الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشّعبية

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سعيدة –الدكتور مولاي الطاهر

كلية الآداب واللّغات والفنون

قسم اللّغة والأدب العربي

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر، تخصص: لسانيات عامة

البنية النّصّية في نظرية النّظم عند عبد القاهر الجرجاني

إعداد الطالبة:

عواج فاطيمة

إشراف الأستاذ:

د. هاشمي الطاهر

أعضاء لجنة المناقشة التالية أسماؤهم:

1-..... رئيسا

2- الدكتـــور هاشمي الطاهـــر مشرفـــا ومقـــررا

3-.....مناقشا وممتحنا

السنة الجامعية: 1439-1440هـ/ 2018- 2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى الوالدين الكريمين اللذين أنارا دربي بدعمهما

أدامهما الله تاجا فوق رأسي

إلى من ذاقت روحه الموت أخي عمر أسكنه الله فسيح جنانه

"كم نتوق للقائك"

وإلى من يبثان الأمل والسعادة والفرح في قلوبنا

علي وأيمن

إلى كلّ أخواتي وأزواجهن وأولادهن وزوجة أخي فاطمة وخصوصا أميرات العائلة كوثر وأماني ومريومة وزهرة وخليدة

و إلى رفقات دربي حبيبة ومختارية وسميلة وخدوجة وكلثومة وفرحوح وفاطيمة ع

وإلى كلّ صديقاتي بدون استثناء

وإلى كلّ من يعرفني من قريب أو بعيد

وأقدم شكري الخاص إلى فاطيمة الزهراء دحماني وعمال مكتبة الجامعة ومكتبة وانزار

وإلى كلّ عائلة عواج وسيرات

أهدي هذا العمل المتواضع.

عواج فاطيمة

شكر وتقدير

الحمـد للّـه الذي بذكـر اسمـه تهون الأمور

أتقدم بالشكر الجزيل إلى من لا يمكن للكلمات أن توفيه حقة

إلى الدكتور هاشمي الطاهر

الذي كان لي نعم المشرف والمؤطر

واتقدم بالشكرالخاص الى اللجنـــــة المناقشة التي منحتني من وقتـا

وإلى كلّ أساتذة قسم اللغة والأدب العربي بدون استثناء

وإلى أختي كنزة التي هونت لي الصعاب بارك الله لها

في صحتها وفي زوجها وذريتها

وإلى كلّ زميلاتي وزملائي في قسم اللسانيات العامة خاصة وقسم اللغة والأدب العربي عامة

عواج فاطيمة.

مقدّمة

مقدمة:

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين.

اللّغة العربية؛ هي اللّ التي انفردت عن باقي لغات العالمين بأصواتها ومفرداتها وتراكيبها ونُظُمِها، لتكون ناطقة بكلام الله الحكيم، ومبلّغة لرسالة **محمد صلى الله عليه وسلم** أفصح الأميِّين، فامتاز أهلها بالفصاحة في نطقهم، والبيانِ والبلاغةِ في تعبيرهم. فاستعملوا هذه اللّغة المختارة أداة للتعبير عما يجول في صدورهم، من أحاسيس ومشاعر في بادئ الأمر، ليصبح البحث في طبيعتها وجوهر تأليفها ضرورة تَنَبَه إليها القدامى من لغويين ونحاة، ويُعدّ هذا الاهتمام المبكر باللغة نضجا أحرزته العربية، وما مخطوطاتهم العلمية إلاّ دليلٌ على ذلك.

هذا وقد مثّ البِنى النّصية التي تتميّز بها العربية حافزا قويا دفع أهل اللغة إلى التأليف في هذه المسألة، حتى وإن غابت المصطلحات الحديثة عندهم، إلاّ أنّ ممارستها حاضرة، ولعلّ أبرز النّظريات العلمية العربية التي عالجت البنية النّصية والتركيبية للغة، نظرية النّظم **لـ:"عبد القاهر الجرجاني"** (ت 471هـ)، التي أحدثت نقلة نوعية في مجال الدّراسات اللّغوية والنّصانية، والتي ستكون محلّ المقاربة في مذكرتنا هذه الموسومة بـ: "**البنية النّصية في نظرية النّظم عند عبد القاهر الجرجاني**"، كدراسة لغوية ولسانية، وذلك لأنّ تراثنا اللغوي العربي يعدّ مرجعا لكثير من الدّراسات الحديثة.

فكيف درس عبد القاهر الجرجاني البنية النّصّية للّغة العربية في نظرية النّظم؟

و ما هي المقاربة اللّسانية بين نظرية النّظم عند عبد القاهر الجرجاني والدّرس اللّغوي الحديث في بعض نظرياته اللّسانية؟.

وللإجابة عن هذه التساؤلات اتّبعنا مجموعة من المناهج التي اقتضتها الدّراسة وهي: المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، فكان المنهج التاريخي منهجا للبحث في الفصل الأول تتبعنا من خلاله مسار

تطوّر الدّرس اللّغوي العربي القديم قبل "**عبد القاهر الجرجاني**"، والمنهج الوصفي التحليلي منهجا لكلّ من الفصل الثاني والفصل الثالث، محاولةً منّا للكشف عن أوجه المقاربة بين نظرية النّظم والدّرس اللّغوي الحديث.

هذا وقد سارت دراستنا للبنية النّصّية في نظرية النّظم عند "**عبد القاهر الجرجاني**" على خطة بحث تضمنت ما يلي:

- **مدخل**: تناولنا فيه طبيعة اللّغة العربية إفرادا وتركيبا.
- **الفصل الأوّل**: جاء تحت عنوان: البنية النّصية في التراث اللّغوي العربي، وقد أدرجنا تحته مبحثين:
  1. **المبحث الأوّل**: مفهوم البنية والنّص من النّاحيتين اللّغوية والاصطلاحية.
  2. **المبحث الثاني**: إرهاصات مفهوم البنية اللّغوية في التراث العربي، وقد تناولناه من خلال جزئيتين أساسيتين هما:

     أولا: البنية النّصية عند "**ابن جني**" في كتابه "**الخصائص**" باب (**شجاعة العربية**).

     ثانيا: البنية النّصية في "**الكتاب**" لـ: "**سيبويه**".
- **الفصل الثاني**: الموسوم بـ : "البنية النّصية في نظرية النّظم الجرجانية"، وقد تطرقنا فيه إلى مبحثين:
  1. **المبحث الأوّل**: مفهوم البنية والنّص في نظرية النظم عند "**عبد القاهر الجرجاني**" الحدود والضوابط.
  2. **المبحث الثاني**: مستويات البنية النّصّية في نظرية النّظم:

     أوّلا: المستوى النّحوي التركّيبي (معاني النحو).

     ثانيا: المستوى التّصويري (الصورة البيانية نظام تركيبي).
- **الفصل الثالث**: عنوناه بـ:"البنية النّصية في الدّرس اللّغوي الحديث (في ضوء نظرية النّظم الجرجانية)"، وقد تناولنا فيه ثلاثة مباحث:

1. **المبحث الأوّل**: البنية النّصّية عند "**فاردينان دي سوسير**"، في ضوء نظرية النّظم (البنية نظام تركيبي بين الانغلاق والانفتاح).
2. **المبحث الثاني**: البنية النّصّية عند "**تشومسكي**" في النظرية التوليدية في ضوء نظرية النّظم (مستويات البنية النّصية بين العمق والسطح/ المعنى ومعنى المعنى).
3. **المبحث الثالث**: البنية النّصية في النظرية التداولية، في ضوء نظرية النّظم (البنية نظام نصّي متكامل).

- **خاتمة**: جامعة وملخصة لأهم ما تضمنته الدّراسة.

وكأي بحث فقد اعترضتنا صعوبات خلال مراحل الإنجاز، كان من أشدها: ضيق الوقت، وتطرقي لهذه الدراسة لأوّل مرة، ولكن بالدّعم المستمر من الأستاذ المشرف استطعت أن أتقدّم في العمل، بل زادني هذا إسرارا وعزيمة لاكتشاف لغة "**الجرجاني**" التي لا تفصح للدّارس العادي عن جوهرها ومكنوناتها للوهلة الأولى.

هذا وقد وجّه بحثنا مجموعةٌ من المصادر والمراجع من أهمها:

- **كتاب دلائل الإعجاز لـ:"عبد القاهر الجرجاني"** .
- **نظرية النّظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني لـ: "وليد محمد مراد".**
- **أثر البلاغة العربية في الدرس اللساني الحديث لـ: عماري عزالدين.**

وفي الأخير نحمد الله سبحانه وتعالى هو ولينا ومولانا، ونشكر الأستاذ "**هاشمي طاهر**"، الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته المحفزة ودعمه المستمر لنا.

وفي النّهاية نقول فإنّ أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا، ونسأله سبحانه وتعالى أن يوفقنا إلى ما فيه الخير والسداد.

-وشكرا-

سعيدة: 30-05-2019م

الطالبة: عواج فاطيمة.

المدخـل

طبيعة اللّغة العربية إفرادا

وتركيبا

المدخل: طبيعة اللّغة العربية إفرادا وتركيبا:

لغة الضاد لغة الإسلام، إنّها اللغة العربية لغة أهل الجنة، تحدَّت العصور ومشت عكس تيار الاندثار والتلاشي، واكبت التّطورات وحافظت على تراثها وأصالتها، تمكنت من فرض وجودها أمام اللّغات العالمية الأخرى، إن لم نَقُل تميزت عنها بنحوها وصرفها وبلاغتها، وبفصاحة لسانها المبين، مصداقا لقوله تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ (103)**....﴾*.

هذا وقد إدتها مكانة ورفعة وشرفا الرسالة المحمدية الموجهة للبشر والخلق أجمعين، فأصبحت محطّ أنظار الدارسين، ومنهلا للباحثين المتدبرين لإدراك مكانة هذه اللغة بين لغات العالمين، التي أصبحت لغة الحاضر الذي يؤسس للمستقبل، ولها قابلية التطور والالتحاق بركب التقدّم الذي تشهده الإنسانية في شتى ، والعلوم والآداب والفنون، بحيث اتسمت بخصائص انطوت عليها، وأسس ومقومات انفردت بها «فاختيار العربية لتكون لغة التنزيل للخطاب السماوي، أو لتكون لغة خطاب الله الأخير إلى البشر، دلالة على خلودها وسعتها، ومرونتها، وغنى مفرداتها، وكثرة مترادفاتها التي تمتلك التعبير عن كلّ حالة شعورية، ولا يضيق لفظها عن استيعاب أي معنى، ولا يضيق سُلَّمها الصوتي عن النطق بأيِّ حرف، مهما كان معقدا في اللغات الأخرى»[1].

فلغتنا ذات تراث عريق وتاريخ بعيد تشهد له العصور ومخطوطات الأوَّ ين، دون أن يشوبها الاستعجام والتغيير، فجذورها وتراكيبها وصيغها لم يطرأ عليها شيء، رغم تفاوت الزمان وتعاقب الأجيال، على خلاف اللغة الإنجليزية مثلا، كما يقول "**د.عبد الصبور شاهين**": «وأعجب ما رأت عيناي في المكتبات الإنجليزية أنّ أُمَنَاءَهَا يُجَ ون محتوياتها بحثا عن الكتب التي مضى على طبعها خمس وعشرين سنة، بحجة أنّ ـارت قديمة في لغتها ومعلوماتها، فهي كتب من المهملات، قارن هذا بما نفعل نحن الآن

* سورة النحل، الآية 103.

[1] محمد عبد الشافي القوصي، عبقرية اللغة العربية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، 1437هـ-2016م، ص14 .

بكتبنا ومخطوطاتنا العربية، التي مضى عليها عشرة قرون أو أكثر، ماذا نفعل في تحقيقها وطبعها واقتنائها؟ بل بالنصوص التي مرّ عليها خمسة عشر قرنا أو أكثر؟»[1]، ألا نتلذذ بقراءتها ونمعن البصر والبصيرة بالتفكر والتدبر فيها، هنا يكمن ثقل ميزان مفرداتها وتراكيبها التي امتازت بالجودة والرسوخ والثبات على غرار «الإنجليزية المعاصرة التي اختلفت عن القديمة (منذ قرنين مثلا) في المفردات والتراكيب، بل إنّ بنيات بعض الضمائر قد تغيرت، كما نجد في الضمير (you– أنت) الآن، وقد كان منه بضعة قرون (thou)، وليس من ينكر هذا التّغيير في كلمة من أقدم كلمات اللغة وأشهرها»[2].

فالعربية إذا ومن غير تحيّز هي لغة فريدة متميّزة يستفيد حاضرها من قديمها للتعبير عن مستقبلها، فقد اكتسبت الكثير من المفردات والتراكيب والأساليب الجديدة، متشبثة بأصولها، ونظامها الهجائي، وبنائها الصرفي وضبطها الإعرابي.

فالعربية لغة فصاحة بامتياز لوضوح معانيها وعذوبة ألفاظها وخفة ظلها على وقع الأذن، يقول "**الفرابي**": «هذا اللسان كلام أهل الجنة، وهو المنَزَّهُ من بين الألسنة من كلّ نقيصة، والمعلى من كلِّ خسيسة، والمهذب ممَّا نهجن أو يُستشنع، فبنى مباني بَايَنَ بها جميع اللغات من إعراب أوجده الله له، وتأليف بين حركة و سكون حلاه به، فلم يجمع بين ساكنين أو متحركين متضادين، ولم يلاق بين حرفين لا يأتلفان، ولا يعذب النُّ ق بهما أو يُشْنَعُ ذلك منهما في جرس النغمة وحس السمع، كالغين مع الحاء، والقاف والكاف والحرف المطبق مع غير المطبق؛ مثل تاء الافتعال، والصاد مع الضاد في أخوات لهما، والواو الساكنة مع الكسرة قبلها، والياء الساكنة مع الضمة قبلها في خلال كثيرة من هذا الشكل لا تحصى»[3].

[1] عبد الصبور شاهين، عربية القرآن، مكتبة الشباب للنشر، (د.ط)، (د.ت)، ص21.

[2] المرجع نفسه، ص 21.

[3] عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، شرحه وضبطه: محمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل ابراهيم، دار إحياء الكتب العربية، (د.ط)،(د.ت)، ص 342.

وهذا ما نشهده في قلب الحروف ليكون الثاني أخف من الأوّل مثل قولك: (قال)، فأصلها (قَوَلَ)، وهما من (القول) فأجاز العرب (قال) لأنّ النطق بها أخف وهذا ما لا نلاحظه في اللغات الأخرى، ومما اختصت به لغة العرب أيضا، يقول "**ابن جني**": «إنّ الأصول ثلاثة: ثلاثي ورباعي وخماسي، فأكثرها استعمالا وأعدلها تركيبا الثلاثي؛ ذلك لأنَّه حرف يبتدأ به، وحرف يُحشى به، وحرف يوقف عليه»[1]، ثم يقول في موضع اخر مبررا كلامه حول الثلاثي: «فتمكن الثلاثي إنما هو لقلة حروفه»[2].

ولتأكيد هذا سنجري مقاربة أو مقارنة بين مفردات اللّغة العربية ومقابلها في اللغة الإنجليزية والفرنسية.

العربية	الإنجليزية	الفرنسية
- أمّ	Mother	Mère
- أب	Father	Père
- جدّ	Grand father	Grand père
- جدة	Grand mother	Grand mère

فمن خلال هذا الجدول، ندرك أنّ المفردات القصيرة في اللغة العربية مثل (جد- جدّة) تتألف على الأكثر من حرفين أو ثلاثة إلى أربعة حروف، بمقارنتها مع مقابلها في اللغات الأوروبية التي قد تصل إلى عشرة أحرف فما فوق أو تكون مركبة من مفردتين، فمن المعلوم أنّ أطول الأسماء العربية يصل إلى سبعة أحرف بالزيادة، مثل: (**استعمار**) وستة في الأفعال مثل (**استعمر**). أمَّا بالنسبة إلى اللغات الأخرى قد يصل مجمل حروف اللفظة الواحدة عندها إلى خمسة عشر حرفا، أو أكثر مثل هذه الكلمة في الإنجليزية (antidisestablishmentarianism)، وهي تتكون من ثمانية وعشرين حرف، أنظر إلى مقابلها

[1] أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، ج1، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القسم الأدبي، المكتبة العلمية، (د.ط)، (د.ت)، ص 55

[2] المصدر نفسه،ص 56.

باللغة العربية (**الإيديولوجية**) والتي قد أطلقت على الحركة التي قامت ضدّ فصل الكنيسة عن الدولة عندهم.

إنّ من أراد الولوج إلى العربية يجب أن يدخلها من بابها الواسع، هذا الأخير الذي يتقفى من خلاله منهاج كلام العرب إفرادا وتركيبا، ألا وهو النحو العربي الذي عرّفته الموسوعة العربية «على أنّه علم يبحث في أصول تكوين الجملة، وقواعد الإعراب، فغاية علم النحو أن يحدد أساليب تكوين الجمل ومواضع الكلمات ووظيفتها فيها، كما يحدد الخصائص التي تكتسبها الكلمة من ذلك الموضع، سواء أكانت خصائص نحوية، كالابتداء والفاعلية، والمفعولية، أم أحكاما نحوية، كالتقديم والتأخير والإعراب والبناء»[1].

وقال "**ابن جني**" ت(392هـ) « النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره: كالتثنية والجمع والتحقير والكسر، والإضافة والنسب والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة بربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها. وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوا، كقولك: قصدت قصدا، ثمّ خُصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم»[2].

ذه المفاهيم نستشف أنّ النحو هو دستور العرب الذي يضبط أداءهم اللغوي، ويحكم كلامهم خشية اللحن والطعن في فصاحتهم وسلامتها، ولهذا وُضِع مراعاة منهم، المحافظة على القرآن الكريم من فساد المعنى وسوء الفهم.

[1] عبد المجيد الطيب عمر، منزلة اللغة العربية بين اللغات المعاصرة (دراسة تقابلية)، بحث مقدّم لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية، قسم الدراسات النحوية واللغوية، 1431هـ- 2010م، ص124.

[2] ابن جني، الخصائص، ج1، ص34.

وكما أشرنا سابقا بأنّ النحو علم يبحث في أصول تكوين الجملة، فإنّ الجمل العربية هي الأخرى تمتاز عن نظيرتها في اللغات الأوروبية من مثل: « الإيطالية والفرنسية والاسبانية التي لم يكن لها نحو خاص بها، فقد اعتمدت في مجملها على نحو اللغة اللاتينية الأم»[1].

وقد قسمت الجملة في العربية إلى فعلية واسمية، «فالفعلية ما تصدرها فعل على رأي البصريين، أو هي ما حوت فعلا تقدم أو تأخر على رأي الكوفيين، والاسمية ما تصدرها اسم على رأي البصريين، أو هي ما لا يكون أحد ركنيها فعلا على رأي الكوفيين، وعلى هذا تجد أنّ الجملة العربية مما تنوعت تراكيبها وتعددت، لا تخلو من أن تكون متمثلة في إحدى هاتين الصورتين، ومن النحات من يضيف صورة ثالثة ي الجملة الشرطية، غير أنّ ابن هشام يرى أنّها من قبيل الجملة الفعلية ويقترح الجملة الظرفية بدلا عنها»[2].

وهناك من لا يستخدم مصطلح الجملة بحدّ ذاته، وإنَّما يشير إليه بفكرة الإسناد، ومن هؤلاء "**سيبويه**" ت (180هـ) بقوله: «هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يَغْنى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًّا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه. وهو قولك عبد الله أخوك: وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدٌّ من الآخر في الابتداء»[3].

فالإسناد (الجملة) عنده يتطلب تركيبا يستدعي به طرفيه من مسند ومسند إليه، يحتاج كلّ منهما الآخر بغية تحقيق الفائدة المرجوة من هذا التركيب.

هذا وقد خصّها **ابن جني** ت (392هـ) بتعريف قارن فيه بينها وبين الكلام والقول: «أما (الكلام) فكلّ لفظ مستقلّ بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون (الجمل)، نحو: زيد أخوك، وقام محمد،

[1] عبد المجيد عمر، منزلة اللغة العربية، ص141.

[2] عبد المجيد الطيب عمر، منزلة اللغة العربية، ص 130.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، تح: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (د.ط)، 1395هـ- 1975م، ص23.

وضُرِبَ سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد، وحاء في الأصوات، وحسِّ ولبَّ، وأفٍّ، وأوّه، فكلّ لفظ استقلّ بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو(كلام).

وأما (القول) فأصله أنّه كلّ لفظ مُذِل به اللسان، تامًا كان أو ناقصا، فالتام هو المفيد، أعني (الجملة) وما كان في معناها، صهٍ، وإيه، والناقص ما كان بضدّ ذلك، نحو زيد، ومحمد، وإنَّ، وكان أخوك، إذا كانت الزمانية لا الحدثية شكل كلام قول، وليس كلّ قول كلاما»[1].

وفي مجمل هذا القول، ندرك أنّ الجملة عند "**ابن جني**" تدور حول القول المستقل المفيد، وأنّ الكلام عنده هو نفسه الجمل، إذ يقول: « لا محالة أنّ الكلام مختصّ بالجمل، ونقول مع هذا إنّه جنس أي جنس للجمل، كما أنّ الإنسان من قول الله سبحانه: "**إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ**"جنس للناس، فكذلك الكلام، جنس للجُمَل، فإذا قال: قام محمد فهو كلام، وإذا قال: قام محمد، وأخوك جعفر فهو أيضا كلام؛ كما كان لمّا وقع على الجملة الواحدة كلاما، وإذا قال: قام محمد وأخوك جعفر وفي الدار سعيد، فهو أيضا كلام، كما كان لمّا وقع على الجملتين كلاما،... فالكلام إذا إنما هو جنس للجمل التوامّ: مفردها، ومثناها، ومجموعها؛ كان أنّ القيام جنس للقومات: مفردها ومثناها ومجموعها، فنظير القومة الواحدة من القيام الجملة الواحدة من الكلام»[2].

«فالكلام إنّما في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل، على اختلاف تركيبها»[3].

ونلحظ أيضا أنّ "**ابن جني**" قد خصص في كتابه المتميز الموسوم بـ"**الخصائص**" بابا بعنوان "**باب في الشجاعة العربية**"، ذكر فيه كلّ أنماط وأنواع وتمفصلات تراكيب الجملة، ومن ذلك قوله: « اعلم أنّ معظم ذلك إنّما هو الحذف والزيادة، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف، قد حذفت

[1] ابن جني، الخصائص، ج1، ص 17.
[2] ابن جني، الخصائص، ج1، ص26-27.
[3] حسام سعيد النعيمي، بن جني عالم العربية، أعلام الفكر العربي، ط1، 1990م، بغداد، ص151.

العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل عليه، وإلاّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته، فأمَّا الجملة فنحو قولهم في القسم: والله لا فعلت، وتاالله لقد فعلت، وأصله: أقسم بالله، فحذف الفعل والفاعل، وبقيت الحال —من الجار والجواب- دليلا على الجملة المحذوفة، و قد حذفت الجملة من الخبر، نحو قولك: القرطاس والله، أي أصاب القرطاس، وَخَيْرَ مَقْدَم، أي قَدِمْتَ خَيْرَ مَقْدَمٍ، قوله عزّ وجل: ﴿**كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلاغٌ**﴾، أي ذلك أو هذا بلاغ وهو كثير...»[1].

فمن خلال هذا ندرك أنّ الحذف إنَّما هو عملية تركيبية أساسية وسرٌ من أسرار العربية تستلزم وجود قرينة دالة معنوية كانت أم لفظية، حتى لا يكون هنالك إبهام في الكلام وتشويه في المعنى، ويتضح أيضا أنّ الحذف هنا قائم على أساس الجملة النواة أو ما يعرف بالبنية العميقة، وهذا ما نشهده في قوله عن حذف الموصوف: «وقد حُذِف الموصوف وأقيمت الصلة مقامه، وأكثر ذلك في الشعر، وإنما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره، وذلك أنّ الصفة في الكلام على ضربين: إما "للتخليص والتخصيص"، وإمَّا للمدح والثناء، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب، لا من مظان الإيجاز والاختصار. وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه، هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضدّ البيان، ألا ترى أنّك إذا قلت: مررت بطويل؛ لم يستبن من ظاهر اللفظ أنّ المرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك. وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به، وكلّما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث»[2].

وهذا ما يوضح لنا بأنّ الحذف عند "**ابن جني**" قائم على أساس البنية العميقة والدليل الذي يقوم مقام المحذوف لبيان معنى الكلام، الذي نلحظه من خلال السياق؛ أي أنّ من يقرأ أو يوجه إليه هذا الكلام يكون على دراية بخلفية هذا المعنى، ويكون لديه قدرة اكتشاف المعاني الموجودة بين الأسطر، وهذا ما يعرف

[1] ابن جني، الخصائص، ج2، ص360-362.
[2] المصدر السابق، ص 366.

بالجملة النواة أو البنية العميقة؛ وأحيانا أخرى يكون هذا الدليل أو هذه القرينة لفظية، ومن خلالها نستطيع تبيان المعنى المقصود.

ونلمح هذا المفهوم عند الدكتور **"فاضل صالح السامرائي"** في حديثه عن الحذف فيما يَخُصُّ العمدة والفضلة في ركني التركيب النظمي بقوله: «وهذان الركنان هما عمدة الكلام وما عداهما فضلة أو قيد والحذف لا يكون في العمدة، ولا في الفضلة إلا بالقرائن، فإنّ العمدة تحذف جوازا ووجوبا كالفضلة، وذلك كحذف كلّ من المبتدأ والخبر جوازا، ووجوبا، وحذف عامل المفعول المطلق جوازا ووجوبا، وحذف عامل الإغراء والتحذير جوازا ووجوبا وهذه كلّها عمدة، ويحذف المفعول به والحال وغيرها من الفضلات»[1].

وفي معنى ما يقول أنّ أهمية ركني الإسناد أو البنية التركيبية للنظم قائمة لا محالة إلاَّ في بعض حالات التعبير أو التأليف التي يمكن من خلالها حذف كلّ من المسند والمسند إليه، مثلا: كالمبتدأ والخبر جوازا ووجوبا، وذلك (لقرينة) اقتضاها السياق، وقد ذكر أيضا في قوله لفظة (الفضلة)، وهنا لا يقصد إمكانية الاستغناء عنها متى شئنا، بل أحيانا يكون تمام المعنى في نظم الكلام قد جاز دون توظيفها، إن لم يكن وجوبا في بعض الحالات.

حيث قال **"تمام حسان"** في هذا الصدد: «أمّا ما اهتمّ له اهتماما كبيرا، فهو التأكيد على علاقة الإسناد باعتبارها (قرينة) معنوية لتمييز المسند إليه من المسند في الجملة في ظلّ ظاهرة كبرى تحكم استخدام القرائن جميعا هي ظاهرة تضافر القرائن»[2].

وقد اعتنى **"ابن جني"** بالتقديم والتأخير أيضا لما له من خصائص نظمية وتركيبية متميّزة، فقد أجازه في مواضع ومنعه في أخرى بقوله: «وذلك على ضربين: أحدهما ما يقبله القياس والآخر ما يسهّله الاضطرار، الأوّل كتقديم المفعول على الفاعل تارة، وعلى الفعل الناصبة أخرى، كضرب (زيداً عمرو)، وزيداً ضربَ عمرُو، وكذلك الظرف؛ نحو قام عندك زيدٌ، وعندك قام زيدٌ،... وكذلك الاستثناء، نحو ما قام

[1] فاضل صالح السمرائي، معاني النحو، ج1، دار الفكر للنشر والطباعة والتوزيع، ط1، 1420هـ- 2000م، ص14.
[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، طبعة 1994، ص193.

إلاَّ زيدًا أحدٌ، ولا يجوز تقديم المستثنى على الفعل الناصب له، لو قلت: إلاَّ زيداً قام القوم لم يجر؛ لمضارعه الاستثناء البدل، ألا تراك تقول: ما قام أحدٌ إلاَّ زيداً وإلاَّ زيدٌ والمعنى واحد، فلمَّا جارى الاستثناء البدل امتنع تقديمه»[1].

فالبنية النّصية لتركيب الكلام (الجملة) من تقديم وتأخير عند "**ابن جني**" قائمة على أساس مراعاة المعنى كي لا يكون هناك غموض أو تغيير في المقصود.

هذا وقد أفرد البلاغيون العرب للجملة جانبا كبيرا من بحوثهم ودراساتهم، فتحدّثوا عن مكوناتها وتآلفها ونظامها وذلك عند تعرضهم للفصاحة في الكلام وكلّ ما يدخل ضمن قسم المعاني؛ فهذا "**عبد القاهر الجرجاني**" ت(471هـ)، قد استهلّ كتابه "**دلائل الإعجاز**" بمقدمة كان من شأنها الحديث عن النظم وتعلق الكلم منها بعضها ببعض، بقوله: «واعلم أنَّك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك، أنْ لا نَظْمَ في الكلِمِ ولا ترتيب، حتى يُعلَّق بعضها ببعض، ويُبْنى بعضها على بعض، وتُجْعل هذه سبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس»[2].

وقال في موضع آخر: « وهل تجد أحدا يقول: هذه اللفظة فصيحة إلاَّ وهو يعتبر مكانها من النظم، وحُسْنَ ملائمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها؟»[3].

فالبنية النَّظمية للكلام عند "**الجرجاني**" قائمة على أساس ملائمة وتعلق الألفاظ بعضها ببعض وحسن تجاورها حتى يكون القول مرسلا «فينبغي أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف، وقبل أن تصير إلى الصورة التي بها يكون الكلم إخبارا وأمرا ونهيا واستخبارا وتعجبا، وتؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلاَّ بضمِّ كلمة إلى كلمة، وبناء لفظة على لفظة»[4].

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج2، ص 382.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، ص55.

[3] المصدر نفسه، ص44.

[4] المصدر نفسه، ص 38،44.

وقال في موضع أخر: «واعلم أنه لا سبيل إلاّ أن تعرف صحّة هذه الجملة حتى يبلغ القول غايته، وينتهي إلى آخر ما أردت جمعه لك، وتصويره في نفسك، وتقريره عندك»[1].

وهذا ما نشهده في أقوال المحدثين الذين تناولوا النَّظم بالفحص والتحليل لاستخراج البُنى التركيبية المناسبة لكلامهم ونصوصهم، والأساس في هذا كلّه مراعاة علاقة الترابط في الكلام، هل أدّت الفائدة أم لم تُفِد، ومن هؤلاء "**السامرائي**" الذي قال: «فالجملة لابدّ أن تفيد معنى ما، وإلاّ كانت عبثًا، فلو رتبت كلمات ليس بينها ترابط يؤدي إلى إفادة معنى ما لم يكن ذلك كلاما، فلو قلت (سوف محمد حضر) أو (سمع نام لم)، أو (ما خالد منطلقا أبوك) أو (السماء يحضر محمد) لم يفد ذلك شيئا»[2].

فنظم الكلام وتركيبه يتم على أساس مناسبة اللفظ للمعنى في سياق تركيب ملائم «فليس النَّظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه ، نهجت فلا تزيغ عنها، وتعرف الرسوم التي رسمت لك فلا تُخِلُّ بشيء، وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أنّ ينظر في وجوه كلّ باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيدٌ منطلقٌ، زيدٌ ينطلق، منطلقٌ زيدٌ، زيدٌ المنطلق، المنطلق زيدٌ، زيدٌ هو المنطلق، وزيد هو منطلقٌ»[3] .

وهذا ما نراه في رأي "**تمام حسان**" حيث قال بأنّ العلاقة التّركيبية دخلت ضمن شراكة بين علمين وهما علم النحو وعلم المعاني اللذان تناولاها بالدراسة والتحليل بقوله: «إذا كانت الشركة في دراسة الجملة قائمة بين علم النحو وعلم المعاني، فإنّ النحو يبدأ بالمفردات وينتهي إلى الجملة الواحدة، على حين يبدأ علم المعاني بالجملة الواحدة، وقد يتخطاها إلى علاقاتها بالجمل الأخرى في السياق التي هي فيه، وأنّ علم المعاني ينظم الجمل في أسلوب كلام متصل وأنّ النحو تحليلي وعلم المعاني تركيبي»[4].

---

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، دار بن خرم، ط1، 1421هـ- 2000م، ص7.

[3] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص81.

[4] تمام حسان، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النحو، فقه اللغو، البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ- 2000م، ص110.

فالبنية النَّظمية التَّركيبية حسب "**تمام حسان**" قائمة على أساس العلاقة الرابطة بين علم المعاني التّركيبي وعلم النحو التّحليلي اللذان أنتجا ما يسمى بمعاني النحو التي تتألف من خلال الجملة ضِمْنَ علاقة إسنادية ترابطية ذات فائدة مرجوة، فمراعاة التلاؤم بين المعاني النحوية وتقنيات النظم من تقديم وتأخير وحذف وإضمار وتعريف وتنكير واختصار ونفي واستثناء وفصل ووصل بين الجمل يؤتي ثماره بنسج منفرد ومعنى بليغ وكلام مستقيم يستأنس بقراءته فتطمئن له الروح وتخشع له الجوارح، فيسلط عليه العقل أضواء الفحص والتحليل وحينها يطبق عليه ميزة الاستحسان والقبول، وهذا ما نشهده في نظم وتأليف وتركيب القرآن الكريم الذي أعجز العرب الفصحاء عن الإتيان بمثله.

وقد تحدّث "**الجرجاني**" عن حسن النّظم والتأليف في تعليق على أبيات من شعر "**البحتري**":

بَلَوْنَا ضَرائِبَ مَنْ قَدْ نَرَى ... فَمَا إِنْ رَأَيْنَـا لِفَتْـحٍ ضَرِيـبَـا

هُوَ المَرْءُ أَبْدَتْ لَهُ الحَادثَا ... تُ عَزْمًا وشِيكاً وَ رَأْيًا صَلِيبَا

تَنقَّلَ فِي خُـلُقِـي سُـؤْدَدِ ... سَمَاحًا مُرْجِيٍّ وبَائِسا مَهِيبًا

فَكَالسَّيْفِ إِنْ جِئْتَهُ صَارِخًا ... وَكَالبَحْرِ إِنْ جِئْتَهُ مُسْتَثِيبَـا

أفلا ترى أنّ أوّل شيء يروقك منها قوله:"هو المرء أبدت له الحادثات" ثم قوله "تنقل في خلقي سؤدد" بتنكير "السؤدد"، وإضافة "الخلقين" إليه، ثم قوله: "فكالسيف" وعطفه بالفاء مع حذفه المبتدأ، لأنّ المعنى لا محالة: فهو كالسيف ثم تكريره (الكاف) في قوله: وكالبحر ثم أنْ قَرَنَ إلى كلّ واحد من المتشبهين شرطا جوابه فيه ثم أن أخرج من كلّ واحد من الشرطين/ حالا على مثال ما أخرج من الآخر، وذلك قوله "صارخا" هناك "مستثيبا" ههنا؟ لا ترى حسنا تنسبه إلى النظم ليس سببه ما عددتُ، أو ما هو في حكم ما عددتُ، فاعرف ذلك»[1].

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل اللإعجاز، ص 85-86.

وإن دلّ هذا الأمر على شيء إنَّما يدلّ على براعة النَّظم وحسن الأوجه النّحوية من تقديم وتأخير التي تتطلبها البنية النصيّة لتؤدي ما أدته من تأثير في "**الجرجاني**"، ولنتأكد أيضا أنّ النّظم ليس الترتيب فقط أو ضمّ شيء لشيء، وإنّما هو إضافة إلى هذا مراعاة المعاني النحوية والعلاقات التي من أجلها صار هذا النّظم أو هذا التركيب تركيبا، فالنّظم كما يرى "**تمام حسان**" هو « نظم المعاني في النفس، والبناء نسبة مبني صرفي مجرد إلى كلّ معنى كأن ننسب إلى الفاعلية اسما مرفوعا وإلى المفعولية اسما منصوبا، يقطع النظر عن أمثلة الأسماء كزيد وعمرو، فإذا تمّ هذا الاختبار المجرد تلته الأمثلة التي تنتمي إلى المباني المذكورة، وجاء دور الترتيب، فترتب الأمثلة ترتيبا مُعيَنا في الكلام بحسب مواقعها من أنماط الجملة بحيث لا يتقدم ما يستحق التأخير ولا يتأخر ما يستحق التقديم، ثم يقوم التعليق بربط هذه العناصر بواسطة الضمائر والأدوات والمطابقات... فبحسب هذا النموذج أن يضم إلى النّظم عناصر وأفكار لا تكون إلاّ في النحو كالبناء والترتيب والتعليق، فذلك أمر يجعل الرابطة بين النحو وعلم المعاني غير قابلة للمراء»[1] .

وهذا يؤكد لنا أنّ العربية لغة أدّبها رَبُّها فأحسن تأديبها، وأنّها مركبه لا سائق فيها، بل كلنا أعضاء في زمرة القيادة، فالقدامى والمحدثون ومن سيأتي بعدهم كلّهم في خدمتها والحفاظ عليها للسير بها في ركب التقدّم والرقي والتميز لمجابهة الاضمحلال والاندثار، فينطلق المحدثون مما انتهى إليه القدامى، فيجتهدون كاجتهادهم لملء ثغرات وفراغات، فلكلّ جيل من الدّارسين والباحثين نقائص تكون كدفعة لمن هم بعدهم للمواصلة، وكي لا يكون هنالك ركود علمي وهذا لا يعني أنّ ما أتى به القدامى لا يجدي بالنّفع وإنّما هو الانطلاقة والأساس، إن لم نقل هو الكلّ في الكلّ لأنّ النهوض من العدم من شيم المبدعين الأوائل، ومواصلة الدّرب وحمل المشعل ميزة المحدثين. فالكلّ يكمل بعضه البعض وهذا كلّه من أجل اللغة العربية.

[1] تمام حسان، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النحو، فقه اللغة، البلاغة، ص 348- 349.

الفصل الأول:

البنية النّصّية في التراث اللّغوي العربي

المبحث الأول : مفهوم البنية والنّص من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية.

- المفهوم اللغوي والاصطلاحي للبنية.
- المفهوم اللغوي والاصطلاحي للنّص.

المبحث الثاني: إرهاصات مفهوم البنية اللّغوية في التراث العربي.

- البنية النّصية عند **"ابن جني"** في كتابه **"الخصائص"** باب (**شجاعة العربية**).
- البنية النّصية في "الكتاب" لـ:**"سيبويه"** .

المبحث الأول: مفهوم البنية والنّص من النّاحيتين اللّغوية و الاصطلاحية.

1- **مفهوم البنية لغة:**

أ/لغة: ورد في "**لسان العرب**" عن «ابن الأعرابِّي: البِنَى الأبنية من المدَرِ أو الصوف،وكذلك البنى من الكَرَمِ، وأنشد بيت الحطيئة: "**أولئك قومٌ إن بنوا أحسنوا البِنَى**".

وقال غيره: يقال بِنْيَةٌ، وهي مِثل رِشْوَةٌ ورِشاً، كأنّ البِنْية الهيئة التي بُنِيَ عليها، مثلُ المشية والرِّكْبَة.

وبَنَى فلان بيتا بناءً وبنًّى، مقصورا، شُدّد للكَثْرَةِ وابتنى دارا وبنى بمعنىً، والبُنيان: الحائط، الجوهريّ: والبُنى، بالضَّمِّ مقصور، مثل البِنى، يقال: بُنية وبُنى وبِنية وبِنى، بكسر الباء مقصور، مثل جِزيَة وجِزَى، وفلان صحيح البِنْية أي الفِطرة. وأبنيت الرجل: أعطيته بناءً أو ما يبتنى به داره، والبناء: يكون من الخبإ والجمع أبنية.

والبناء لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا من السّكون أوالحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، وكأنّهم إنّما سَمَّوه بناءً لأنّه لما لزِم ضربا واحدا، فلم يتغيّر تغيّرَ الإعرابِ، سُمِّي بناءً من حيث كان البناء لازما موضعا لا يزول من مكان إلى غيره»[1].

وجاء في "**مقاييس اللغة**": «الباء والنون والياء أصل واحد، وهو بناء الشيء بضمّ بعضه إلى بعض، تقول بَنَيْتُ البِناءَ أبنية. وتُسمى مكة البنية، ويقال قوس بانية، وهي التي بنت على وَتَرِهَا، وذلك أن يكاد وتَرُها ينقطع لُصوقه بها، وطِئٌ تقول مكان بانية بَاناةٌ، وهو قول **امرئ القيس**:

غير بَانَاة على وَترِه

[1] ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف للنشر، (د.ط)، 1041هـ- 1981م، النيل- القاهرة، مادة [بنى]، ص 365، 366.

ويقال بُنية وبُنى وبِنية وبِنى بكسر الباء كما يقال: جِزْية وجِزى، ومِشية ومِشى»[1].

ب/ مفهوم البنية اصطلاحا:

أمّا من الناحية الاصطلاحية لمفهوم البنية فقد تعددت الآراء واختلفت المفاهيم فكلّ من درس هذه الكلمة وضعها في قالب يخصّ مجاله المعرفي وإطاره الثقافي في حقله العلمي، فهذه الكلمة إذا تداولتها مختلف الدّراسات والعلوم كعلم الكيمياء وعلم الفيزياء واللغويات والمنطق وعلم النفس، ولهذا لم يوضع لها مفهوم محدد دقيق وشامل، أمّا ال الذي نريد أن ندرس فيه هذا المصطلح هو الحقل اللّغوي الذي سنكتشف من خلاله حيثياتها عند مجموع الباحثين والعلماء الذين تناولوها بالتحليل والتفصيل من حيث هي «مجموعة العناصر اللّغوية التي يشمل عليها النّص والتي تتفاعل فيما بينها على أساس تكاملي، وهي التي تعدّ موضوعا للدّراسات المختلفة (الدّراسات الأسلوبية، الدّراسات اللسانية، الدّراسات النحوية...إلخ)، ويمكن أن نقسم النّص إلى عدّة بِنى، مثل:

البنية الصوتية، وهي موضوع علم الأصوات.

البنية الصرفية، وهي موضوع علم الصرف.

البنية النحوية، وهي موضوع علم النحو.

البنية الدلالية، وهي موضوع علم الدلالة... إلخ»[2].

فالبنية في اللغة اللاتينية مشتقة من الفعل STRUER والذي يقابله في اللغة الفرنسية STRUCTURE، بحيث قال "**إديث كريزويل**" في كتابه "**عصر البنيوية**": « إنّ البنية نسق من العلاقات الباطنة (المدركة وفقا لمبدأ الأولية المطلقة للكلّ على الأجزاء) له قوانينه الخاصة المحايثة،

[1] أبو الحسن أحمدبن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، ج1، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط)، 1392هـ- 1972م، مادة [بنى]، ص 302- 303.

[2] بوطارن محمد الهادي، رتيمة محمد العيد، المصطلحات اللسانية والبلاغية والأسلوبية والشعرية انطلاقا من التراث العربي والدراسات الحديثة، دار الكتاب الحديث، (د.ط)، 1428هـ- 2008م، ص 354-355.

من حيث هو نسق يتصف بالوحدة الداخلية والانتظام الذاتي، على نحو يفضي فيه أي تغير في العلاقات ، تغير النسق نفسه، وعلى نحو ينطوي معه المجموع الكلي للعلاقات على دلالة يغدو معها النسق دالا على معنى»[1].

وقال في موضع آخر: «إنّ البنية تصور عقلي أقرب إلى التجريد منه إلى التعيين (فالبنية هي ما نعقله- بصياغة منطقية- من علاقات الأشياء لا الأشياء ذاتها»[2].

وهذا ما نجده ي تحديد بعض الباحثين للبنية بأنّها: «ترجمة لمجموعة من العلاقات الموجودة بين عناصر مختلفة أو عمليات أوّلية»[3].

ومن خلال هذه المعاني يتبين لنا بأنّ مصطلح البنية يُعرِبُ عن الانتظام الحاصل بين العناصر والتماسك بينها لكونها «كيانا خاصا ذا ارتباطات داخلية»[4].

حيث أنّ "**جان بياجيه**" قد قدّم لنا في هذا الصدد تعريفا شاملا للبنية بقوله: «إنّ البنية لهي نسق من التحولات، له قوانينه الخاصة باعتباره نسقا (في مقابل الخصائص المميزة للعناصر)، علما بأنّ من شأن هذا النسق أن يظلّ قائما ويزداد ثراء بفضل الدور الذي تقوم به تلك التحولات نفسها، دون أن يكون من شأن هذه التحولات أن تخرج عن حدود ذلك النسق، أو أن تهيب بأيّة عناصر أخرى تكون خارجة عنه»[5].

2 ـ مفهوم النّص لغة:

أ/ لغة: إنّ المتتبع لمادة نَصَصَ أو نصَّ في المعاجم العربية يجدها ترد بمعاني عديدة، منها : الرّفع، والإظهار، وبلوغ الشيء منتهاه وغايته وأقصاه، فقد ورد في "**لسان العرب**": «نصَصَ، النّصُّ: رفعك

[1] إديث كريزيويل، عصر البنيوية، تر: جابر عصفور، دار سعاد الصباح، القاهرة، ط1، 1993، ص413.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] صلاح فضل، النظرية البنائية في النقد الأدبي، دار الشروق، ط1، 1998م، ص122.

[4] جان بياجي، البنيوية، تر: عارف منيمنة وبشير أوبري، منشورات عويدات، بيروت- باريس، ط4، 1985، ص 67.

[5] زكريا إبراهيم، مشكلة البنية، مكتبة مصر للنشر، (د.ط)، (د.ت)، ص30.

الشّيء. نصَّ الحديث ينصُّهُ نَصّا: رفعهُ وكُلُّ ما أظهر، فقد نُصَّ، وقال عَمْرُو بن دينار: ما رأيت رجلا أنَصَّ للحديث من الزُّهريِّ، أي أرفَعَ له وأسنَدَ، يقال نَصَّ الحديث إلى فلانٍ، أي رفعه، وكذلك نصصته إليه، ونصّت الظبية جيدَها: رفعته. والنّص والنصّيص: السير الشديد والحثُّ، ونصَّ المتاع نصّا: جعل بعضه على بعض. ونصَّ الدابة ينصُّها نَصا: رفعها في السير، قال أبو عبيد: النَّصُّ التحريك حتى تستخرج من الناقة أقصى سيرها، وأنشد: ***وتَقْطَعُ الخَرْقَ بسَيْرٍ نَصٍّ***

ونصّ الرّجل نصّا إذا سأله عن شيء حتى يستقصي ما عنده. ونصُّ كلّ شيء منتهاه، قال الأزهري: النّصُّ أصله منتهى الأشياء ومبلغ أقصاها»[1].

أمّا في "**مقاييس اللغة**":« (نص) النون والصاد أصلٌ صحيح يدلّ على رفعٍ وارتفاع وانتهاء في الشيء، منه قولهم نصّ الحديث إلى فلان: رفعه إليه، والنّصُّ في السير أرفعه، يقال نَصْنَصْتُ ناقتي وسير نصّ ونصيص، العروس منه أيضا، وبات فلان منتصا على بعيره أي منتصبا، ونصُّ كل شيء منتهاه.

وفي حديث علي عليه السلام: "**إذا بَلَغَ النساء نصَّ الحقاق**"، أي إذا بلغت غاية الصِّغَر وصرْن في حدّ البلوغ والحقاق: مصدر المُحاقّة، وهي أن يقول بعض الأولياء: أنا أحقُّ بها، وبعضهم: أنا أحقّ، ونصصت الرجل: استقصت مساءلته عن الشيء حتى تستخرج ما عنده، وهو القياس، لأنّك تبتغي بلوغ النّهاية، ومن هذه الكلمة [النصنصة]: إثبات البعير ركبته في الأرض إذا همّ بالنهوض، والنصنصة: التحريك والنُّصّة: القصّة شعر الرأس، وهي على موضع رفيع»[2].

ب/مفهوم النّص اصطلاحا:

بعد أن توغلنا في المعنى اللغوي لمصطلح النّص الذي أسفر في النّهاية إلى عدّة دلالات مختلفة من بينها الرّفع والظّهور، الغاية والمنتهى، البلوغ والتحريك، مما قد تمنحنا بعض التوضيحات لدلالة النّص لاحية، حيث يعتبر هذا الأخير نقطة إشتراك للعديد من المجالات المعرفية التي بدورها كانت لها

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة [نصص]، ص4441، 4442.

[2] أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج5، مادة [نصص]، ص 356-357.

طريقتها الخاصة في استعمال هذا المصطلح والاشتغال عليه حسب وجهات نظرها التي تختلف من مجال إلى آخر، ومن شخص إلى آخر، وهذا مايؤكد بأنّ مفهوم النص قد شغل مساحة كبيرة من اهتمام العلماء والباحثين، فتعددت التعريفات التي تناولته بالشرح والتحليل، وهذا ما حدث مع "**رولان بارت Roland Barthes**" مثلا الذي «تعددت تعريفاته للنّص الأدبي بتعدد المراحل النقدية التي مرّ بها، منذ المرحلة الاجتماعية، وحتى المرحلة الحرّة، مرورا بالبنيوية والسيميائية»[1]، وإن دلّ هذا الأمر على شي، إنما يدلّ على عدم استقرار النّص تحت تعريف شامل كامل، وهذا راجع إلى ما أشرنا إليه سابقا، فالنص حسب "**منذر عياشي**": «دائم الإنتاج لأنّه مستحدث بشدة، ودائم التخلف لأنّه دائما في شأن، ظهورا وبيانا، ومستمر في الصيرورة لأنّه متحرك، وقابل لكلّ زمان ومكان لأنّ فاعليته متولدة من ذاتيته النّصيّة، وهو إذا كان كذلك، فإنّ وضع تعريف له يُعبّر تحديدا يلغي الصيرورة فيه، ويعطل في النهاية فاعلية النّصيّة»[2].

وعليه، فالتّعريفات التي وضع اللسانيون لهذا المصطلح مرتبطة أساسا بميولاتهم المعرفية، إذ نجد "**كلاوس برينكر k . Brinker**" يحدِّده بأنّه «تتابع متماسك من علامات لغوية أو مركبات من علامات لغوية لا تدخل تحت أي وحدة لغوية أخرى»[3]، و"**فاينريش (h.weinrich)**" يعتبره تكوينا حتميا «يحدّد بعضه بعضا... إذ تستلزم عناصره بعضها بعضا لفهم الكلّ... كل تترابط أجزاؤه من جهتي التحديد والاستلزام»[4].

فمفهوم النّص من خلال هذا إذا يجمع بين التماسك والترابط إذ نجد "**فاينريش**" يوظف لفظة (**الكلّ**) في تعريفه، وهنا يقصد بها النّص؛ أي أنّ النّص كلٌ تتحدد أو تترابط أجزاؤه بعضها بعضا لتمام الفهم والفائدة.

---

[1] محمد عزام، النص الغائب، تجليات التناص في الشعر العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ص14.

[2] عبد القادر شرشال، تحليل الخطاب السردي وقضايا النص، منشورات دار القدس العربي، وهران، ط1، 2009، ص35.

[3] فوزية عزوز، المقاربة النصية من تأصيل نظري إلى إجراء تطبيقي، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص45-46.

[4] المرجع نفسه، ص نفسها.

«فالنّصّ إذن علامة كبيرة ذات وجهين، وجه الدّال ووجه المدلول، ويتوفر في مصطلح "نص" في العربية وكذلك في مقابله في اللغات الأعجمية texte معنى "النسيج"، فالنّص نسيج من الكلمات يترابط بعضها ببعض، هذه الخيوط تجمع عناصره المختلفة والمتباعدة في كلّ واحد هو ما نطلق عليه مصطلح "نص"»[1].

«ويمكن أن نتوسل بما سبق في فهم إجراء النص في الاصطلاح على كائن لغوي، فهو يطلق على ما به يظهر المعنى أي الشكل الصوتي والمسموع من الكلام أو الشكل المرئي منه عندما يترجم إلى المكتوب، وهذا الشكل الصوتي يمثل آخِر طور يبلغه الكلام في تولده (البنية السطحية)، إذ ينطلق تركيب الملفوظ من الأساس **base** حيث تجمع العناصر المقولية **catégories** بالصيغ الصرفية الحاصلة في المعجم **lexicon**، ثم تنتظمها القواعد التركيبية في بنية تحويلات **transformations** تأخذ بعدَها شكلاً صوتياً هو ما يمثل حدثا يُسمع ويُنقل عن طريق قناة ما »[2].

فالنّص حسب هذا المفهوم مثلا، هو «شكل ومادة شيء ما مكتوبا أو منطوقا»[3].

حيث أنّ مفهوم النّص في العربية يعني "**الظهور والارتفاع**" أمّا في اللغة اللاتينية فهو "**النسيج**"، وهذا ما جعل "**رولان بارت**" يدمج المعنيين العربي واللاتيني في تعريف واحد له يقول: «إنّه (النّص) السطح الظاهري للإنتاج الأدبي، نسيج الكلمات المنظومة في التأليف والمنسقة بحيث تفرض شكلا ثابتا ما استطاعت لذلك سبيلا»[4].

وقال أيضا في موضع آخر: «قد كفّ النّص عن أن يتخذ الجملة نموذجا له إنّه في الغالب دفق قوي من الكلمات»[5].

---

[1] الأزهر الزناد، نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصّا، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1993، ص12.

[2] المرجع نفسه، ص12.

[3] سعيد حسن بحيري، علم اللغة النص نحو آفاق جديدة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2007، ص113.

[4] محمد وهابي، من النص إلى التناص، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، بيروت، ط1، 2016، ص11.

[5] رولان بارت، لذة النص، تر: فؤاد صفا والحسين سبحان، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1988، ص17.

فمن خلال هذا المعنى نلاحظ أنّ "**رولان بارت**" قد قدم رأيا حول ما مدى الكم اللغوي الذي يمكن لنا أن نقول من خلاله إنّ هذا النّص نصّا فبيّن بأنّه ليس كلّ ما هو جملة نصّا، بل في غالب الأحيان ما يكون تزاحما للكلمات.

«فلنسم النّص كلّ خطاب ثبتته الكتابة باعتبارها شهادة ميلاد للنص»[1].

وعليه، فإنّ مفهوم النص عند الدكتور "**صلاح فضل**" قد جمع بين كلّ هذه المفاهيم عندما قال: «علينا أن نبني مفهوم النّص من جملة المقاربات التي قدمت له في البحوث البنيوية والسيميولوجية الحديثة، إن الاكتفاء بالتحديدات اللغوية المباشرة، لأنّها تقتصر على مراعاة مستوى واحد للخطاب هو السطح اللغوي بكينونته الدّلالية، فالنّص ليس مجرد لغة، وليس مجرد إتصال، وليس تتابعاً لجمل مترابطة يراعي فيه الظروف الخارجية أحداثا وزمانا ومكانا، إنّه يتكون من كلّ ذلك وأكثر»[2].

وهذا ما يحيلنا إلى مفهوم النّص عند "**جوليا كريستيفا**" باعتباره «جهاز عبر لغوي يعيد توزيع نظام اللغة بكشف العلاقة بين الكلمات التواصلية، مشيرا إلى بيانات مباشرة تربطها بأنماط مختلفة من الأقوال السابقة، والمتزامنة معها، والنّص نتيجة لذلك إنّما هو عملية إنتاجية»[3].

فالنّص نتيجة لهذا هو عبارة عن جهاز تنتظم فيه اللغة بتقاطعها مع نصوص أخرى في علاقة حركية وتفاعلية.

---

[1] ينظر: بول ريكور، من النص إلى الفعل، تر: محمد برادة وحسان بورقية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية للنشر، القاهرة، ط1، 2001م، ص27.

[2] أحمد عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، الطبعة الأولى، 2001، القاهرة، ص 27-28.

[3] المرجع نفسه، ص 28.

المبحث الثاني: إرهاصات مفهوم البنية اللّغوية في التراث العربي:

أوّلا: البنية النّصية عند "ابن جني" في كتاب "الخصائص" باب (شجاعة العربية):

حظيت اللغة العربية باهتمام جد كبير من قبل أهم رجالات التراث اللغوي العربي ألا وهو "**ابن جني**" الذي أَوْلَى خصائصها وميزاتها رعاية كان من شأنها تأليفه "**للخصائص**"، هذا المُؤَلَّفُ الذي أكبر دليل على إعجابه بهذه اللغة الشريفة التي جهز لها الله سبحانه وتعالى نخبة العلماء والباحثين لاحتضانها واحتوائها تَعَلُّمًا وتَعْلِيمًا، باعتبارها لغة العرب خاصة، ولغة المسلمين قاطبة، وهذا ما يؤكد عالمية العربية.

وإذا أمعنا النظر جيدا في جذرها اللغوي نجد أنّ لفظة العربية ترمز إلى الفصاحة والإبانة وهذا ماهو معروف عنها، فهي لغة فصيحة رصينة مرنة تتماشى ومتطلبات كلّ زمان ومكان، محفوظة بحفظ الله سبحانه وتعالى للقرآن الكريم، وذلك مصداقا لقوله: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾*.

وهذا ما جعل "**ابن جني**" يَهيم في لغته العربية فلا نجد عالما يشرح خاصية من خصائصها كما فعل ولا يَغُوصُ في دقائق أسرارها مثله، بحيث أنّه ميّزها عن لغة العجم، وذلك لقوله: «لو أحسّت العجم بلطف صناعة العرب في هذه اللغة، وما فيها من الغموض والرّقة والدّقة لاعتذرت من اعترافها بلغتها، فضلا عن التقديم لها، والتنويه منها»[1].

وهذا ما يحيلنا إلى أن "**ابن جني**" يعتز بلغته العربية إذ نجده في مواضع كثيرة من كتابه "**الخصائص**" يولي مفرداتها وتراكيبها اهتماما كبيرا، وجانبا لا يستهان به من الحزم والتدقيق وقد شهدنا هذه المسألة في حرصه على عربية بعض المفردات التي قيل عنها أنّها ألفاظ معربة، وليست عربية وذلك (في باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني)، فنجده يثبت أن كلّ من "**المسك**" و"**الرطل**" عربيتان بالاشتقاق

*سورة الحجر، الآية 9

[1] ابن جني، الخصائص، ج1، ص242.

حيث قال: « وكذلك تجد أيضا معنى المسك، وذلك أنه (فِعل) من أمسكت الشيء، كأنه لِطيب رائحته يمسك الحاسّة عليه، ولا يعدل بها صاحبها عنه»[1].

وأما فيما يخصّ "الرّطل" قوله: «ومثل الأول قولهم غلام رطل وجارية رطلة للينها، وهو من قولهم: رطل شعره إذا أطاله فاسترخى، ومنه عندي الرطل الذي يوزن به، وذلك أنّ الغرض في الأوزان أن تميل أبدا إلى أن يعادلها الموزون بها... فهذا ونحوه من خصائص هذه اللغة الشريفة اللطيفة»[2].

وكثيرة هي المواضع التي يهتم فيها "**ابن جني**" بمثل هذه الخاصية، بحيث نجده في الفصاحة لا يأخذ إلاّ من أهل الثقة الذين عاشوا في البادية، ولم يتأثروا بالحضر فيستقي منهم أفصح الألفاظ والمفردات، بحيث «انطلق ابن جني من منطلق وصف البنية اللغوية، لأنّ بحثه في "الخصائص" كان يدور بشكل رئيس في نطاق بنية الكلمة المفردة، فعمد إلى دراسة الأصوات التي تتألف الكلمات منها، وسعى إلى اكتشاف القوانين التي تنظم العلاقة بين الأصوات في الكلمة ، فبحث في الاشتقاق وأنواعه، ودرس التقليبات الممكنة للكلمة الواحدة، وبيّن أنّ الأمر المشترك الذي يجمع التقليبات هو وحدة المعنى، وأفضى ذلك إلى القول بوجود علاقة مناسبة طبيعية بين الصوت والمدلول، ويعني هذا أنّ ابن جني لجأ إلى الوصف التطوري لبنية الكلمة الذي يأخذ بالاعتبار عامل الزمن»[3].

هذا ونجد "**ابن جني**" يتحرى الدّقة في شأن تركيب المفردات، فبنية الكلمة عنده تستوجب التناسب، فمثلا هناك حروفا لا تتناسب مع بعضها البعض كالصاد والشين اللتان يصعب النطق بهما، فقد وضع بابا بعنوان "إمساس الألفاظ أشباه المعاني" عرض فيه أمثلة يقول: «فالخضم لأكل الرطب كالبطيخ والقثاء وما

[1] المصدر السابق، ص120-121.

[2] المصدر نفسه، ص120- 121.

[3] ينظر: جعفر دك الباب، مدخل إلى اللسانيات العامة والعربية، المنهج الوصفي الوظيفي، دمشق، مجلة الموقف الأدبي، اتحاد الكتاب العرب، عدد (135و136)، 1982م.

ن نحوهما من المأكول من الرطب والقضم للصلب اليابس، فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس، حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث»[1].

من خلال هذا القول يتبين لنا أنّ البنية النظمية للكلمات تتطلب مناسبة الحروف لبعضها كي يكون تركيبها محكما ولا ينفر منها اللسان، كالخاء والقاف مثلا في خضم وقضم، إضافة إلى هذا قد أثار "**ابن جني**" قضية جدّ مهمة تحت عنوان "باب الاشتقاق الأكبر" درس من خلالها تقاليب تركيب الكلمة، ومن ذلك قوله: «وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين كبير وصغير، فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم... وذلك كتركيب (س ل م)فإنّك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه نحو سلم ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى والسلامة والسليم: اللديغ، أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة، وأمّا الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحد، نحو (ك ل م) (ك م ل) (م ك ل) (م ل ك) (ل ك م) (ل م ك) وكذلك (ق و ل) (ق ل و) (و ق ل) (و ل ق) (ل ق و) (ل و ق)»[2].

فمن خلال هذا القول يتضح لنا أنّ "**ابن جني**" «يرى أنّ أصوات الأصل الواحد الصامتة (**الحروف**) يمكن نظريا أن تؤدي إلى ستة أصول تستعمل العرب منها ما تستعمل وتهمل ما تهمل، فالكاف والتاء والباء، مثلا يمكن أن تولد منها (كتب)و (كبت) و(تكب) و(تبك) و(بتك) و(بكت)»[3].

فالقراءة الذكية لغاية "**ابن جني**" من دراسته للاشتقاق والتراكيب المختلفة الأصل الواحد، وتقاليب الألفاظ وما يطرأ عليها أفضت بنا في النهاية إلى الإقرار بوجود ظاهرة يختص فيها كلّ أصل بمعناه الذي استعمل فيه، والإشادة بما «أنجزه ابن جني انطلاقا من مصدر ثقافته وإقليمية لغته مادة هائلة وزاخرة بحقائقها ومعطياتها، التي تتمتع بخصوصيات تتجه إلى ذات اللغة العربية الداخلية، ومحض علومها وفنونها، وبخصوصيات تتجه إلى خارج هذه اللغة، وتنتهي إلى الثقافة البشرية التي تتلاقى فيها سائر العوامل المعرفية

[1] ابن جني، الخصائص، ج2، ص104.
[2] المرجع نفسه، ج2، ص133-134.
[3] حسام سعيد النعيمي، ابن جني عالم اللغة، ص80.

المشتركة»[1]، فاهتمام "**ابن جني**" بالجانب الإفرادي للغة العربية لم يجعله يغفل عن الجانب التركيبي على مستوى العلاقات بين العناصر الحركية للجملة، وبهذا نتلذذ بأهم خصائصها ودقائقها التي تميزت بها عن وجعلتها لغة سلسة مرنة ذات تراكيب نظمية مختلفة تتجاوب ومتطلبات كلّ متكلم أو كاتب، بالأمثلة التي أتى بها "**ابن جني**" ليؤكد نظريته الاشتقاقية تثبت هذا وتفي بالغرض «فمادة (ق و ل) في جميع تراكيبها الستة تدلّ على الإسراع والحركة، **ق و ل**: وهو القول وذلك أنّ الفم واللسان يخفان له... وهو بضدّ السكوت الذي هو داعية إلى السكون. **ق ل و**: القلو حمار الوحش وذلك لخفته وإسراعه، ومنه (قلوت البسر والسويق) وذلك لأنّ الشيء إذا قلي جف وخف، وكان أسرع إلى الحركة وألطف، **و ق ل**: الوقل للوعل وذلك لحركته توقل في الجبل إذا صعد فيه، وذلك لا يكون إلاّ مع الحركة والاعتمال، **و ل ق**: ولق يلق إذا أسرع، **ل و ق**: في الحديث (لا آكل من الطعام إلا ما لوقلي) أي ما خدم وأعملت اليد في تحريكه، ومنه اللوقة: الزبدة، وذلك لخفتها وإسراع حركتها وأنّها ليست لها مسكة الجن، **ل ق و**: اللقوة للعقاب، قيل لها ذلك لخفتها وسرعة طيرانها»[2]؛ إذ نجد الكثير من «المتأخرين من عصرنا قد احتذى حذو ابن جني، فقدّموا لنا أمثلة كثيرة على منواله، وبعضهم انحرف في تطبيقها فأتى بجديد كما رأينا في صنيع الأستاذ طه الراوي رحمه الله، وغيره وهذا مثالا آخرا : لننظر تقاليب مادة (ن ج د) تجدها كلها تفيد القوة، فهي المعنى المشترك لها: فالنجد: الشجاع، وما ارتفع من الأرض، والنجدة القتال، والنجدة الفزع، وفي كلّ ذلك قوة»[3]. وهذا ما يؤكد لنا غنى هذه اللغة وخصوبتها لما تحتويه.

فالاشتقاق إذا «هو أخذ صيغة أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية كضرب ويضرب وضارب ومضروب وضروب و ضرّاب ومضرب، وهو الاشتقاق الصغير ومنه الكبير، نحو جذب وجبذ، والأكبر ويسمى الإبدال نحو ثلم وثلب ونهق ونعق وهذب وشذب وطنطن ودندن وارمد وابد وهولون العبرة وبحثر الشيء وبعثره وامتقع لونه وانتقع وابتقع، وقطم الشيء وخضمه وقطمه، وكزمه وكدمه وقشمه وكليا من

[1] بلمليايي بن عمر، تراث ابن جني اللغوي والدرس اللساني الحديث دي سوسير أنموذجا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص114.

[2] ابن جني الخصائص، ج1، ص5.

[3] سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، 1987،ص 138-139.

معاني الأكل أو ما يقاربه، وتطرز وتطرس، وأذاع وأشاع وغير ذلك، والاشتقاق من أكبر وسائل نمو اللغة وتوالد موادها وتكاثر كلامها»[1].

ومرة أخرى تثبت اللغة العربية عراقتها لانفرادها بهذه الميزة وهذه الخاصية عن باقي اللغات الأخرى، مثلا التي تتولد فروعها من أصولها، وذلك بإلحاقها بحروف مضافة إلى الأصل أو سابقة له «هذا وقد استطاعت على مرّ العصور التعبير بقدرة فائقة عما في القلب والعقل، وعما في الطبيعة من أفكار وألوان رسوم وأشكال وعواطف خلال العصور الممتدة دون أن تستنفد قوتها أو أن يصيبها إعياء أو قصور»[2].

فالمستوى الإفرادي للغة العربية حاز على رعاية خاصة من قبل نابغة نحاة العرب **ابن جني** الذي بدوره أشاد بأهمية الاهتمام به لأنّ المفرد هو أساس اللغة وقلبها النابض، فالعربية بألفاظها قائمة، حية جارية عبر عصور يسترسل المتحدث بها لما لها من مفردات « ة سهلة النطق تتجاوز أصواتها تجاوزا هادئا تتجاوب فيه وتتلاقى أنغامها، كلمات مألوفة جرت على الألسنة ورنت أصداؤها في محافل الشعر والأدب لتكون مفردات فصيحة خَلوصة من تنافر الحروف والغرابة، ومخالفة القياس الصرفي»[3].

هذا وقد أدرج "**ابن جني**" ضمن كتابه "**الخصائص**" بابا لأهميته ولثقل متنه ومحتواه سماه "**باب في شجاعة العربية**" وذلك لاحتوائه على قضية جد مهمة كانت ولازالت محط البحث والتحليل ألا وهي الجملة، التي تناولها صاحب الخصائص بكلّ أسرارها ودقائقها وتمفصلاتها، وكلّ ما يطرأ عليها، فقد تحدث عنها بوصفها نظاما تركيبيا يتوفر على إمكانات نظمية ضخمة تَحْدُثُ بسبب نظام الحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف، فالشجاعة في هذه اللغة العظيمة الشريفة تكمن في جرأتها وإقدامها على مخالفة المألوف في الاستعمال اللغوي. فقد رأى بعض الدارسين أنّ كتاب

[1] حبيب عزالدبك، خصائص اللغة العربية بحث في اللغة العربية الفصحى والعامية وما يقابل خصائص الفصحى في غيرها من اللغات، المطبعة العصرية بمصر، القاهرة، 1935، ص8.

[2] وليد محمد مراد، تطور الجهود اللغوية في علم اللغة العام، دار الرشيد دمشق، بيروت، ط1، 1984،ص15.

[3] محمد أبو موسى خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني دار التضامن للطباعة، مكتبة وهبة القاهرة، ط2، 1980، ص31.

"**الخصائص**" لـ :"**ابن جني**" وخاصة دراسته لباب "شجاعة العربية" تتجاوب مع الدرس الحديث وتتقاطع معه في عدة نقاط، ويكمن هذا الاتفاق في المضمون وليس المصطلح، فالعديد من النقاط المشتركة بينهم ليست في ظاهر الأمر، وإنما في الجوهر، فقد تحدث في هذا الباب « عن عدة آليات لغوية تصوغ اللعب على جملة من الاحتمالات الأسلوبية في تكوين الجملة العربية، منها الحذف والتقديم والتأخير، وكان "**ابن جني**" يعتبر الانتهاك هو المخالفة لتراتبية ومنطقية الجملة العربية، ومن هنا يمكن اعتبار شجاعة العربية مرادفا آخر لمفهوم العدول المقارب لظاهرة الانزياح، لأنّ معنى شجاعة العربية من هذه الزاوية يقصد به مخالفة النسق المألوف من قواعد اللغة»[1].

فحديث "**ابن جني**" عن الحذف بقوله: «قد حذفت العرب الجملة، والمفرد والحرف، والحركة، وليس شيء من هذا إلاّ عن دليل عليه، وإلاّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته»[2].

يشير لنا بوجود الجملة النواة أي الأصل والجمل المتحولة عنها جراء ما طرأ على الأولى من تغييرات كالحذف والتقديم والتأخير إلى آخره، فهذه المرونة في تركيب الجملة العربية لا نجدها في معظم اللغات «ألا ترى أنك سمعت أكرم سعيدٌ أباه، وشكر سعيدًا أباه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه»[3].

فالإعراب ميزة من خصائص العربية وسر من أسرارها، أمّا الحذف فهو شجاعة عند "**ابن جني**" لا يخوض غماره إلاّ الحاذق الفَطِنُ، ولهذا فقد تناوله بالتفصيل في باب "**شجاعة العربية**" وقد قسّمه إلى ثلاثة أقسام، هي: حذف الحرف، وحذف المفرد، وحذف الجملة، وحذف الحركة، وهذا الحذف لا يكون إلاّ بعد ورود دليل يدل عليه، أي وجود قرينة لفظية أو معنوية تدل أو تحيل إلى المحذوف.

[1] توتاي سيف الله هشام، شعرية الانزياح في بنية القصيدة العربية، المنهل، 2017، ص61-62.
[2] ابن جني، الخصائص، ج2، ص360.
[3] المصدر نفسه، ج1، ص35.

ومن ذلك قوله في حذف الجملة «قولهم في القسم: والله لا فعلت، وتاالله لقد فعلت. وأصله: أقسم بالله، فحذف الفعل والفاعل، وبقيت الحال- من الجار والجواب —دليل على الجملة المحذوفة»[1].

هذا وقد قسم "**ابن جني**" الجملة إلى القسم كما ذكرنا بالإضافة إلى الأمر والنهي والتحضيض.

فالأمر بقوله: «زيدا- إذا أردت: اضرب زيدا ونحوه. والنهي: نحو: إيّاك، إذا حذّرته، إحفظ نفسك ولا تضيعها، والطريق الطريق. أما التحضيض: نحو هلا خيرا من ذلك»[2].

وهذه التقسيمات من أمر ونهي وتحضيض وقسم، تدخل تحت إطار الجمل الإنشائية حيث يتبين لنا أن "**ابن جني**" قد تناول الجملة بكلّ تركيباتها النّظمية المختلفة، أما فيما يخصّ بنية الجملة الخبرية، نحو قوله: «وقد حذفت الجملة من الخبر: نحو قولك: القرطاس والله، أي أصاب القرطاس، وخير مقدم؛ أي قدمت خير مقدم. وكذلك الشرط في نحو قوله: الناس مجزيون بأفعالهم إن خيراً فخيرا وإن شراً فشراً؛ أي إن فعل المرء خيرا جزي خيرا، وإن فعل شرا جُزِي شرا... وإنّما نحذف الجملة من الفعل والفاعل لمشابهتها المفرد بكون الفاعل كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل، نحو ضربت ويضربان، وقامت هند وحبذا زيد، وما أشبه ذلك مما يدل على شدة اتصال الفعل بالفاعل وكونه معه كالجزء الواحد، وليس كذلك المبتدأ والخبر»[3].

أمّا بالنسبة لحذف المفرد فقد قسمه "**ابن جني**" إلى ثلاثة أضرب حذف الاسم وحذف الفعل وحذف الحرف، وحذف الاسم بدوره ينقسم إلى حذف المبتدأ، وحذف الخبر، حذف المضاف بالإضافة إلى حذف المضاف إليه، وحذف الموصوف والصفة... وذلك قوله:« قد حذف المبتدأ تارة، نحو هل لك في كذا (وكذا)؛ أي هل لك فيه حاجة أو أَرَب. وقد حذف الخبر، نحو قولهم في جواب من عندك: زيد؛ أي زيد عندي،، وعليه قوله:

فقالت: على اسم الله أمرك طاعة وإن كنت قد كلفت ما لم أعَوَّد

[1] ابن جني، الخصائص، ج2، ص360.
[2] ينظر: المصدر نفسه، 360.
[3] المصدر نفسه، ص 361.

وقد حذف المضاف، وذلك كثير واسع، وإن كان أبو الحسن لا يرى القياس عليه، نحو قول الله سبحانه: ﴿**وَلَكِنَّ البِرَّ مَنْ اتَّقَى**﴾ أي برُّ من اتّقى، وإن شئت كان تقديره: ولكنّ ذا البر من اتقى. والأول أجود؛ لأنّ حذف المضاف ضرب من الاتساع، حبر أولى بذلك من المبتدأ؛ لأنّ الإتباع بالأعجاز أولى منه بالصدور ومنه قوله _عزّ اسمه_ :﴿**و اسئل القرية**﴾ أي أهل القرية»[1].

فمن خلال هذا يتبين لنا أنّ دلالة السياق تدفع المتكلم في الكثير من الأحيان إلى الاختصار والحذف لبعض عناصر الجملة ويكون على الشاكلتين، فالأول يكون حذف عادي، وهو ما يكون في عناصر الجملة لاكتفاء بعضها ببعض، أما النوع الثاني منه فلأجل التوسع واقحام المتلقي فيما يريده الشاعر أو الأديب مثلا أو استحضار ثقافة قارئ القرآن الكريم، مثلا وهذا ما أورده "**ابن جني**" بقوله حذف المضاف ضرب من الاتساع، وقد ضمن في حديثه آية من هذا القبيل، لقوله تعالى ﴿**و اسئل القرية**﴾، فالله سبحانه وتعالى لا يريد توجيه السؤال إلى القرية، وإنّما إلى أهلها؛ إذا واسئل أهل القرية- فحذف أهل وعمل الفعل في القرية كما كان عاملا في الأهل، بحيث أدّى فهم مدلول العلاقة الرابطة بين عناصر الآية إلى التصرف فيها، وذلك بالحذف وهو ما سماه بالاتساع وهذه خاصية جديدة نكتشفها من أعماق هذه اللغة الشريفة العريقة.

وقد تحدث "**ابن جني**" عن حذف المضاف إليه، فقال «وقد حذف المضاف إليه نحو قولهم: ابدأ بهذا أوّلُ: أي أول ما تفعل. وإن شئت كان تقديره: أوّل من غيره، ثم شبه الجار والمجرور هنا بالمضاف إليه، لمعاقبة المضاف إليه إياهما، وكذلك قولهم: جئت من علُ؛ أي من أعلى كذا.

أمّا عن حذف الموصوف الذي أقيمت الصفة مقامة قال: وقد حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وأكثر ذلك في الشعر. وإنّما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس، وضد البيان: ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بطويل، لم يستبن من ظاهر هذا

[1] المصدر السابق، ص362.

اللفظ أنّ المرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك، وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به، وكلما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث»[1].

إنّ حديث عبقري اللغويين "**ابن جني**" عن دقائق اللغة العربية ليؤكد مرونتها وسلاستها لاحتوائها على بنيات نظمية ونصّية مختلفة، وذلك لتكون مسايرة لكلّ أنماط الكلام وتغيراته من بنية تركيبية إلى أخرى، فـ: "**ابن جني**" هذه الطريقة يثبت بأنّ العربية لغة مسترسلة قائمة بذاتها توفي رغبات كلّ من غاص في أغوارها ليستشف جمال نظمها وتأليفها.

والصفة كانت هي الأخرى محط حديث "**ابن جني**" قائلا: «وقد حُذِفت الصفة ودلّت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل، وكأنّ هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها. وذلك أنّك تحسّ في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح و التفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك»[2].

أمّا الفعل الذي هو الضرب الثاني من حذف المفرد فقد خصص له "**ابن جني**" مكانا في كتابه "**الخصائص**" وحَضي باهتمامه، وحذفه كان على ضربين، بقوله: «أحدهما أن تحذفه والفاعل فيه. فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة، وذلك نحو ريدا ضربته، لأنّك أردت: ضربت زيدا فلمّا أضمرت (ضربت) فسّرته بقولك: ضربته والآخر أن تحذف الفعل وحده، وهذا هو غرض هذا الموضع وذلك أن يكون الفاعل مفعولا عنه مرفوعا به، وذلك نحو قولك: أزيد قام، فزيدٌ مرفوع فعل مضمر محذوف خالٍ من الفاعل؛ لأنّك تريد: أقام زيد، فلما أضمرته فسَّرته بقولك: قام»[3].

[1] المصدر السابق، ص363-366.

[2] المصدر نفسه، ص 370-371.

[3] المصدر نفسه، ص 380- 381.

وفيما يتعلق بحذف الحرف قوله: «قد حذف الحرف في الكلام على ضربين: أحدهما حرف زائد على الكلمة مما يجيء لمعنى والآخر من نفس الكلمة»[1].

فكما رأينا قد « جعل ابن جني موضوع الحذف تحت ما أسماه شجاعة العربية، وقد قصد بذلك أنّ الشاعر أو الأديب إذا ترك ما هو الأصل في الكلام، وهو الذكر وتجشم الحذف –بعد أن ينصب له قرينة تدلّ عليه، أو تدلّ عليه الحال –فهو إنما يعمد إلى ذلك لثقته التامة في معرفته بأسرار اللغة، وتمكنه من امتلاك ناصيتها، فاللجوء إلى الحذف، وإلى غيره مما ذكره ابن جني مظهر من مظاهر الشجاعة في اللغة العربية، ولهذا تنبع ما ورد عن العرب الفصحاء، ممن يعتد بلغتهم، ويحتج بأقوالهم، ويستشهد بأشعارهم ونثرهم، وأثبت كثيرا مما جاء عنهم من حذف الجمل أو المفردات أو الحروف»[2].

ويشر كلّ هذا إلى ما هو معروف بالإيجاز الذي هو من أهم «القضايا النّظمية والتّركيبية التي عني بها ابن جني في الخصائص، مما له صلة بنظم الكلام وتأليفه عند العرب، فهو يعتقد بأنّ العرب أكثر ميلا إلى الإيجاز، لكثرة الحذف في كلامهم»[3].

وهذا ما يؤكد "**ابن جني**" بقوله: « هم إلى الإيجاز أميل، وفيه أرغب ألا ترى إلى ما القرآن وفصيح الكلام من كثرة الحذوف، كحذف المضاف وحذف الموصوف، والاكتفاء بالقليل من الكثير كالواحد من الجماعة، كالتلويح من التصريح»[4].

فالحذف إذًا إنما هو استغناء الجملة في تركيبها عن بعض عناصرها، وذلك ما يتطلبه السياق من المتكلم في أحايين كثيرة، فينجم عن ذلك تحويلات جذرية في بنية التركيب، مما يؤدي إلى تغيير الجملة النواة، وظهور بنيات تركيبية ونظمية مختلفة يتطلبها الأمر.

---

[1] المصدر السابق، ص381.

[2] حسن إسماعيل عبد الرزاق، خصائص النظم في (خصائص العربية) لأبي الفتح عثمان بن جني، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط1، 1987م، ص 87.

[3] فائز طه عمر، ابن جني بلاغيا في كتابه (الخصائص)، مجلة كلية الآداب، العدد 68، جامعة بغداد، ص50.

[4] ابن جني، الخصائص، ج1، ص86.

هذا وقد اهتم "**ابن جني**" بمسألة الرتبة لما يقتضيه المقام من تقديم وتأخير في باب "**شجاعة العربية**" تحت عنوان "**فصل في التقديم والتأخير**"، وقد حازت هذه الظاهرة على قسمين عنده، ومن ذلك قوله: «وذلك على ضربين أحدهما ما يقبله القياس، والآخر ما يسهله الاضطرار، الأول كتقديم المفعول على الفاعل تارة، وعلى الفعل الناصبة أخرى كضرب (زيدا عمرو)، وزيدا ضرب عمرو، وكذلك الظرف؛ نحو قام عندك زيد، وعندك قام زيد، وسار يوم الجمعة جعفر، ويوم الجمعة سار جعفر، وكذلك الحال، نحو جاء ضاحكا زيد، وضاحك جاء زيد»[1].

فالتقديم والتأخير عند "**ابن جني**" إنما هو ضربين ما يقبله القياس، وما يسهله الاضطرار «وقد وافق النحويين تماما في معالجة هذه القضية في كتابه الخصائص، فلم يتعد النحو إلى البلاغة فأخذ يتحدث عما يقبله القياس كتقديم المفعول به، والظرف على الفاعل وتقديمهما على الفعل، وكتقديم المستثنى على المستثنى منه، فلا يجوز المستثنى على الفعل الناصب له، نحو إلاّ زيدا قام القوم لأنّ القياس لا يقبل هذا التركيب، وعلة ذلك مضارعة الاستثناء البدل ، فالبدل لا يتقدم على المبدل منه، كما يجوز تقديم خبر المبتدأ على لمبتدأ وخبر كان وأخواتها على أسمائها وعليها أيضا، وتقديم المفعول لأجله على الفعل الناصب له ، نحو: طمعا في برّك زرتك في حين تقديم المفعول معه على الفعل نحو: و الطيالسة جاء البر لأنّ الواو هنا بمنزلة واو العطف، وهذا ما يقبح كقبح وزيد قام عمرو»[2].

ومن خلال ما تقدم نلاحظ أنّ "**ابن جني**" قد اهتم بالضرب الأول للتقديم والتأخير الذي يقوم على أساس القياس، ففصل فيه وأتى على ذكر كلّ أسراره ودقائقه وتمفصلاته، فهو سر من أسرار اللغة العربية ملكة لغوية لا يحضى بها إلاّ الفصيح المتمكن من قواعدها وخباياها، «فالتقديم والتأخير هو باب كثير

[1] المصدر السابق، ص382.

[2] لطفي عمر بن الشيخ أبو بكر، أثر التقديم والتأخير في المعنى عند النحويين، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، 2003، ص54.

الفوائد، واسع التصرف، جم المحاسن بعيد الغاية، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، فتجد أنّ سبب لطفه عندك وراقك هو أن قدم لفظ أو حوله عن مكان إلى آخر»[1].

فالتقديم والتأخير إذا كقول العرب: «يجتهد زيد، وزيد يجتهد، وزيدٌ مجتهد، ومجتهدٌ زيد، وزيد في الدار، وفي الدار زيدٌ، فما الغرض من ذلك ومتى تقول هذا التعبير أو ذاك؟ فالأصل في الجملة التي مسندها فعل أن يتقدم الفعل على المسند إليه، نحو (يقوم زيد)، كما إنّ الأصل في الجملة التي مسندها اسم أن يتقدم المسند إليه على الاسم أو تعبير آخر أن يتقدم المبتدأ على الخبر نحو: (زيد قائم)»[2].

هذا وقد كان التقديم والتأخير عند "**ابن جني**" ينبني على ضوابط وأسس غير عشوائية، وذلك بقوله: «فإذا قلت: فقد تقول ضرب يحي بُشرى، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا، وكذلك نحوه، قيل إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب، فإذا كانت هناك دلالة أخرى قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو: أكل يحيى كمثرى: لك أن تقدم وأن تأخر كيف شئت، كذلك ضربت هذا هذه، وكلّم هذه هذا، وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف، نحو قولك أكرم اليحيان البُشرتين، وضرب البشرتين اليحيَوْنَ»[3].

ثانيا: البنية النّصيّة في "الكتاب" لـ: "سيبويه":

ومتابعة لمسار تطور دراسة اللغة العربية إفرادا وتركيبا ، فقد تجلت أهمية جهود سيبويه (ت 180هـ)، و لاسيما اللغوية منها، وخصوصا ما يتعلق بالبُنى النّصية والتركّيبية ضمن أهم متون اللغة العربية وأجلاها مؤلفه الذي عنونه "**بالكتاب**" الذي لا شكّ في نضوجه واكتماله باعتباره أوّل كتاب يصل إلينا بهذه الصفة المتميزة حتى قيل عنه أمه ثمرة جهود رجالات اللغة ونحاتها الذين وضعوا أسسها وقواعدها، ورسموا طريقها

[1] ابتسام ثابت العاني، هبة طالب حميد، ظاهرة (التقديم والتأخير) و(الحذف) ودلالتهما على المعاني الاجتماعية في الجزء 28 من القرآن الكريم، ص2.

[2] فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، دار المفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2000م، الأردن، ص 150.

[3] ابن جني، الخصائص، ج1، ص35.

وحدّدوا أصولها ونحوها، من أخذ عنهم سيبويه علمه وتتلمذ على أيديهم، فنهج منهجهم ثم طور نفسه وشق طريقه في العلم ليضع بصمته في الأخير ليصبح مدرسة يتجه إليها كلّ من أراد البحث في دقائق اللغة العربية وأسرارها والغوص في أعماقها واكتشاف خصائصها وميزاتها التي تعطرت بفكر "**سيبويه**"، فمنحها صبغة الحسن والفخامة، كي يتميز عن من عاصرهم أومن درس عندهم، وهذه السمة النخبة المتفردة التي حضيت بها لغة القرآن.

وإنّ الأمر الذي سنسلط عليه الضوء هاهنا هو كيفية تناول سيبويه لنظام الجملة والتركيب في اللغة العربية بمختلف مظاهرها النّظمية والتّركيبية اللغوية على مستوى الحذف والتقديم والتأخير من خلال ما قدمه في كتابه "**الكتاب**" «فمن أراد أن يقف على ما يفيد معنى الجملة أو ما يقوم مقامها، فما عليه إلاّ أن يولي بصره جهة صفحة واحدة من كتاب سيبويه، لأنّه لن يكون بحاجة إلى أكثر من ألف صفحة؛ من ذلك:

1- فالمبتدأ كل اسم ابتُدئ ليُبنى عليه الكلام.
2- فالمبتدأ الأول والمبنيّ ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه.
3- هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بُدا.
4- كلام مستقيم حسن: أتيتك أمس، و سآتيك غدا.
5- كلام مستقيم كذب: حملت الجبل، شربت ماء البحر.
6- كلام مستقيم قبيح (وضع الكلام في غير موضعه): قد زيدا رأيت، كي زيد يأتيك.
7- كلام محال (نقض أوّله بآخره): آتيك غدا، سآتيك أمس.
8- كلام محال كذب: سوف أشرب ماء البحر أمس»[1].

وهذا ما أشار إليه "**سيبويه**" في مطلع كتابه حينما وقف وقفة جليلة وتحدث من خلالها على الاستقامة في الكلام (الجمل) بِبُنَى تركيبية مختلفة، فكانت فكرة رائدة في مجالها، وحتى نص القول الذي

[1] عبد الجليل مرتاض، الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، دار هومة، ط2، 2009، ص188-189.

وردت فيه كان بمثابة الومضة الخاطفة الفريدة من نوعها، فكان شكله موجزا لكنّ متنه وبنيته التحتية كانت بحرا تفرعت منه أنهر عديدة، وذلك بقوله: «هذا باب الاستقامة من الكلام، فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب»[1]. ثم يبدأ سيبويه بالتفصيل في هذا القول بوضع مثال لكل نوع من هذه الجمل التركيبية بقوله: «فأمّا المستقيم الحسن، فقولك: أتيتك أمسا، وسآتيك غدا.

وأمّا المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غدا وسآتيك أمس.

وأمّا المستقيم الكذب، فقولك: حملت الحبل وشربت ماء البحر ونحوه.

وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه كقولك: قد زيدا رأيت، كي زيدا يأتيك وأشباه ذلك.

وأمّا المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس»[2].

وللتوضيح أكثر فإنّ "**سيبويه**" لم يستعمل مصطلح الجملة بحدِّ ذاته، وإنما استخدم مصطلحا بديلا عنه، ولكن يدل عليه ألا وهو الكلام في دراسته لتراكيب الجملة العربية، ولتأكيد هذا نستشهد بما قاله: «ألا ترى أنك لو قلت: فيها عبد الله حسن السكوت وكان **كلاما مستقيما**، وكان حسن واستغني في قولك: هذا عبد الله وتقول: عبد الله فيها، فيصير كقولك: عبد الله أخوك»[3].

فمن خلال هذا القول يتبين لنا أنّ "**سيبويه**" قد استعمل مصطلح الكلام بدل الجملة، واشترط فيه الاستقامة ليحسن السكوت فيه، وكثيرة هي الشواهد التي تدلّ على هذا الأمر.

فالكلام عند سيبويه ينقسم إلى: مستقيم ومحال وكلّ منهما أيضا ينقسم إلى:

[1] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط3، 1988، ج1، ص25.
[2] المصدر نفسه، ص26.
[3] سيبوييه، الكتاب، ج2، ص88.

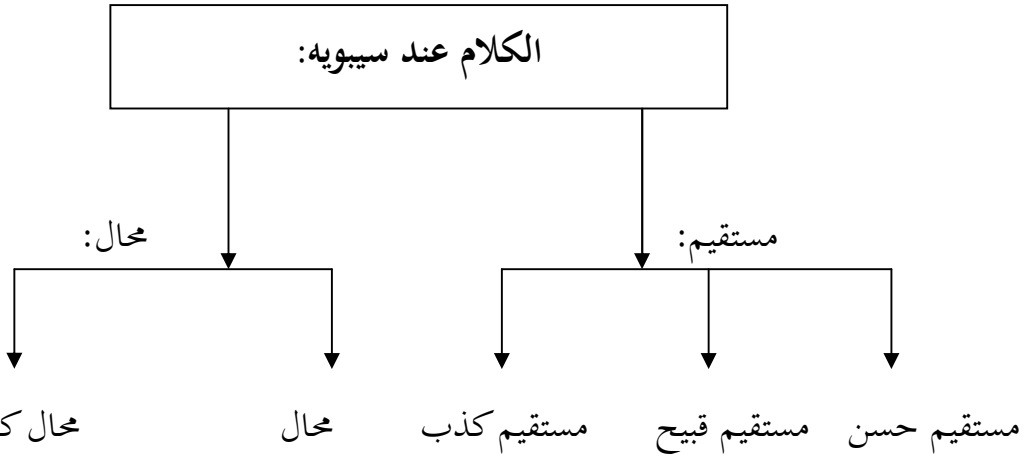

إذا فالكلام عند سيبويه من خلال هذا التقسيم يستدعي المزاوجة بين الوظائف النحوية والمعاني الدلالية، كي يكون ذا استقامة وليحسن السكوت عليه، فبنية الجملة عنده تستلزم وجود نظام تركيبي سليم وصحيح نحويا ودلاليا.

«فهذا القول من باب الاستقامة من الكلام والإحالة فيه بيان لهيمنة المحتوى الدلالي للفعل بسماته المعجمية **lexical features** على تكوين الجملة فيحكم على الجملة بالصحة النحوية أو الدلالية أو بالخطأ فيهما»[1].

والأمثلة التي تضمنهما قول "**سيبويه**" في هذا الباب من مستقيم حسن، كقولك: "**أتيتك أمس**" و"**سآتيك غدا**" مثلا، فهذا الكلام أو هذه الجملة في هذا المثال: تتوافق فيها الوظائف النحوية مع دلالة المفردات، إذا فهي مقبولة نحويا ودلاليا وتنطبق عليها صفة الاستقامة، أمّا فيما يخص المستقيم القبيح: "**قد زيدا رأيت**" و" **كي زيدا يأتيك**"، فالأمر خلاف فمن الناحية النحوية: قد: للتحقيق، وزيدا: مفعول به مقدم، رأى: فعل ماضي، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. أما الجملة الثانية، فزيدا: مبتدأ، يأتي: فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر+ الكاف: فتعرب مفعول به، فمن خلال هذا الإعراب نستنتج أنّ هناك توافق مبدئي بين الوظائف النحوية والمعاني الدلالية، إلاّ أنّ بعض العناصر مثل: كي وقد لم توضع الموضع الصحيح الذي تقتضيه بنية النظام في الجملة العربية، فورود قد+ اسم، وكي+ اسم هذا تركيب غير

[1] حسن عبد الغني جواد الأسدي، مفهوم الجملة عند سيبويه، دار الكتب العلمية للنشر، بيروت، ط1، 2007، ص47.

مسموح به وخاطئ، وهذا ما جعله قبيحا نحويا، ولكن مستقيما دلاليا، إذ لم يؤثر القبح والخلل النحوي الذي طرأ على بناء الجملة في المعنى الدلالي.

وهذا ما قصده "**سيبويه**" بقوله هذا في باب الاستقامة، والأمثلة الأخرى تدور حولها وتؤكد الصحة والخطأ من الاستقامة والقبح في الوظائف النحوية والمعاني الدلالية للمفردات، والكلام والجملة بصفة عامة، ولذكر هاذين المصطلحين، فقد وقع جدل كبير حولها، فهناك من يفرق بينها وهناك من يرجح الكفة لأحدهما، وآخرون يوفقون بينهما، وبدون شك فقد وضع "**سيبويه**" هو الآخر بصمته في هذه المسألة، وكان له رأيه الخاص الذي شاطره فيه الكثير من النحاة العرب؛ إذ أنّه كان يضع الكلام والجملة في ميزان واحد لا يفرق بينهما، وجعل لهما نفس المفهوم لكنّه لم يستعمل مصطلح الجملة، وإنما أشار إليه بمفهوم الكلام عنده، وقد صرح "**سيبويه**" بوجود هذا المصطلح ضمن مؤلفه "**الكتاب**" في العديد من المواضع، إذ نجده يستخدم الجملة والجمل، وذلك بقوله: «وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره ههنا، لأنّ هذا موضع **جُمَلٍ** وسَنُبَيِّنُ ذلك فيما نستقبل إن شاء الله»[1] .

وكذلك قوله مثلا: «ومما أُجري مجرى الأبد والدهر والليل والنهار: المحرّم وصفر وجمادى، وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحجة، لأنّهم جعلوهن **جملة** واحدة لعدة أيام، كأنهم قالوا: سير عليه الثلاثون يومًا»[2].

ومن خلال هذا القول، نستنتج أنّ "**سيبويه**" قد تناول مصطلح الجملة بمعنى الجمع، مثلا قولنا: "وفيما جملة ما قلنا"، أو قولنا: "وفي الأخير نستخلص جملة من الفوائد"، وإذا تتبعنا جذرها اللغوي نجد أنّها تأتي على هذا المعنى، إذ يُعْتقد أنّ "**سيبويه**" هو أوّل من جاء أو هو أوّل من «بذر البذرة الأولى لدخول اللفظ في الجهاز الاصطلاحي النحوي، وذلك عندما استعمل لفظتي (جملة وجمل) استعمالا لغويا لأنّ لكلمات سيبويه وقعا قويا على أسماع كلّ النحويين، وإن تظاهر بعضهم خلاف ذلك. وحدث أن تمّ

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص32.
[2] المصدر نفسه، ص217.

ستعارة اللفظ ليصطلح بها على وقع معناها اللغوي الدال على الإجمال المقابل للتفصيل والجمع الضام للأفراد كما يظهر من استعمال سيبويه لها»[1].

وعلى هذا الحال لا يمكننا الجزم في القول على انعدام هذا المصطلح عند "**سيبويه**" فيه انعدام لمفهومه «لأنّ عدم استعمال المصطلح لا يعني انعدام مفهومه، على أنّ في مصطلح الكلام ما يقوم مقام الجملة بالمعنى الاصطلاحي»[2].

وعلى هذا الأساس «فالكلام المفيد هو أحسن مفهوم للجملة، ومعيار السكوت أحد معايير فهم الجملة إلى جانب المحتوى الدلالي لها الذي يعكس وجه حسن السكوت»[3].

ومن ذلك قول "**سيبويه**": «وقد يحسَنُ ويستقيم أن تقول: عبد الله فاضربه، إذا كان مبنيا على مبتدإٍ مُظْهَرٍ أو مُضْمَرٍ، فأمّا في المظهر فقولك: هذا زيد فاضربه، وإن شئت لم تُظْهِر (هذا) ويعمل كعمله إذا أظهرته، وذلك قولك: الهلال والله فانظر إليه، كأنّك قلت: هذا الهلال، ثم جئت بالأمر، ومما يدلّك على حسن الفاء ههنا أنّك لو قلت: هذا زيد فحسن جميل، كان [كلاما] جيدا»[4].

ومن هذه الناحية إذا فقد تبيّن أنّ هناك طائفة من النّحاة العرب قد أجمعوا على أنّ الكلام والجملة هما نفس الشيء، فالكلام هو الجملة والجملة هي الكلام، وبذلك فقد حازت على نظام تركيبي يتألف من سند ومسند إليه بحيث أنّهما ركنان رئيسيان لابدّ منهما، ومن أبرز هؤلاء "**سيبويه**" الذي حدّد تقسيما أساسيا لها، ومن ذلك قوله: «هذا باب المسند والمسند إليه، وهما لا يَغْنَى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه، وهو قولك عبد الله أخوك: وهذا أخوك.

---

[1] حسن عبد الغني جواد الأسدي، مفهوم الجملة عند سيبويه، ص26.

[2] المرجع نفسه، ص27.

[3] جمعة العربي الفرجاني، مفهوم الكلام والجملة والتركيب عند القدامى والمحدثين، مجلة الجامعة، جامعة الزاوية، العدد15، المجلد2، 2013، ص54.

[4] سيبويه، الكتاب، ج1، ص138-139.

ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء، ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقا، وليت زيدا منطلقٌ، لأنّ هذا يحتاج المبتدأ إلى ما بعده»[1].

إذ يتضح من ذلك «أنّ للجملة ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه، من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل، ولذلك اتفق جمهور النحاة على أنّ الجملة تتركب من اسميين أو فعل واسم، وقسموا الجملة طبقا ركانها الإسنادية إلى اسمية وفعلية، فإذا بدأت بالاسم فهي اسمية، وإذا بدأت بالفعل فهي فعلية»[2].

ومن هذا ما جاء في شرح كتاب **"سيبويه"** للسير في قوله: «أما قوله وهنا يعني سيبويه: "المسند والمسند إليه" ففيه أربعة أوجه أوجدها وأرضاها: أن يكون "المسند" معناه الحديث والخبر، و"المسند إليه" المُحدث عنه، وذلك على وجهين: فاعل وفعل: كقولك: "قام زيد" و"ينطلق عمرو" واسم وخبر كقولك زيد قائم وإن عمرًا منطلق، فالفعل حديث عن الفاعل، والخبر حديث عن الاسم فالمسند هو الفعل، وهو خبر الاسم، والمسند إليه هو الفاعل، وهو الاسم المُخبر عنه، وإنما كان المسند الحديث، والمسند إليه المحدث عنه، كقولنا في الحديث الذي يُحَدّث به عن **"النبي صلى الله عليه وسلم"**، هذا الحديث مسند إلى **"الرسول صلى الله عليه وسلم"**، ف**الحديث** هو المسند و**رسول الله** هو المسند إليه»[3] .

أمّا قوله عن الوجه الثاني: «أن يكون التقدير فيه هذا باب المسند إلى الشيء، والمسند ذلك الشيء إليه، وحذف من الأول اكتفاء بالثاني، وذلك هو الاسم والخبر، والفعل والفاعل، وكلّ واحد منهما محتاج

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص23.

[2] معصومة عبد الصاحب، الجملة الفرعية في اللغة العربية (بين تحليل سيبويه ونظرية تشومسكي التوليدية التحويلية)، دار بدار غريب للطباعة، القاهرة، 2008، ص24.

[3] أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008، ط1، ص173.

إلى صاحبه، إذ لا يتمّ إلا به، كقولك لمن تخاطبه: "إنما أمري مسند إليك"، أي أنا محتاج إليك فيه وأنت قَيِّمُه»[1].

فأما الوجه الثالث فقد شرحه السيرافي كالتالي بقوله: «أن يكون المسند هو الثاني في الترتيب على كلّ حال، والمسند إليه هو الأوّل، فإذا كان فعلا وفاعلا، فالمسند هو الفاعل، والمسند إليه هو الفعل، وإن كان مبتدأ أو خبرا، فالمسند هو الخبر، والمسند إليه هو المبتدأ، ويكون بمنزلة المبني والمبني عليه، فالمبني هو الثاني فعلا كان أو خبرا، والمبنى عليه هو الأول ، وإنما كان الأول هو المسند إليه، والمبنى عليه، من قبل أنك جئت به، فجعلته أصلا لما بعده، ولم تبنه على شيء قبله، ثم جئت بما بعده، وهو محتاج إلى مما قبله، فصار فرعا عليه، فلذلك قيل: مبني للثاني، إذ كان الفَرْعَ، وقيل الأول مبنيّ عليه، إذا كان هو الأصل، كما تبنى الفروع على الأساس»[2].

أمّا فيما يخصّ الوجه الرابع فقد كان كالتالي:« وهو أن يكون المسند هو الأول على كلّ حال، والمسند إليه الثاني على كلّ حال، فإن كان فعل وفاعل، فالفعل هو المسند والفاعل هو المسند إليه، وإن كان مبتدأ وخبرا فالمبتدأ هو المسند، والخبر هو المسند إليه، ويكون المسند والمسند إليه بمنزلة المضاف والمضاف إليه في أن المضاف هو الأوّل، والمضاف إليه هو الثاني، وذلك أن معنى الإضافة والإسناد واحد تقول: أسندت ظهري إلى الحائط، وأضفت ظهري إليه»[3].

وعلى هذا الأساس، فإن شرح السّيرفي لما جاء به "**سيبويه**" في مؤلّفه "**الكتاب**" فيما يخص المسند والمسند إليه كان تحليلا دقيقا تناول فيه جميع أوجه هذا الباب الذي من خلاله أعطى أهمية كبيرة للمسند والمسند إليه معا على غرار مجموعة من النحاة العرب القدامى الذين كانوا يولون اهتمامهم شطر المسند إليه على حساب المسند «فتقسيم القدماء للجملة إلى اسمية وفعلية لا خلاف عليه، ولكنّنا نلاحظ أنّ الأساس النحوي الذي ميّزوا به بين الاسمية و الفعلية أساس بنيوي شكلي لا يعبر عن المدلول التركيبي، فهم لم يراعوا

[1] المرجع السابق، ص173.
[2] المرجع نفسه، ص173.
[3] المرجع نفسه، ص173-174.

في تمييزهم إلا رتبة المسند إليه وأهملوا نوع المسند، فالجملة المصدرة بالفعل: فعلية والجملة المصدرة بالاسم اسمية حتى وإن تضمنت فعلا، فالأساس عندهم في تمييز الجمل هو ما يقع في صدرها، ومن هنا لا يجوز عند **سيبويه** ومن تبعه من البصريين تقديم الفاعل على فعله»[1].

وفي عصارة "**باب المسند والمسند إليه**" عند سيبويه اشتماله على عنصريين وهما: «أ. الموضوع le thème، وهو عبارة عن المؤلف المباشر الذي يمثل المحور الأساسي للجملة، وقد يطلق عليه المحدَّث عنه (بفتح الدال وتشديدها)، وسماه سيبويه المسند إليه كالمبتدأ والفاصل أو ما كان بمنزلة الابتداء.

ب.المحمول le prédicat أو المحدّث به كالخبر وسمّاه سيبويه المسند أو المبنيُّ عليه»[2].

ومن هنا «فإنّ أقل ما يمكن أن يكون كلاما (الجملة) هو ما تركب من مبتدأ ومبني عليه، وقد اصطلحنا عليها بـ: البنية الافتراضية الصغرى، وهي البنية الأكثر قربا من صيغة الإسناد (المسند والمسند إليه) العامة من الجملة الفعلية، فرأينا لأجل هذا –كون الجملة الاسمية (الأصل) في العربية، من وجهة نظر سيبويه»[3].

فنتيجة لهذا فإنّ البنية النّظمية والتّركيبية للجملة عند "**سيبويه**" «عبارة عن بناء (نعني به تحديدا بناء اللّبن المتعارف عليه أيام سيبويه)، مكون من لبنتين، تكون اللّبنة الأولى (الأساس) الذي تقوم عليه بقية المكونات، وقد اصطلح عليها بالمسند، وتكون اللبنة الثانية موضوعة على الأولى وترتفع عليها، واصطلح عليها بالمسند إليه، أو المبني عليه، ويعني ذلك: أنّ مفهوم سيبويه لبناء الجملة مفهوم عمودي لا أفقي، وتختلف العلاقات التركيبية الفرعية عن هذه العلاقة الأساسية، إذ تنحو تلك إلى تشكيلات بنائية فرعية ذات اتجاه أفقي داخل البناء الأساسي»[4].

[1] معصومة عبد الصاحب، الجملة الفرعية في اللغة العربية، ص26.

[2] عبد الجليل مرتاض، الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، ص192.

[3] حسن عبد لغني جواد الأسدي، مفهوم الجملة عند سيبويه، ص 186.

[4] المرجع نفسه، ص279-280.

وفي خضم هذا التشعب الكبير للمسند والمسند إليه الذي حاز عليه مفهوم الجملة، فقد تحدّث "**سيبويه**" عما يجعل هذه الأخيرة محط الليونة والمرونة وذات بنيات نظمية مختلفة والذي كان الحذف أساسا لهذه التراكيب، باعتباره سمة اختصت بها لغة القرآن الكريم لتطرح وتسقط مالا يغني الكلام ولا يعطيه فائدة ولا استقامة ومن خلال ما أورده في مؤلّفه "**الكتاب**" سنكتشف عبقريته التي لا حدود لها في التعامل مع هكذا ظاهرة نحوية « وقد شكلت هذه الظاهرة مجالا لسياق الحال عند سيبويه إذ أنّ الحذف في الكلام لا يمكن تفسيره أو تقديره محذوفة إلا من خلال سياق حاله وعناصره، لذلك نجد يسبويه في تفسير مسائل هذه الظاهرة يستعين بعنصره سياق الحال، المتكلم، والمخاطب في تعليل مواضع الحذف، فإذا نظرنا في كتاب سيبويه وجدناه ينصّ في مواضع كثيرة على ضرورة الحذف لأسباب مقامية، كعلم المخاطب والتخفيف والإيجاز والسعة وكثرة الاستعمال، ويبين أنّ العرب قد جرت عادتها على الحذف، وحبّذته في غير موضع»[1].

ومن هذا ما نجده في قول "**سيبويه**" في باب ما يكون في اللفظ من الأعراض: «اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا.

وسترى ذلك إن شاء الله، فممّا حذف وأصله في الكلام غير ذلك، لم يَكُ ولا أدْرِ، وأشباه ذلك، وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنهم يقولون يدعُ ولا يقولون وَدَعَ، استغنوا عنها بتَرَك وأشباه ذلك كثير»[2].

الحذف ظاهرة لغوية يتسغني بها المتكلم عن كلّ ما هو ثقيل غير مرغوب ويميل إلى ما هو خفيف حاملا سمة الإيجاز والاختصار؛ إذ إن ما هو معروف عن مادة "حذف" هو القطع والإسقاط إذ ورد في

[1] أسعد خلف العوادي، سياق الحال في كتاب سيبويه، دراسة في النحو والدلالة، دار الحامد، الأردن، ط1، 2011، ص88.
[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص24-25.

"**لسان العرب**": «حذف الشيء يحذفه حذفا قطعه من طرفه والحَجَّام يحذف الشعر من ذلك»[1].

والحذف يكون للتخفيف لعدم الإطناب في الكلام وتكرار ما لا يجدي في الأمر نفعا وإذا أرادت العرب الاتساع في كلامها كان الحذف منبرا لذلك فهناك نوعان من الحذف، نوع عادي يكون فيه حذف لعناصر الجملة/ الكلام، اكتفاء ببعضها والنوع أو الضرب الثاني هو للاتساع، وفيه تستعمل هذه الظاهرة لدراية المخاطب بمعنى الكلام ومن ذلك ما جاء على لسان سيبويه في باب "استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار: « فمن ذلك أن تقول على قول السائل: كم صيد عليه؟ وكم غير ظرف لما ذكرت لك من الاتساع والإيجاز: فتقول صيد عليه يومان، وإنما المعني صيد عليه الوحش في يومين، لكنه اتسع واختصر، ولذلك أيضا وَضَعَ السائل كم غير ظرف، ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله عزّ وجل: ﴿**بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ**﴾*، وإنما المعنى: بل مكرهم في الليل والنهار، وقال عزّ وجل: ﴿ **وَلَكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ**﴾** ، وإنما هو: ولكنّ البرّ برُّ من آمن بالله واليوم الآخر»[2].

وهو ما يجعل الظرف الثاني يسير إلى تقدير المحذوف «وهذا كثير من الكتاب وشواهد متناثرة، والأصل فيه أن المخلص إن علم بمراد المتكلم صح التصرف في التركيب حذفا واختصارا ثقة بفهم السامع واتكالا على المقام التداولي للخطاب»[3].

وهذا ما نجده في باب "ما يكون في المصدر حينا لسعة الكلام والاختصار" بقوله: «وذلك قولك: متى سير عليه؟ فيقول: مَقْدَمَ الحاجِّ وخفوق النجم، وخلافة فلان، وصلاة العصر، فإنما هو: زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النجم، ولكنه على سعة الكلام والاختصار.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة [حذف] ج9، ص40.

*سورة سبأ، الآية 33.

** سورة البقرة، الآية 188.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص211، 212.

[3] عدنان أجانة، من قضايا الدلالة والنحو في كتاب سيبويه، مركزية سيبويه الثقافة العربية أعمال الندوة العلمية الدولية، مطبعة الهداية، تطوان، 2017، ص776

وإنما أضمروا ما كان يقع مظهرا استخفافا، ولأنّ المخاطب يعلم ما يعني،فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: لا عليك، وقد عرف المخاطب ما تعني، أنّه لا بأس عليك: [ولا ضرّ عليك]، ولكنه حذف لكثرة هذا في كلامهم ولا يكون هذا في غير لا عليك»[1].

فسعة الكلام واختصارها عند "**سيبويه**" مرادها معرفة مدى اندماج المخاطَب في العملية الخطابية، ومدى سعة فهمه لها وذلك من خلال تقديره للمحذوف، ومواطن الحذف عنده كثيرة ومتنوعة،ومن ذلك ما يكون للاستخفاف «فالحذف بداعي الاستخفاف يكون مع الكثرة، فإن كثر الاستخدام في اللغة تخففوا فيه وحذفوا وقد يكون المحذوف كلمة في الجملة، كحذف الحرف، أو الفعل والفاعل، أو المبتدأ أو الخبر والأمثلة على ذلك في المسموع في لغة العرب كثيرة، وكلّ ذلك للاستخفاف»[2].

ومن ذلك قول سيبويه: «وقال بعض العرب: مَجَنَ، يَمْجُنُ، مَجْنًا، كما قالوا: الشغل، وقالوا : فسق فِسْقا كما قالوا فعل فعلا، وقالوا: حلف حلفا، كما قالوا: سرقا سرقا، وأما دخلته دخولا، ووجلته ولوجا فإنما هي ولجْتُ فيه، ودخلت فيه، ولكنه ألقى في استخفافا كما قالوا: نُبئتُ زيدا، وإنما يريد نبِّئْتُ عن زيد»[3].

أما حذف الفعل وإضماره عند "**سيبويه**" يكون نتيجة لعدة أسباب من بينها مراعاة سياق الحال، والاعتماد على فهم المخاطب الذي هو عنصر أساسي من خلال تحديده وتحليله لهذه الظاهرة (الحذف) في إطار العملية اللغوية «ويمثل إضمار الفعل، في عض الأحيان، تدخلا من سيبويه في تفسير الجمل من منظوره هو، وانطلاقا من عدم اكتفائه بالوصف، ويجعل له شروطا منها مثلا: ألا ينقض التقدير المعنى، وإضمار الفعل عنده ينقسم إلى قسمين رئيسيين: الأول: إضمار الفعل المستعمل إظهاره، أي اختيار الفعل إضمار (مع إمكانية إظهاره)، وذلك لأسباب ذكرنا منها مراعاة سيلاق الحال والاعتماد على فهم

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص223-224.

[2] عبد الحليم عبد الله، الأصول في كتاب سيبويه، دراسة في الأصول النحوية والصرفية في الكتاب، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2005، ص169

[3] سيبويه، الكتاب، ج4، ص10.

المخاطب إلخ، والقسم الثاني: هو إضمار الفعل المتروك إظهاره، أي أنّ الفعل (المفسر والعامل، إلخ) مقدرا تقديرا عقليا، وقد يمثل به سيبويه ليوضح مراده، لكنه يشدّد على كون ذلك تمثيلا لا يُتَكَلَّم به»[1].

وهو في قول "**سيبويه**": «ومن ذلك أيضا أن ترى رجلا قد أوقع أمرا وتعرض له، فتقول: "متعرضا لعنَنِ لم يعْنِه، أي دنا من هذا الأمر متعرضا لعنن لم يعنه، وترك ذكر الفعل لما يرى الحال، مثله: ["بَيْعَ المَلَطَى لا عهد ولا عقد"، وذلك إن كنت في حال مساومةٍ وحال بيعٍ فتدعُ أبايعك استغناءً لما فيه من الحال]، ومثله: مواعيد عُرقوبِ أخاه بيثرب، كأنه قال واعدتني مواعيد عروب أخاه، ولكنه ترك "وأحدتني" استغناء بما هو فيه من ذكر الخلف واكتفاءٍ بعلم من يعنى بما كان بينهما قبل ذلك»[2].

وقال كذلك في موضع آخر: «ترى الرّجل قد قدِمَ من سفر فتقول: خير مقدم، أو يقول الرجل: رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا، فتقول: خيرا وما سَرَّ، وخيرا لنا وشرا لعدونا، وإن شئت قلت: خيرُ مقدم وخيرا لنا وشرا لعدونا، أما النصب فكأنه بناه على قوله: قدمت (فقال: قدِمْتَ) خير مقدم، (وإن لم يُسْمَع منه هذا اللفظ، فإنّ قدومه ورؤيته إياه بمنزلة قوله: قدمت... فإذا نصب فعلى الفعل) وإما الرفع فعلى أنه مبتدأ أو مبني على المبتدأ»[3].

وإضافة إلى حذف الفعل بأنواعه فقد حاز الاسم كذلك بمكانة لا يستهان بها في طيات "**الكتاب**"، فكان من ذلك إضمار المبتدأ أو إضمار الخبر؛ إذ نجد هذا في «باب يكون المبتدأ فيه مضمرا، ويكون المبنى عليه مظهرا، ومن ذلك قوله: وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت عبد الله وربي كأنك قلت ذاك عبد الله أو هذا عبد الله أو سمعت صوتا، فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته، فقلت زيد وربي أو مسست جسدا أو شممت ريحاً، فقلت زيد أو مسك أو ذقت طعاما

[1] سعد حسن ضاروب، التقدير النحوي عند سيبويه، الجامعة الأمريكية في بيروت، شباط، 1996، ص01.
[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص272.
[3] المصدر نفسه، ص270.

فقلت العسل ولو حدثت عن شمائل رجل فصار آية لك على معرفته، فقلت عبد الله كأنّ رجلا قال مررت برجل راحم المساكين بار بوالديه، فقلت: فلان والله»[1].

فاستغناء المتكلم عن ذكر المبتدأ وإضماره وحذفه من الكلام إذا دلّ عليه دليل أو استجابة لسياق الحال من أجل التنويع والتغيير في الكلام يكون نتيجة لعدم بعث الملل للمتلقي أو التكرار في المقام الذي هو فيه «ولاشكّ في أن هذا النص الذي أتى به سيبويه في حذف المبتدأ فريد من نوعه، لكونه النّص الوحيد الذي يشرك الحواس الإنسانية الخمس جميعا في عملية التواصل، وبناء السياق الكلام؛ إذ تقوم هذه الحواس بدور كبير في إنشاء بنية الكلام بغياب عنصر المخاطَب الذي يشارك المتكلم في عملية التخاطب والتفاعل، فهذه آيات دالة على أنّ سيبويه قد أدرك أن بين اللغة وسياقها الاجتماعي علاقة عصرية، لأنّ لفاظ في هذا النص واضحة تدلّ على معرفة سيبويه هذه الحواس واعتقاده بقدرتها على تقريب الحال المدرك ليكون دليلا يسوغ التصرف في بناء التراكيب من غير حاجة إلى تقدير محذوف بل تصبح الحال كاشفة عن المعنى المقصود»[2].

وهذا الدكتور كريم حسين ناصح يعلق على هذا النص من خلال ما قاله في مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه قائلا: «ولايخفى ما في هذا النص من بيان الاستعمال هذه الحواس، فهو يوضّح أنّ المقصود هو زيد من خلال مسح يد المتكلم، أو أنامله بجسد زيد، أو وجهه من غير إعمال لحاسة الرؤية أو السماع ويستطيع المتكلم الحكم على أن الشيء الذي فاح شذاه هو (المسك) مستفيدا من حاسة الشّم كما يستطيع تمييز العسل من غيره مستعينا بلسانه من حاسة الشمّ كما يستطيع تمييز العسل من غيره مستعينا بلسانه لتذوق طعمه، فإن أدرك هذه الأمور بحواسه لم تعد به حاجة إلى ذكر المبتدأ بل كتفي بذكر الخبر، لأنّ المخاطب أحاط علما بهذه الأشياء مما أدركه المتكلم بحواسه، فاستغنى المخاطب عن ذكر المبتدأ لما أنبأته به الحالة الملموسة أو المذاقة»[3].

---

[1] المصدر السابق، ج2، ص130.

[2] أسعد خلف العوادي، سياق الحال في كتاب سيبويه، دراسة في النحو والدلالة، ص100-101.

[3] كريم حسين ناصح، مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، مجلة المورد، المجلد 30، العدد الثالث، 2002، ص21.

ومن هذا نستنتج أنّ المبتدأ ركن أساسي في بناء الجملة لكن مقتضى الحال وسياق المقام يستدعي المتكلم لأن يطبق عليه الإسقاط والحذف هذه الظاهرة النحوية التي من خصائصها إخضاع البنية النظمية التي ركبت فيها الجملة إلى تحويلات من شأنها رفع الثقل واستخفاف الكلام وجعله في متداول الاستعمال، بحيث لا ننسى المبنى عليه (الخبر) الذي هو الآخر قد كان محط اهتمام سيبويه وعقد له بابا في كتابه بعنوان" هذا باب من الابتداء يضمَرُ فيه ما يبنى على الابتداء"، ومن ذلك قوله: وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا أما لكان كذا وكذا فحديث معلق بحديث لولا، وأما عبد الله فإنه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام، كقولك: أزيد أخوك، إنما رفعته على ما رفعت عليه زيدٌ أخوك، غير أنّ ذلك استخبار وهذا خبر.

وكأنّ المبنيّ عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا، و فكأنه قال: لولا عبد الله كان بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن هذا حُذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام»[1].

إنّ ما يحمله هذا القول في طياته إنما يفسر ويحلل ظاهرة الحذف بعد لولا في معرفة المتكلم للمقصود لأنّ المستعمل بكثرة يوميا يكون دارجا يحمل صفة البديهية لذلك جاز للمتكلم حذفه إيجازا واختصارا «إذ نلاحظ أنّ سيبويه منذ ذلك الحين يعد كثرة الاستعمال سببا في فقدان الكلام لما فيه من عناصر الانفعال والتأثير، فأجاز الحذف ليبقى السياق مؤثرا ومعبرا»[2].

بحيث أنّ الحذف عند سيبويه متعلق بالكثرة «فحين يكثر استعمال تركيب معين يحذف أحد عناصر هذا التركيب (الفعل أو الاسم أو الحرف) اعتمادا على علم المخاطب، أي أنّ الكثرة بمعناها الثاني تؤدي إلى الحذف»[3].

[1] سيبويه، الكتاب، ج2، ص139.

[2] أسعد خلف العوادي، سياق الحال في كتاب سيبويه، ص103.

[3] هنادي رشيد ديّة، العلاقة بين الكثرة والحذف في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1992، ص78.

أما بالنسبة لحرية الرتبة عند "**سيبويه**" من تقديم وتأخير، فكانت حاضرة فيما يخص تحكم المتكلم في سياق المقام و إخضاعه لهذا النوع من التحويلات، ولكن كلّ هذا فيما يجعل المقصود واضحا والمراد لا يشوبه لُبْسٌ ولا غموض ومن ذلك قول سيبويه في "باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول:«وذلك قولك: ضربَ عبد الله زيدا، فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب، وشغلت به ذهب وانتصب زيدٌ لأنه مفعول تعدّ إليه فعل الفاعل، فإنّ قدمت المفعول وأخّرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيدا عبد الله؛ لأنه إنما أردت به مؤخّرا ما أردت به مقدّما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأوّل منه وإن كان مؤخرا في اللفظ، فمن ثمّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدما، وهو عربيّ جيد كثير، كأنهم [إنما] يقدمون الذي بيانه أعهمّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يُهِمّانهم ويَعْنيانهم»[1].

وللسيرافي تفسير مهم لهذا النص وذلك بقوله: «أما قولهم: ضرب زيدًا عبد الله، فإنهم قدموا المفعول على الفاعل لدلالة الإعراب عليه، فلم يضُرَّ من جهة المعنى تقديمه، واكتسبوا بتقديمه ضربا من التوسع في الكلام، لأنّ في كلامهم الشعر المقفى والكلام المسجع، وربما اتفق أن يكون السجع في الفاعل فيؤخرونه، فإذا وقع في الكلام مالا يتبين فيه الإعراب في الفاعل ولا مفعول قدِّم الفاعل لا غيرُ، قولهم: "ضرب عيسى موسى"، فعيسى هو الفاعل لا غير، وإن بان الإعراب في أحدهما جاز التقديم والتأخير، كقولك: "ضرب زيدا عيسى" و"ضرب عيسى زيدا"»[2].

إذ نلاحظ مما قاله "**سيبويه**" وما شرحه "**السيرافي**" بخصوص هذه الظاهرة النحوية (التقديم والتأخير) إنما تكمن أهميتها في امتلاك الكاتب أو المتكلم الحرية في ترتيب عناصر الكلام حسب مقتضى الحال إذ السياق في كثير من الأحيان يتطلب تقديم ما تستوجب الأهمية تقديمه وتأخير ما يشاؤون وهذا كله نزولا عند متطلبات البنية النّظمية لعناصر التّركيب ومراعاة منهم لحسن الكلام وقبحه واستقامته لفائدة مرجوة «فنجد سيبويه قد جعل سياق الحال وملابساته الأساس في تفسير هذه الظاهرة إذ أنه سبر أغوار نفوس تلمين، فنفذ إلى مقاصدهم وغاياتهم في الكلام، وقد اتخذ ذلك قاعدة عامة لتفسير كثير من مواضع

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص34.

[2] أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ص 263.

التقديم والتأخير، فكانت هذه الظاهرة مجالا خصبا عند سيبويه لسياق الحال وعناصره، ونرى أنّ هذا النص يعد الباب الأول الذي ولجه كلّ من بحث في أسرار هذه الظاهرة من النحويين واللغويين»[1].

وللخروج بحوصلة مفادها أنّ البنية النّصية في التراث اللغوي العربي القديم قد حازت على دراسة معمقة ودقيقة من طرف عباقرة اللغة أمثال "**ابن جني**" و"**سيبويه**" اللّذان أخذناهما كنموذج لدراستنا في إطار تتبع مسار تطور دراسة البنية النصية في التراث اللغوي العربي، لا للحصر وإنما لمكانتها الثقيلة في مثل هذه الدراسات التي كانت بمثابة المحفز لهذه اللغة العريقة الشريفة لأن ترقى وتسمو إلى ما وصل إليه الدرس

ي الحديث، والتي من خلالها اكتشفنا أنها قد اشتركت معه في دراسة العديد من الظواهر بدأً من لمفردات والأصوات وبناء الجملة وكيفية نظمها وتأليفها مرورا بتحولاتها وتقلبات وما يطرأ عليها من حذف وتقديم وتأخير بشتى صورهما وأمثال هذه الظواهر التي تعمق في الحديث عنها وتحليلها نحاة وحماة هذه اللغة

ريفة؛ إذ نجد أنهم قد تقاطعت وترابطت مفاهيمهم لها مع تناوله الدرس الحديث، ولكن باختلاف في المصطلحات والجوهر والمعنى والمقصود واحد، إن لم نقل فاقه الدرس اللغوي العربي القديم جودة وتدقيقا وتحليلا وتفصيلا.

[1] اسعد خلف العوادي، سياق الحال في كتاب سيبويه، ص91.

الفصل الثاني

البنية النّصية في نظرية النّظم الجرجانية

المبحث الأول: مفهوم البنية والنّص في نظرية النّظم عند عبد القاهر الجرجاني(الحدود والضوابط).

المبحث الثاني: مستويات البنية النّصيّة في نظرية النّظم.

-المستوى النّحوي التركيبي (معاني النحو).

-المستوى التّصويري (الصورة البيانية نظام تركيبي).

المبحث الأول: مفهوم البّنية والنّص في نظرية النّظم عند عبد القاهر الجرجاني (الحدود والضّوابط):

"**عبد القاهر الجرجاني**" (ت 471) عَلاَّمة اللغة العربية، واجهة البلاغة والكلام الراقي صاحب النّظم الفريد؛ من بديع الألفاظ إلى بيان عجيب، فمعان ازدانت بها لغة القرآن الشريف، إنّه صورة الحضارة، أصالة العربية، فمن أراد التعرّف على جمال كيانها اتجه صوب ذي الفكر الثاقب والذكاء الناذر، زعيم بدون منازع مؤلف "**دلائل الإعجاز**" و"**أسرار البلاغة**"، ومتون ليس لها مثيل، وهي من النوادر.

كسّرت كتبه ودراساته الأزمنة والعصور، جراء ما خلّفته من تراث لغوي زاخر، فحازت على صيت واسع مشهور، وجابت نظريته النّظمية الأمصار فنهلت وغرفت منها جُلّ العلوم من نحو وبلاغة حتّى صارت محط أنظار الدّرس الحديث الذي وجد فيها الأساس المكنون، فنظرية النّظم الجرجانية صندوق فاخر لكنز مخصوص، خصّت به لغة الضاد المفقود.

تعريف النّظم لغة واصطلاحا:

أ- **لغة:** جاء في "**لسان العرب**": «نظم: النّظم التَّأليف نَظَمَهُ يَنظِمُه نَظماً ونِظَاماً ونَظَّمَه فانتَظَمَ وتَنَظَمَ ونَظَمتُ اللؤلؤ أي جمعته في السِّلك، والتّنظيم مثله، ومنه نظمت الشعر ونظمته ونظّمته ونظم الأمر على المثل وكلّ شيء قرنته بآخر، أو ضمَمَت بعضه إلى بعض فقد نَظَمته، والنّظم المنظوم وصف بالمصدر، والنّظم ما نظمته من لؤلؤ وخرز وغيرهما، ونظام كلّ أمر: مِلاكه والجمع أنظمة وأناظيم ونظمٌ، والانتظام الاتساق»[1].

أمّا في "**مقاييس اللغة**" لـ: "**ابن فارس**" فقد ورد كالتالي: «نظم: النون والظاء والميم: أصل يدلّ على تأليف شيء وتأليفه ونظَمت الخرز نظماً، ونَظَمت الشّعر وغيره، والنّظام: الخيط يجمع الخرز،

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة (نظم)، ص4469.

والنّظَامَان من الضّبِّ: كَشْيَتَانِ من جنبيه، منظومان من أصل الذنب إلى الأذن وأنظمت الدجاجة: صار في جوفها بيض، ويقال لكواكب الجوزاء: نظمٌ وجاءنا نظمٌ من جراد: أي كثير»[1].

وفي "**المعجم الوسيط**": «نظم الأشياء نظما ألّفها وضمّ بعضها إلى بعض، واللؤلؤ ونحوه: جعله في سلك ونحوه، ويقال: نظم الخوّاص الخُوص: ضفره وشعرا: ألف كلاما موزونا مقفى، ويقال: نظم أمره: أقامه ورتّبه، (نظَّمَ) الأشياء: نظمها (انتظم) الشيء: تألف واتسق، يقال: نظمه فانتظم، ويقال: انتظم أمره استقام، والأشياء: جمعها وضم بعضها إلى بعض، يقال: رمى صيدا فانتظم ساقيه برُمح، وهذان البيتان ينتظمهما معنى واحد، (تناظمت الأشياء تضامّت وتلاصقت، يقال تناظمت الصخور. (تنظم) الشيء: انتظم. (الانتظام) كلّ خيط نظم خرزا (النّظام): خيط ينظم فيه اللؤلؤ وغيره، والترتيب والاتساق، ويقال نظام الأمر: قوامه وعِماده»[2].

ب- **اصطلاحا**: شهد مصطلح "النّظم" انتشارا واسعا بين نخبة الباحثين والدّارسين الذين تشكل عندهم شغف اكتشاف ماهيته وأسراره التي ميّزته عن غيره من المصطلحات، هذا وقد تناولته مختلف الدراسات بما يمثل آراءها وتوجهاتها العلمية والفكرية الخاصة بها.

والنّظم كمصطلح يتقفى النّاظم من خلاله أحسن الألفاظ لأحسن المعاني لما يقوم عليه العقل وتقتضيه معاني النحو، المنسقة والمرتبة والموضوعة موضعها الصحيح، «فالنّظم هو تأليف الكلمات والجمل مترتبة المعاني، متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل، وقيل: الألفاظ المترتبة المسوقة المعتبر دلالاتها ما يقتضيه العقل»[3].

ومما سبق في دراستنا في المبحث الثالث من الفصل الأول لـ: "**سيبويه**"، نلاحظ أنّها قد تضمنت معنى النّظم، وذلك بحديثه عن الاستقامة والكلام والإحالة في باب واحد في إطار ائتلاف الكلام فيما يخص

[1] ابن فارس، مقاييس اللغة، ج5، مادة (نظم)، ص443-444.

[2] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولة، ط2004، مصر، ص933.

[3] الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص203.

الوظائف النحوية، والمعاني الدلالية فيما يؤدي إلى صحته وفساده وقبحه وحسنه، وذلك بقوله: «فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب»[1].

ومن خلال هذا، نلاحظ أنّ النّظم كفكرة أو مفهوم كان متداولا قبل "**عبد القاهر الجرجاني**"، لكن كلّ واحد ينظر إليه بمنظاره الخاص به، فهذا "**سبويه**" يشير إلى معنى النّظم في مواضع كثيرة ومتفرقة في مؤلّفه "**الكتاب**"، وهو عنده يدخل تحت استقامة الكلام وحسنه، فالنّظم يستوجب تقارب دلالات الكلمات في سياق الكلام من حيث سلاستها وجريها على اللسان، ومناسبة بعضها لبعض «فإذا ما نظمت الكلمة في جملة، صارت دالة على نصيبها من المعنى، وصار من حقنا أن نسأل: لم اختيرت هذه الكلمة دون تلك، ولم آثارنا صيغة على أخرى؟ وإنّ الأسلوب قد يروعك ويبهرك، فإذا أخذت مفرداته كلّ مفرد على حدة، فقد لا تجد فيه كبير روعة، ولا قوة أسر، ولكن عندما انتظمت هذه المفردات في سلك فلاءمت ما قبلها، وارتبطت بما بعدها، واكتسبت جمالا وجلالا، وإن شئت فانظر قوله تعالى: ﴿ **وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ المَاءُ وَقُضِي الأَمْرُ وَاسْتَوَت عَلَى الجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَالِمِينَ**﴾*، فإنّك إذا أخذت كلّ كلمة على حدتها من غير نظر إلى ما قامت به من أداء حظّها م لها في معنى الجملة كلّها فقد لا تجدُ لها من التأثير ما تجده لها وهي بين أخواتها تؤدي معناها»[2].

بالإضافة إلى أنّ النّظم يتيح للمتكلم أو الكاتب فرصة التحكم في كلامه أو كتاباته ضمن بنية نظمية وتركيبية منسقة والخروج من مسألة إلى مسألة بدون أن يُشعر الطرف الثاني (المتلقي) بوجود أيّ انفصال في الأمر حيث أنّ «الصحة صحة النسق والنّظم، وهو أن يستمر في المعنى الواحد، وإذا أراد أن يستأنف معنى آخر أحسن التخلص إليه حتّى يكون متعلقا بالأوّل وغير منقطع عنه»[3].

---

[1] سيبويه، الكتاب، ص25.

* سورة هود، الآية 44.

[2] مد أحمد بدوي، من بلاغة القرآن، نهضة مصر للطباعة والنشر، 2005م، ص49.

[3] ابن سنان الخفاجي الحلبي، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1402هـ، ص268.

ونجد "**الخطابي**" (388هـ) في رسالته "**بيان إعجاز القرآن**"، يشير إلى النّظم من خلال قضية الإعجاز القرآني والذي يعتني فيه بعلاقة الألفاظ بعضها داخل العبارة اللغوية، فقسم الكلام بقوله: « وإنّما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة: لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم، وإذا تأملنا القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشّرف والفضيلة، حتّى لا ترى شيئاً من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه، ولا ترى نظما أحسن تأليفا وأشدّ تلاؤما وتشاكلا من نظمه»[1].

فقد لمّح "**الخطابي**" في تقسيمه هذا إلى فكرة النّظم، وذلك بقوله: "ورباط لهما ناظم"، فهذه عبارة نستشف من خلالها جوهر التكامل القائم بين اللّفظ والمعنى، وتبيّن لنا هذه الأخيرة صحة النّسق داخل البنية النّصيّة الواحدة، وائتلاف المباني مع المعاني في صورة نظمية وتركيبية بليغة لا يفسد الكلام فيها، فمفهوم النّظم عنده شاسع، فهو «صورة اللفظ المتفاعل مع المعنى للتعبير عن التجربة الفنّية، وليس للألفاظ وحدها أهمية ولا للمعاني أهمية إلاّ بالنّظم»[2].

فالنّظم عنده قائم على أساس جودة العلاقة بين اللّفظ والمعنى من حيث فصاحة الألفاظ واستقامة تأليفها وتركيبها وحسن نظمها وصحة المعاني في أسلوب راقٍ يجمع بينهما، وذلك بقوله: « وأمّا رسوم النّظم فالحاجة إلى الثقافة والحذق فيها أكثر لأنّها لجام الألفاظ، وزمام المعاني، وبه تنتظم أجزاء الكلام، ويلتئم بعضه ببعض فتقوم له صورة في النفس يتشكل بها البيان»[3].

وأمّا "**الباقلاني**" فقد تحدث عن هذا المصطلح في كتابه فيما جاء عنده من مظاهر الإعجاز ووجوه لنظم القرآن يقول: «فأمّا نهج القرآن ونظمه، وتأليفه ورَصْفِهِ، فإنّ العقول تتيه في جهته، وتحار في بحره، وتضلّ دون وصفه»[4].

---

[1] الرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، ذخائر العرب، ثلاثة رسائل في إعجاز القرآن، في الدراسات القرآنية والنقد الأدبي، تح: محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر،، ط3، ص27.

[2] أحمد سيد محمد عمار، نظرية الإعجاز القرآني وآثارها في النقد العربي القديم، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1998، ص136.

[3] الرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، ذخائر العرب ثلاثة رسائل في إعجاز القرآن، ص36.

[4] أبو بكر الباقلاني، إعجاز القرآن، دار المعارف، مصر، 1971، ص183.

إذ أنّ النّظم عنده نظم القرآن الخارج عن المألوف الذي عجزت عن مثله عقول البشر فلم يشابه لا شعرها ولا نثرها، وذلك بقوله: «إنّ نظم القرآن وقع موقعا في البلاغة يخرج عن عادة كلام الجن، كما يخرج عن عادة كلام الإنس، فهم يعجزون عن الإتيان بمثله كعجزنا، ويقصرون دونه كقصورنا، وقد قال عزّ وجل: ﴿**قُلْ لَئِنْ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا القُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ، وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرَا**﴾* »[1].

فمصطلح النّظم كما لاحظنا قد تباينت في شأنه الرُّؤى والمفاهيم، فقد تعلق جُلّها أو معظمها بالقرآن الكريم الذي أعجز العرب خاصة الذين عرفوا بفصاحة لسانهم وبملكتهم اللغوية، وبنظمهم للشعر وارتجالهم للخُطب عن طريق السليقة، والبشرية جمعاء عن الإتيان بنظمٍ كنظمه الذي امتاز بتأليفه الفريد من نوعه وبتراكيبه البليغة التي عجز المفسرون عن تحليلها وإعطائها تفسيرا موحدا.

فالنّظم إذا في هذه الفترة كان محطّ دراسة دينية مَحْظة، ولكن ما فتئ الأمر حتّى ارتبط هذا المصطلح بـ:"**عبد القاهر الجرجاني**" ارتباطاً وثيقاً، ضمن إطار نظرية ذات حدود وضوابط تقوم على أسس ومقوّمات لغوية وعلمية ارتقت إلى مرحلة النّضج فأصبحت مدار الدّراسات اللّسانية الحديثة في يومنا هذا.

- **مفهوم نظرية النّظم عند "عبد القاهر الجرجاني":**

يعتبر "**عبد القاهر الجرجاني**" همزة وصل بين مرحلة كان نمو النّظم فيها بطيئا من خلال ما تدارسه العلماء كلّ على حسب متطلعاته وتوجهاته الفكرية والعلمية ومرحلة عبّرت عن النضج الكامل لهذا المصطلح، ليتحول "النظم" من مجرد مصطلح تداولته الأفكار قبل الأقلام إلى نظريةٍ سلّطت أضواء جِذْرية ونَموذجية وجّهت الدّفة إلى الطريق الصحيح وتغيّرت من خلالها الرُؤى وتطورت المفاهيم، فـ: "**عبد القاهر الجرجاني**" قد درس النّ لم كونه دليلا على الإعجاز القرآني، ثم بعد ذلك ربطه بقضايا وعلوم من شأنها أن تكون كساحة تطبيق لهذه النظرية، وقد تجسد مفهومه عنده بقوله: « واعلم أن ليس النّظم إلاّ أن تضع

---

* سورة الإسراء، الآية 88.

[1] أبو بكر الباقلاني، إعجاز القرآن، ص 38.

كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخلّ بشيء منها، وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كلّ باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق- وزيد ينطلق- وينطلق زيد»[1].

إنّ نظرية النّظم التي أرسى معالمها "**الجرجاني**" وثبّت قوامها إلى حيز الوجود ترتكز على مقام العلاقة القائمة بين اللفظ والمعنى في النفس؛ إذ جعل المعاني المَنسقة هي من توحي بالترتيب المناسب والائتلاف والانسجام الموثق بين الألفاظ، فالمعنى إذاً هو السبيل للخروج بالنظم الذي اقتضاه "**الجرجاني**"، «بتعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض وتوخي معاني النحو بين الكلام حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام وحسب كل تعبير لغوي مفهوم بأن تتخذ أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض، وأن يشتد ارتباط ثان بأول، وأن توضع الجملة في النفس وضعا واحدا، والنّظم والترتيب في الكلام، عمل يعمله مؤلف الكلام في معاني الكلم، ليس في ألفاظها والنّاظم بما يصنع سبيل من يأخذ الأصباغ المختلفة فيتوخى منها ترتيبا يحدث عنه ضروبا من النقش والوشي»[2].

فالنّظم عنده كائن ديناميكي يضع اللفظ والمعنى موضع الحراك الذي يقتضيه الوضع، وذلك بقوله: «وأنّك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحُكم أنّها خدمٌ للمعاني، وتابعة لها، ولاحقة بها، وأنّ العلم بمواقع المعاني في النفس، علمٌ بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق»[3].

وفي موضع آخر يوضح المسألة أكثر فأكثر قائلا: «وأوضح من هذا كلّه، وهو أنّ هذا "النّظم" الذي يتواصفه البلغاء، وتتفاضل مراتب البلاغة من أجله، صَنْعَةٌ يستعان عليها بالفكرة لا محالة.

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص81.

[2] وليد محمد مراد، تطور الجهود اللغوية في علم اللغة العام، ص151.

[3] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص54.

إذا كانت مما يستعان عليها بالفكر، ويستخرج بالرَّوِيَّة، فينبغي أن يُنْظَر في الفكر، بماذا تلبّس؟ أبالمعاني أم بالألفاظ؟ فأي شيء وجدّته الذي تلتبس به فكرك من بين المعاني والألفاظ، فهو الذي تَحْدُث فيه صنعتك، وتقع فيه صياغتك ونظمك وتصويرك، فمحال أن تتفكر في شيء وأنت لا تصنع فيه شيئا، وإنما تصنع في غيره، لو جاز ذلك لجاز أن يفكّر البناء في الغزل، ليجعل فِكْرَه فيه وُصلة إلى أن يصنع من الآجُرِّ، وهو من الإحالة المفرطة»[1].

ومن هذا نستنتج أنّ النّظم عند "**الجرجاني**" يترتب على مستويين اثنين أحدهما فكري نفسي؛ ونعني به مكمن المعاني في النفس، وثانيهما صوتي نطقي وهو للألفاظ، وبذلك يكون المعنى هو من يستدعي اللفظ ويُفرَغ فيه إفراغا بعد نظمه وتنسيقه في النفس جيدا ثم يخرج على شكل صورة صوتية لفظية، وهذا الأمر يحيلنا إلى ما شهدناه في الدرس اللساني الحديث عند "**تشومسكي**" بما يسمى بالبنية العميقة، والتي تحدث في الذهن بتحولات وتوليدات للفكرة من تقديم وتأخير وحذف إلى غير ذك قبل خروجها في حُلة لغوية ممتازة، وهي ما يُطلق عليها بالبنية السطحية، «ومعنى ذلك أنّ "**عبد القاهر الجرجاني**" يؤكد دائما على الأفكار والمعاني، التي مكمنها العقل البشري، وأنّ هذه الأفكار والمعاني أينما ووقتما وجدت الألفاظ أو الأشكال اللفظية –حروف وأصوات الكلمات، والجمل، والعبارات والفقرات، والنصوص– لبستها وفق نظام عام للغة، فالمعاني والأفكار هي المطلوبة أولا عند **عبد القاهر**، أمّا الألفاظ فهي أوعية، أو أجساد للمعاني والأفكار»[2]، وذلك ما تجسد في قول "**الجرجاني**": « أنّ اللفظ تَبَعٌ للمعنى في النّظم، وأنّ الكَلِمَ تترتب في النطق بسبب ترتيب معانيها في النّفس، وأنّها لو خَلَتْ من معانيها حتّى تتجرد أصواتا وأصداءَ حروفٍ، لما وقع في ضمير ولا هَجَسَ في خاطر،أن يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يُجعل لها أمكنة ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك»[3].

---

[1] المصدر السابق، ص51.

[2] أحمد عثمان عبد الفتاح عفيفي، فاعلية استراتيجية مقترحة في ضوء نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني في تنمية مهارات التعبير الكتابي لدى طلاب المرحلة الاعدادية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2013، الاسكندرية، ص19.

[3] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص55-56.

وعودة إلى قيمة النّظم عند "**الجرجاني**" وتميزها في نفسه قوله: «وقد علمت إطباق العلماء على تعظيم شأن النظم وتفخيم قدره والتنويه بذكره وإجماعهم أن لا فضل مع عدمه ولا قدر إذا هو لم يستقم له ولو بلغ في غرابة معناه ما بلغ. وابتهم الحكم لأنّه الذي لا تمام دونه ولا قوام إلاّ به وأنّه القطب الذي عليه المدار والعمود الذي به الاستقلال، وما كان بهذا المحل من الشرف وفي هذه المنزلة من الفضل وموضوعاً هذا الوضع من المزية وبالغاً هذا المبلغ من الفضيلة كان حرى بأن توقظ له الهمم وتوكل به النفوس وتحرك له الأفكار وتستخدم فيه الخواطر»[1].

ومن هذا كلّه يبدو لنا أنّ لـ: "**الجرجاني**" قواعد وأنظمة يسير وفقها أو بالأحرى، نقول نظام تفكير التزم به وبثه في أعماله وحقّقه في نظريته النّظمية، وأرساه فيها ودافع به عنها من خلال ما أتى به من شواهد وحجج وبراهين، أثبتت ذلك، حيث أنّ هذا النمط من التفكير قد جاء استجابة للتطورات ونتيجة للتغيرات التي سادت الساحة اللغوية في عصره فنقلت «التفكير من ساحة اللغة إلى ساحة النحو، ومن ساحة الشرح إلى ساحة النقد، ومن ساحة الفصاحة والبيان إلى ساحة البلاغة»[2].

وزيادة على هذه التحولات فقد نقلت نظرية النّظم الجرجانية نقلة نوعية تمكنت من خلالها الوثب من الدرس اللغوي العربي القديم إلى الدرس اللغوي اللساني الحديث للعلاقة القوية الرابطة بين ما احتوته وما تضمنته وبين ماجاء في هذا الأخير من نظريات علمية جعلت هاتين المحطتين محل المناظرة والقراءات التحليلية، إذا لم نقل «أنّ البنيوية التي أرساها "دوسوسير" و"التوليدية التحويلية" التي أرساها تشومسكي ما هي إلاّ أطروحات حديثة لنظرية النظم التي طرحها الإمام عبد القاهر الجرجاني قديما»[3].

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص80

[2] بيان شاكر جمعة، و.د مهند محمد شبيب، قراءة في نظرية النظم، مجة جامعة الأنظار الإسلامية، المجلد1، آذار، 2009، ص253.

[3] أحمد عثمان عبد الفتاح عفيفي، فاعلية استراتيجية مقترحة في ضوء نظرية النظم، ص22.

إذ نجد أنّ لغتنا التي شرّفها الله سبحانه وتعالى بالقرآن الكريم، قد سارت على نظام دقيق في نظم الكلام وتأليفه نتيجة للوضع الدقيق للكلمات والجمل في سلم الحسن والاستقامة ومن ذلك قول "**الجرجاني**": «فلينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك زيد منطلق، وزيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، وزيد هو المنطلق..."»[1].

فالأساس الذي تقوم عليه العربية من بُنى نظمية مختلفة ومتنوعة يجعلها لغة متولدة وتحويلية تُلبي كلّ جوانب الكلام ومُقتضى الحال الذي يستدعيه السياق، فهي إذاً لغة مرنة، والنّظم من هذا كلّه هو المنسق الذي لا يجعل هذه البنى التركيبية النّظمية تزيغ أو تخرج عن إطار ائتلاف وتلاؤم، المفردات أو حتى يأخذ كلّ من اللفظ والمعنى صفة القبح فهما أساس العملية وعليهما، يرتكز الحقل الدلالي والحقل النحوي.

فقد « ضمن هذا النص منهجا لغويا دقيقا لنظرية النظم، ومقوماتها، ضمّ الكلام ضماً منظماً وفقاً لأبواب النحو المختلفة، متقيداً صحة التعابير، وفقا لمعاني النحو ومناهجها وأصولها ومستوياتها الصرفية والدّلالية، فهي إشارة لبنى الجمل العميقة والخارجية معا... فمثل هذا النّص نظاما علميا دقيقا يساعدنا على خلق الجمل المولدة غير متناهية دون خطأ، فهي أفكار شاملة للبنية العميقة للكلام وللبنية السطحية التي أشار إليها المحدثون مقتبسين ذلك عن زعيم المدرسة الغربية المفكر الأمريكي "نوم تشومسكي"»[2].

فالتوليد والتحويل أساس من أسس اللغة العربية التي ارتكزت عليها النظرية الجرجانية، فعمقها يكون في التركيب اللغوي الصحيح السليم في الذهن وظاهرها وسطحها، ينقضي بخروج الفكرة سليمة نحويا من كلّ الشوائب ودلاليا منبعها النفس حتى لا يكون في المعنى خَلَلٌ، وبذلك يُؤتي النّظم ثماره يانعة لا ضرر فيها والتي قد اصطلح عليها **الجرجاني** باللفظ والمعنى أو الظاهر والباطن، ومن أهم المسائل البارزة التي طرحتها هذه النظرية هي مسألة التعالق أو العلاقة القائمة بين الألفاظ فيما بينها، **فالجرجاني** لا يعطي أهمية للفظ المفرد المنعزل بل يولي اهتمامه للعلاقة الرابطة بينه وبين ما قبله وما بعده في إطار توخي معاني

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص81.

[2] وليد محمد مراد، تطور الجهود اللغوية في علم اللغة العام، ص153-154.

النحو وذلك بقوله: «وجملة الأمر أنّا لا نوجب "الفصاحة" للفظة مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه، ولكنا نوجبها لها موصولة بغيرها، ومعلقا معناها بمعنى ما يليها. فإذا قلنا في لفظة "اشتعل" من قوله تعالى: ﴿**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**﴾*، أنّها من أعلى رتبة من الفصاحة، لم توجَبْ تلك الفصاحة لها وحدها، ولكن موصولا بها "الرأس" معرفا بالألف واللام، ومقرونا إليهما "الشيب" مُنَكَّرا منصوبا»[1].

فقيمة اللفظ الفصيح عند **عبد القاهر الجرجاني** تكمن في تعالقه مع غيره في التركيب لتبيان مدى التّفاعل والتكامل القائم بين عناصر الفكرة أو الجملة في الكلام، وهذا ما نجده عند **فرديناند دي سوسير** (ت 1913) عندما تحدث عن قيمة الكلمة من وجهة نظر فكرية وذلك ليؤكد «على أنّ اللغة كتلة عناصر متماسكة وأن أهمية الدراسة اللغوية ولاسيما دراسة دلالة العناصر التنظيمية، تكمن في دراسة العلاقات والروابط الجامعة بينهما»[2]، وذلك بقوله: «إنّ اللغة نظام من العناصر المعتمدة بعضها على بعض تنتج قيمة كلّ عنصر من وجود العناصر الأخرى في وقت واحد»[3].

فالكلمة لوحدها عند **الجرجاني** لا تفي بالغرض إلاّ بضمها في تركيب تتآلف فيه المفردات بعضها إلى بعض في علاقة رابطة وهذا ما عبّر عنه "**دي سوسير**" بقيمة العنصر بوجوده مع عناصر أخرى مجتمعة في آن واحد متداخلة في إطار نظام لغوي منسق فالتّعالق صفة مشتركة بين كلّ من **الجرجاني** و**دي سوسير** في نظم وتأليف وتركيب صورة كلامية موحدة ومتكاملة حيث إنّ «علماء اللغة المحدثين يتفقون مع **عبد القاهر الجرجاني**، فهم ينظرون إلى العنصر اللغوي كأنّه لا وجود له إلاّ من خلال العلاقات التي يقيمها مع غيره من العناصر، وهذا يدلّ على أنّ **الجرجاني** قد بنى نظريته على مقياسين أساسين هما: مقياس (الاختيار)، ومقياس (التركيب)، وذلك لضمان فصاحة المفردات وسلامة بنيتها الداخلية مما يعكر

---

* سورة مريم، الأية 4.

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص402-403.

[2] عماري عزالدين، أثر البلاغة العربية في الدرس اللساني الحديث- نظرية النظم أنموذجا-، جامعة المسيلة، ص201

[3] فرديناند دي سوسير، علم اللغة العام، تر: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: مالك يوسف، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، بغداد، 1985، ص134.

فصاحتها ويفسد جمالها الأدبي، ولاستقامة المعنى الدلالي وتصويره أحسن تصوير»[1]، ومن ذلك قول **الجرجاني**: « وهل نجد أحدا يقول: هذه "اللفظة فصيحة"، إلاّ وهو يعتبر مكانها من النّظم، وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها؟

وهل قالوا: "لفظة متمكنة، ومقبولة"، وفي خِلافه: "قلقة" ونابية، و"مستكرهة"، إلاّ وغرضهم أن يعبروا بالتمكن عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناها، وأنّ السابقة لم تصلح أن تكون لِفْقا للتالية في مؤدّاها»[2].

فمناسبة اللفظة لما قبلها وما بعدها أساس التعالق عند **الجرجاني** ومبتغى الدرس اللغوي الحديث، وهذا ما يؤكد رقي نظرية النّظم، وتحدّيها أهم النظريات الحديثة.

[1] عماري عزالدين، أثر البلاغة العربية في الدرس اللساني الحديث، ص201.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص44-45.

المبحث الثاني: مستويات البنية النّصّية في نظرية النّظم:

أولا: المستوى النحوي التّركيبي (معاني النحو):

إنّ كلّ مبنى له أساس يقوم عليه، ونظرية النّظم الجرجانية بُنيت هي الأخرى على قوام متين ارتكزت عليه وهو "**معاني النحو**"، فالنّظم عند "**الجرجاني**" يعني ترتيب المفردات والألفاظ ووضعها الوضع الذّي يقتضيه علم النحو، فنكون بذلك قد توخينا مناهجه وأصوله وسرنا على قوانينه ورسمنا به طريقا لا نزيغ فيها ولا يوصف من خلاله كلامنا بالقبيح، إذ أن هذا الجانب من النّظرية يحيلنا إلى مصطلح السليقة والفطرة التي كان يقوم عليها اللّسان العربي في الجاهلية، فهم لم يكونوا يدركون أحكام النّحو من فاعل وفعل ومبتدأ أو خبر أو صفة أوحال، بل كانت لمن يرتجل الخطب قدرة فذة على تحصيل معاني النّحو، فكان يعرف معنى هذه الجملة وتلك ويفرق بينهما، وينتقل من جملة إلى أخرى ويتصرف فيها بكلّ أريحية، فمعاني النّحو إذا الميزة الأساس التي تنطوي عليها نظرية النّظم خاصة واللّغة العربية عامة، وهذا ما نجده في قول "**الجرجاني**": « وكنّا قد علمنا أنّ ليس النّظم شيئا غير توخي معاني النّحو وأحكامه فيما بين الكَلِم، وأنّا إنّ بقينا الدّهر نُجْهِد أفكارنا حتى نعلم للكلم المفردة سلكا ينظمها، وجامعا يجمع شملها ويؤلفها، ويجعل بعضها بسبب من بعضٍ، غير توخي معاني النحو وأحكامه فيها، طلبنا ما كلّ محال دونه»[1].

هذا وقد حاز النّ على مكانة جدٌّ رفيعة، ومنزلة لا يستهان بها، فهو عند "**الجرجاني**" عبارة عن قوامٍ متين تُنظّم على أساسه المعاني والألفاظ، ولا يزيغ من يستمسك بحبله، فهو بالنّسبة له كالعروة الوثقى التي لا انفصام لها، وذلك بقوله: «إذ قد كان علم أنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الاعراب هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه، وإلا من غالط في الحقائق نفسه، وإذا كان الأمر

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص391-392.

لك فليت شعري ما عذر من تهاون به وزهد فيه، ولم ير أنّ يستسقيه من مصبه ويأخذه من معدنه ورضي لنفسه بالنّقص، والكمال لها معرض، وآثر الغبينة وهو يجد إلى الرّبح سبيلا»[1].

هذا وقد رد "**الجرجاني**" على من زهدوا في النّحو واحتقروه ومن استنقصوا من قيمته العلمية، وشأنه الرّفيع ردا لاذعا وذلك بقوله: «وأما زهدهم في النّحو واحتقارهم له، وإصغارهم أمره، وتهاونهم به، فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذّي تقدم، وأشبه بأن يكون صدّا عن كتاب الله، وعن معرفة معانيه، ذلك لأ هم لا يجدون بُدّا من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه»[2].

وقال في موضع آخر: «وهل رأيتم إذ قد عرفتم صورة المبتدأ و الخبر، وأن إعرابها الرّفع، أن تتجاوزوا ذلك إلى أن تنظروا في أقسام خبره، فتعلموا أنّه يكون مفردا وجملة، وأنّ المفرد ينقسم إلى ما يحتمل ضميرا له، وإلى ما لا يحتمل الضّمير، وأنّ الجملة على أربعة أضرب، وأنّه لابدّ لكلّ جملة وقعت خبرا لمبتدأ من أن يكون فيها ذِكرٌ يعود إلى المبتدأ، وأنّ هذا الذّكر ربما حُذف لفظا وأريد معنى، وأنّ ذلك لا يكون حتى يكون في الحال دليل عليه إلى سائر ما يتصل بباب الابتداء من المسائل اللطيفة والقواعد الجليلة التي لابدّ منها»[3].

ومن هنا يتضح ويتبيّن لنا أنّ "**الجرجاني**" يتكئ على ذخيرة ثقافية واسعة، وزاد لغوي ونحوي لا مثيل له، مما أتاح له فرصة مجابهة معاصريه بضعفهم في الأخذ بالنّحو وبأحكامه وقوانينه، وما زاد الأمر احتداما عند "**الجرجاني**" استصغارهم لهذا العلم القويم، «مما جعله يتوصل إلى أبعاد دقيقة وعميقة، خرج منها إلى أنّ النّظم النّاجم عن مجموعة الرّوابط والعلاقات اللّغوية، هو الذّي يحدد معنى اللّفظة، ويعطيها قيمتها ومزيتها وأنّ لا قيمة لها خارج السّياق، ومن هنا راح يحاول إبراز جوهر الدّرس النّحوي،فهو العلم الذّي يبحث في وظائف الكلمة من خلال العلاقات السّياقية اللّغوية، وهذا يعني أنّ وظيفة النّحو ليست

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 28.
[2] المصدر نفسه، ص28.
[3] المصدر نفسه، ص30.

في البحث عن الخطأ والصّواب، وحماية اللّغة من اللّحن وحسب كما هو شائع؛ بل إنّ وظيفته إلى جانب هذا هي إيضاح المعاني وبيان الفروق اللّغوية والمعنوية بين حالات الاستعمال اللّغوي»[1].

إذاً فزبدة القول من هذا الصّراع أنّ النّحو قد حاز على مكانة مميزة ورفيعة عند "**عبد القاهر الجرجاني**"، فانتشلته من حيز الشّكل والجمود إلى عالم الحركة والوظيفة، وجعله العمود الأساسي الذي تقوم عليه النّظرية الجرجانية.

وجوهر هذه الفكرة أنّ"**الجرجاني** "لم يكن يقصد تصحيح مسار النّحو أو التّغيير فيه أو في قوانينه أو أبعاده التي شكك فيها وابتذلها من عاصره وأصبحت عندهم «ضرباً من التّكلف وباباً من التّعسف، وشيئا لا يستند إلى الأصل ولا يعتمد على عقل»[2]، بل كان يسير نحو بيان دلائل الإعجاز فوصل إلى أن توخى معاني النّحو، فالنّحو يسعى إلى بيان الأسلوب الصّحيح في الكتابة، الذي يطابق أوضاع القواعد النحوية فيعرف الدّارس للنّحو الكيفية التي تتساوق فيها الكلمات، حتى الأساليب التي تؤدي غرض المتكلم، فهو يختار من الأساليب الموضوعية في قوانين النّحو ما يمكن أن يعبر عن الأغراض، والمعاني المناسبة للمقام والحال، ليصل بها إلى عقل المتلقي ووجدانه، ولو أراد الجرجاني تجديد النّحو لاتخذ طريقا آخر في تناول النّصوص، ولأتى بالبراهين والأدلة التي تهدم ما أصّله النحويون قبله كما أن كتبه في النّحو لم تنهج هذا النّهج بل أكد في كتابه "**العوامل المائة**" نظرية العامل التي اعتمدها النّحويون»[3].

وهذا ما جعل "**الجرجاني**" يُلحُ على النّحو والتزامه بقواعد وعدم المساس بها أو التّغيير فيها، وجعلها النّواة التي يستقيم على أساسها الكلام ومن خلالها يستوحي معانيه التي توخى فيها معاني النّحو وأبدى نا بها أرقى صورة للغة والكلام في الاستعمال، وذلك حين طرح نظريته النّظمية بهذا الشّكل الذّي مزج فيه بين البلاغة والنّحو، ومكّن هذا الأخير ليقود مركبة النّظم وينهج بألفاظها ومعانيها النّهج السّلي

[1] ابتسام أحمد حمدان، أسس نحوية ولغوية في التفكير البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة دراسات في اللغة ع وآدابها، فصلية محكمة، العدد3، خريف 389، 2010، ص21.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص8.

[3] إبتسام أحمد حمدان، المرجع نفسه، ص23

وهذا ما يؤكد لنا أنّه لا يمكن لأحد أن يحترف النّظم، إلا وهو عالم بخبايا النّحو ومعانيه، ومتمكن بالألفاظ والكلمات، فالنّظم عند "**الجرجاني**" يقتضي ترتيب هذه الأخيرة ترتيبا أساسه معاني النّحو، أي بين معاني هذه المفردات، وهنا نتحدّث عن التّوافق والتآلف بين معنى هذه المفردة وتلك، وليس بين الألفاظ بحدّ ذاتها، وهذا ما نشهده في قول الجرجاني: «اعلم أنّ ليس النّظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النّحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرّسوم التي رسمت لك، فلا تُخِلُّ بشيء منها»[1].

ومن هذا فقد قصد "**الجرجاني**" بمعاني النّحو تلك المعاني المجردة في الذّهن التي تطرأ عليها العديد من التّغيرات والتّوليدات والتّحويلات أثناء عملية النّظم، وبذلك ينشأ المعنى الرّئيس للفكرة ثم تقوم هذه المعاني بتحديد القالب الكلامي الملائم، حتى يفرغ فيها إفراغا، «لذلك فإننا إذا أردنا أن نكشف عن معاني النّحو التي تتألف منها الجملة لابدّ من معرفة المعاني الذّهنية التي تتألف عند نظم الجمل»[2].

وهذا ما نجده في الدّرس الحديث تحت عنوان "**النّظرية التّوليدية التّحويلية لتشومسكي**" التي تحدث فيها عن المعاني المتولدة في الذّهن، وقصد بها البنية العميقة، فينتج عن هذه الأخيرة بنية نظمية سليمة سماها البنية السّطحية.

«فالنّظم سواء أكان كلاما للتفاهم أم شعرا لا يمكن أن يتحقق من دون معاني النّحو، أي من دون المعاني الذّهنية التي تربط الكلام، وتجعل بعضها متعلقا ببعض، فهي كالسلك الخفي الذي ينظم الجمل كافة»[3].

فالمعاني في هذه الحالة لها أولوية كبيرة عند "**عبد القاهر الجرجاني**"، فهي من تُضفي الرّونق والبريق على اللفظ، وإذا ما امتزج هذان الأمران معا حصل نظم فريد من نوعه وبهذا يكون علم المعاني« هو العلم

[1] عبد القاهر الجرجاني،دلائل الاعجاز، ص81.

[2] سناء حميد البياني، قواعد النّحو العربي في ضوء نظرية النّظم، دار وائل للنشر، ط1، 2003، ص15.

[3] المرجع نفسه، ص27.

ي تُعرف به أحوال اللفظ التي بها يطابق اقتضاء الحال، أي ما يناسب المخاطب أو الموضوع، واعتماده على اللفظ المناسب، فالأديب العاقل الذي يفكر بالمعاني في نفسه، حتى إذا نضجت أخرجها بالألفاظ، واختار لها المفردات التي يقتضيها الحال، فإن هو أرسل المعاني من غير تريث، ولم يعتن بالألفاظ التي تزين معانيه دلّ على تسرعه وخذلانه»[1].

ومن هنا فإنّ المعنى قد اعتبر كالمادة الخام يُخْضعه الذّهن لعملية رسكلة ونزعٍ للشوائب من خلال ما سيطبقه عليه علم النّحو ونظام تأليف الجملة من مراحل تغيير وتقويم وحذف أو تقديم وتأخير، وفي الأخير تأتي مرحلة اختيار الشّكل واللّفظ المناسب والأنسب لهذه المعاني لتخرج في النّهاية الجملة أو الفكرة في أبهى حُلة نظمية، وهذا كله يدخل تحت إطار معاني النّحو.

هذا وقد خضعت البنية النّصية في نظرية النّظم الجرجانية على مستوى معاني النّحو أو المستوى التّركيبي النّ ي إلى عدة علاقات سندقق في أهمها وأكثرها نشاطا في هذه المسألة، إذ أنها «تمثل حالة (الصّفر) في الكلام بعد نشوء الفكرة وكما أنّ الصّفر هو نقطة انطلاق الأعداد، كذلك هذه المعاني الذّهنية هي نقطة انطلاق الجمل كافة، وهي التّي ينبغي أن نقيم عليها قواعد لغتنا العربية، وننظم علم النّحو في ضوئها، وبذلك يشغل كلّ معنى نحوي بابًا من أبواب النّحو، يستوفي الحديث عنه وعن مواصفات الكلام التي تؤديه، وبعد أن ننتهي من دراسة (معاني النحو)، وهي نقطة الانطلاق في نظم أنواع الجمل كافة، نكون قد درسنا نظام تأليف الجملة»[2].

أولا: الإسناد: هو عملية فكرية وذهنية يتم من خلالها ضمّ أمرين إلى بعضهما البعض عن طريق علاقة إسنادية تضمنت ركنين أساسيين في عملية بناء الجملة، وهما المسند والمسند إليه، وقد تحدث سيبويه عنه قائلا: « هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا

[1] محمد ألتونجي، الجامع في علوم البلاغة المعاني البيان البديع، دار العزة والكرامة للكتاب، ط1، 2013، وهران، الجزائر، ص37.
[2] سناء حميد البياتي، قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النّظم، ص27.

فمن ذلك المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلابدّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء»[1].

فالإسناد من هذه النّاحية هو «عملية ذهنية ينجزها ذهن المتكلم عندما يدرك علاقة معينة بين شيئين يريد التعبير عنهما، فيتم في ذهن الربّط بينهما بومضة الإسناد التي تتم قبل أن ينطق المتكلم بالمسند والمسند إليه، وهو –أي الإسناد– في النّظم (معنى نحوي) يربط بين كلمتين فيفهم منهما أنّ علاقة معينة هي علاقة الإسناد، قد ربطت بينهما، فتسمى إحدى الكلمتين أو أحد الركنين بـ: (**المسند**) ويسمى الركن الآخر بـ: (**المسند إليه**) على حسب وظيفة كلّ منهما في الجملة، والإسناد هو الأصل وهو الأساس في بناء الجملة»[2].

أمّا "**عبد القاهر الجرجاني**" فهو الآخر قد وضع لمسته الخاصة في هذه المسألة، وجعل الإسناد يُبْنى على فائدة، وذلك بضمّ الألفاظ بعضها إلى بعض، وذلك بقوله: «اعلم أنّ ها هنا أصلا أنت ترى الناس فيه في صورة من يعرف من جانب ويُنْكر من آخر، وهو أنّ الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللّغة، لم توضع لتُعرف معانيها في أنفسها، ولكنّ لأن يُضَمَ بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينهما فوائد، وهذا علم شريف، وأصل عظيم»[3].

وقال في موضع آخر: «فاعلم أنّ معاني الكلام كلّها معان لا تتصور إلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو (الخبر) »[4]، وهنا عبد القاهر يقصد "بالخبر" الأمر الذي يتحقق به الإسناد وعلل هذا بقوله: «ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس، أنه لا يكون خبر حتى يكون مُخْبَر به ومخبر عنه، لأنه ينقسم إلى إثبات ونفي والإثبات يقتضي مثبتا ومثبتا له، والنّفي يقتضي منفيا ومنفيا عنه، فلو حاولت أن تتصور إثبات معنى أو نفيه، من غير أن يكون هناك مثبت له ومنفي عنه، حاولت ما لا يصحّ في عقل، ولا يقع

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص23.
[2] سناء حميد البياتي، قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النّظم، ص31.
[3] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص539.
[4] المصدر نفسه، ص541.

في وهم، من أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى فعل من غير أن تريد إسناده إلى شيء، وكنت إذا قلت: ضرب، لم تستطع أن تريد منه معنى في نفسك، من غير أن تريد الخبر به عن شيء مُظهِر أو مقدرٍ،وكان لفظك به، إذا أنت لم ترُد ذلك، وصوتا تصوّته، سواءً»[1].

ولإيضاح هذه المسألة أكثر فأكثر شرح "**الجرجاني** "بيتا" **للفرزدق** "والذّي نصه كالآتي:

وما حملت أمّ امرِئ في ضلوعها أعقّ من الجاني عليها هجائيا.

فإنك إذا نظرت لم تشك في أن الأصل والأساس هو قوله: "**وما حملت أم امرئ**"، وأن ما جاوز ذلك من الكلمات إلى آخر البيت، مستند إليه ومبنيّ عليه، وأنك إن رفعته لم تجد لشيء منها بيانا، ولا رأيت لذكرها معنى بل ترى ذكرها لها إن ذكرتها هذيانا»[2].

والإسناد بهذه الطريقة لا يمكن أن يكتمل أو يتكون من دون طرفيه الأساسيين، وهما المسند والمسند إليه، والتي قال في شأنها "**الجرجاني**" ما يلي: «وإذا ثبت أن الخبر وسائر معاني الكلام، معانٍ يُنشئها الإنسان في نفسه، ويُصرّفها في فكرة، ويُناجي بها قلبه، ويراجع فيها لُبّه، فاعلم أنّ الفائدة في العّلم بها واقعة من المنشئ لها، وصادرة عن القاصد إليها، وإذا قلنا في الفعل: "إنه موضوع للخبر"، لم يكن المعنى فيه أنّه موضوع لأن يُعْلم به الخبر في نفسه وجنسه، ومن أصله، وما هو؟ ولكن المعنى أنه موضوع، حتى إذا ضممته إلى اسم، عُقل به ومن ذلك الاسم، الخبر، بالمعنى الذي اشتق ذلك الفعل منه من مسمّى ذلك الاسم، واقعا منك أيها المتكلم فاعرفه»[3].

[1] المصدر السابق، ص541.

[2] المصدر نفسه، ص544.

[3] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص545.

وقال في موضع آخر في هذا الشأن: «وجملة الأمر أنّ الخبر وجميع معاني الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرّفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنها مقاصد وأغراض وأعظمها شأنا الخبر، فهو الذي يتصوّر بالصورة الكثيرة وتقع فيه الصّناعات العجيبة»[1].

ومن هنا يتضح لنا أنّ الجرجاني يركّز في هذه العلاقة الإسنادية على المسند الذي هو "الخبر"، والذي من شأنه أن تدوم الفائدة وتقع الصناعات العجيبة على حسب تعبير عبد القاهر وعليه «فما اهتم له اهتماما كبيرا، فهو التأكيد على علاقة الإسناد باعتبارها قرينة معنوية لتمييز المسند إليه من المسند في الجملة»[2].

وكما هو معروف فالمسند إليه هو المحكوم عليه، وله عدة مواقع في الجملة العربية، فإمّا أن يأتي فاعلا لفعل أو مبتدأ له خبرٌ أو نائب فاعل إضافة إلى أنه يأتي في أسماء النّواسخ مثل: اسم إنّ وأخواتها أو اسم كان وأخواتها، أما بالنسبة إلى المسند فهو المحكوم به، ونجده هو الآخر في الفعل والخبر، واسم الفعل، وخبر النّواسخ التي ذكرناها، ومثل ذلك قول الجرجاني: «إنّ الخبر معنى لا يُتَصَوّر إلّا بين شيئين يكون أحدهما مثبتا، والآخر مثبتا له، أو يكون أحدهما منفيا، والآخر منفيا عنه، وأنه لا يتصور مثبت من غير مثبت له، ومنفيّ من دون منفيّ عنه، فلما كان الأمر كذلك، أوجب ذلك أن لا يُعقل إلا من مجموع جملة فعل واسم، كقولنا "خرج زيد"، أو اسم واسم، كقولنا : "زيد منطلق"، فليس في الدّنيا خبر يُعرف من غير هذا السبيل، وبغير هذا الدّليل، وهو شيء يعرفه العقلاء في كلّ جيل وأمة، وحكم يجري عليه الأمر في كلّ لسان ولغة»[3].

هذا وقد يطرأ على كلّ منهما –المسند والمسند إليه– مجموعة من التّغيرات مثل التّقديم والتّأخير، وهنا يكون باستطاعة النّاظم أن يتحكم في بنيته النّصية التي ستتيح له فرصة ترتيب كلامه بأريحية في أطر نظمية تقتضيها معاني النّحو التي قامت على أساسها نظرية النّظم الجرجانية، وتُعرف هذه الميزة أي التقديم

[1] المصدر السابق، ص543.

[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص193.

[3] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 542.

والتأخير عنده بقوله: «هو باب كثير الفوائد، جَمُّ المحاسن، واسع التّصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفسّر لك عن بديعة، ويُفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، وتلطف لديك موقعه، ثمّ تنظر فتجد سبب أن راقك ولطُف عندك، أن قُدِّم فيه شيء، وحُوِّل اللّفظ من مكانٍ إلى مكان»[1].

والتّقديم عنده على وجهيين: تقديم على نية التّأخير، ومن ذلك قوله: «تقديم يقال إنّه على نية التّأخير، وذلك في كلّ شيء أقررته مع التّقديم على حُكمه الذّي كان عليه، وفي جنسه الذّي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدّمته على الفاعل، كقولك: "منطلق زيد"، و"ضرب عمراً زيدٌ"، معلوم أنّ "منطلق" و"عمرا" لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه، من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعا بذلك، وكونِ ذلك مفعولا ومنصوبا من أجله، كما يكون إذا أخّرت»[2].

أما الوجه الثاني للتّقديم عند الجرجاني، فهو تقديم لا على نية التأخير، وفي هذا النّوع ينتقل حكم المقدم إلى غير حكم ويختلف إعرابه، وفي هذا قوله: «وتقديم لا على نية التّأخير، ولكن على أن تنقل الشّيء عن حكم إلى حكم وتجعل له بابا غير بابه، وإعرابا غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كلّ واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له، فتقدِّم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا، ومثال ما تصنعه بزيد والمنطلق، حيث تقول مرة: "زيد المنطلق"، وأخرى "المنطلق زيد"، فأنت في هذا لم تقدم "المنطلق" على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر مبتدأ كما كان،بل على أنه تنقله عن كونه خبرا إلى كونه مبتدأ، وكذلك لم تؤخر "زيدا" على أن يكون مبتدأ كما كان،بل على أن تخرجه كونه مبتدأ إلى كونه خبرا»[3].

ومن المسائل التي عالجها الجرجاني في التقديم والتأخير "الفعل الماضي"، يقول **الجرجاني**: «ومما يُعلم به ضرورة أنه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم»[4].

---

[1] عبد القاهر الجرجاني،دلائل الإعجاز، ص 106.

[2] المصدر نفسه، ص106.

[3] المصدر نفسه، ص106-107.

[4] المصدر نفسه، ص112.

إذاً فتقديم الفعل في الصّيغة الكلامية لا يكون إلاّ في حالة الشّك في حدوثه من عدمه «فتقديم الفعل الماضي في الاستفهام بالهمزة إن كان الشّك في الفعل نفسه، وكان المراد معرفة وقوع الفعل أو عدمه، كأن تقول: "أفعلت؟"، وأنت لا تدري إن وقع الفعل أو لم يقع، ومن ذلك قولك: "أبنيت الدّار التي كنت على أن تبنيها"، أو " أقلت الشّعر الذّي كان في نفسك أن تقوله" أو "أفرغت من الكتاب الذّي كنت تكتبه؟"؛ فتقدم الفعل لأنك تشكّ في فعل البناء، والقول والفراغ، وتجهل وقوع الفعل أو انتقاء حدوثه»[1].

أما بالنسبة إلى تقديم الاسم في الاستفهام بالهمزة على الفعل الماضي فقد يتقدم «إن كان الشّك في الفاعل من هو. فتقول: (**أأنت فعلت؟**) وأنت تعلم بوقوع الفعل من غير أن تعرف من أوقعه، من ذلك قولك: (أأنت بنيت هذه الدّار) ، وأنت تعرف أنّ الدّار مبنية وتستفهم عن الباني، أو قول (أأنت قلت هذا الشعر)، أو (أأنت كتبت هذا الكتاب؟) وأنت تعرف الشّعر مقولا، والكتاب مكتوبا، ولا يجوز أن تقول (أأنت بنيت الدّار التي كنت على أن تبنيها)؛ إذ إنّ هوية الباني محددة أصلا، فلا تبتدئ بالاسم وأنت تعرفه بل بالفعل إذ الشّك واقع فيه»[2].

ومن هذا نستنتج أنّ التّقديم والتّأخير معنى من معاني النّحو التي يرتكز الذّهن عليها في العملية النّظمية الدّ لية أو العميقة التي سيترتب في نهايتها بنية تركيبية ونصية سطحية في قالب نحوي معتمد، وبذلك «يمكن القول إنّ دراسة عبد القاهر الجرجاني لباب التّقديم والتّأخير جاءت فريدة متميزة عن دراسة السابقين، وقد ضمنها شكواه من العلماء السّابقين الذين لم يذكروا له غير العناية والاهتمام، والمستفاد من هذه الدّراسة أن تقديم جزء من الكلام وتأخيره لا يرد اعتباطا في نظم الكلام وتأليفه، وإنّما يكون عملا مقصودا يقتضيه غرض بلاغي أو داع فني أو بعد نفسي»[3].

الحذف: وهو فن من فنون الكلام، الذي من خلاله يستطيع المتكلم أن يضمر ويخفي عناصر عديدة من الجملة، ولا يختل بناءها التّركيبي وهو سر من أسرار العربية، وميزة لا يتفنن في إدراكها إلا الخبير العالم

[1] مي اليان الأحمر، التقديم والتأخير بين النحو والبلاغة، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان، أيار2001، ص70.
[2] المرجع النفسه، ص71.
[3] خليفة عبود، التشكيل الفرعي للجملة وأسراره الوظيفة عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة دراسات، ديسمبر 2015، ص151-152.

بأساليب الكلام، فابن جني وكما سبق وأشرنا إليه قد جعل الحذف من شجاعة العربية، بالإضافة إلى أنّ العرب قد لجأت إليه حبّا في الإيجاز وللتخفيف في الكلام، هذا وقد حظي على اهتمامٍ جد كبير من قبل النّحاة العرب الذين أبدعوا في تخريجاتهم له، كلٌّ حسب الزّاوية التي يراه منها، أما صاحب النّظرية التي جعلت الزّمن مركبة لها لتتصدى لمثيلاتها من النّظريات، فقد كانت له نظرته ولمسته الخاصة في هذا الباب الذّي مزج فيه بين علمين –علم النحو وعلم البلاغة– حتى يكون له لفتتا لا مثيل لها في هذا النوع من القضايا، قائلا: «هو باب دقيق المسلك، لطف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسّحر، فإنك ترى به تَرْكَ الذّكْر، أفصح من الذّكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنْطِق، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تُبِّن»[1].

فحسب "**الجرجاني**" فإنّ العديد من الكلمات من حروف وأفعال وأسماء ومضافات ومتعلقات يكون تطبيق الحذف عليها أحسن من ذكرها، وإخفاءها أجلّ من إظهارها إفادة ودلالة، وشغور موضعها وموقعها في الجملة يزيد بناءها سبكا وتماسكا، هذا وقد لاحظنا أنّ "**الجرجاني**" قد أتى بالعديد من الأمثلة التي وقع فيها الحذف، ومنها حذف المبتدأ وفيه يقول: «وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبُرَ، وتدفعها حتى تنظر، وأنا أكتب لك بديئا أمثلة مما عرض فيه الحذف، ثمّ أنبهك على صحّة ما أشرت إليه، وأقيم الحجّة من ذلك عليه، أنشد صاحب الكتاب:

اعْتَادَ قَلْبُكَ مِنْ لَيْلَى عَوَائِدُهُ وَمَاجَ أَهْوَاءُكَ المَكْنُونَةُ الطَلَلُ

رَبْعٌ قُوَاءَ أَذَاعَ المُعْصِرَاتُ بِهِ وَكُلُّ حَيْرَانٍ سَارَ مَاؤُهُ خَضَلٌ

قال: أراد، "ذاك ربع قواء أو ربْعٌ»[2].

وقال في موضع آخر وفي مثال آخر: «ومن جيد الأمثلة في هذا الباب قول الآخر، يخاطب امرأته، وقد لامته على الجود

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 146.

[2] المصدر نفسه، ص146.

قالت سُمَيَّة: قَدْ عَوَيْتَ، بأَن رَأَتْ حَقًا تناوَبَ ما لَنا وَوُفُودُ

غَنَّى لَعَمْرُكِ لَا أَزال أَعُودُهُ مَا دَام مَالٌ عِنْدَنَا مَوْجُودُ

المعنى: "ذاك غَنيّ لا أزال أعود إليه، فدعى عنك لومي»[1].

وليوضح "**الجرجاني**" ما يرمي إليه هذا الحذف في هذه الأبيات وضع لنا خلاصة في هذا الشأن قائلا فيها : «وإذا عرفت هذه الجملة من حال الحذف في المبتدإ، فاعلم أنّ ذلك سبيله في كلّ شيء، فما من اسم أو فعل نجده قد حذف، ثمّ أصيب به موضعه، وحُذف في الحال ينبغي أن يحذف فيها، إلاّ وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النّفس أولى وآنس من النّطق به»[2].

فالحذف إذن هو عبارة عن آلة فرز للألفاظ غير المقيدة التي لا يضيف وجودها شيء، ولكن عدمه يزيد النّص والبنية النّصّية والتّركيبية جودة ومتانة، وذلك ليس لأنها قد حذفت لمجرد الحذف فقط ولكن المواقف التي اعتمد عليها الكاتب أو المتكلم هي من غربلتها ليس إلّا، وهذا كلّه داخل تحت إطار معاني النّحو التي جعلها الجرجاني المحرك الرئيس لنظريته النظمية و«يتضح مما سبق أن معاني النّحو مرتبطة بالفكر، لأنها المعاني الذّهنية التي يُنْجز كلّ معنى منها بومضة من ومضات دماغ الإنسان، ولأنها تنشأ في الفكر أولا ثم يُعبّر عنها بطريقة معينة في النّظم»[3]والذي لا شكّ فيه أن المعاني التي يتخيّرها الذّهن في عملية نظم الكلام لا ترتبط ببعضها البعض إلا وهي متعلقة فيما بينه« ومعلوم علم الضّرورة أن لن يُتصوّر أن يكون للفظة تعلق بلفظة أخرى من غير أن يُعبّر حال معنى هذه مع معنى تلك، ويراعي هناك أمر يصل أحدهما بالأخرى»[4].

[1] عبد القاهر الجرجاني،دالائل العجاز ،ص 152.

[2] المصدر نفسه، ص152-153.

[3] سناء حميد البياتي، قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص21.

[4] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص406.

ثانيا: المستوى التّصويري "الصورة البيانية نظام تركيبي".

علم البيان وهو العلم الذّي تُكتشف الحقائق من خلاله ويبين لنا ما بين السّطور، «والبيان لغة: الكشف، والإيضاح، والظهور، وفعله لازم ومتعدّ بحسب الاستعمال، فتقول: بيّنت الشّيء، إذا أوضحته وكشفته، وبان الشّيء: وضح وظهر»[1].

«وبان الشّيء، يبين، بيانا، فهو بيِّنٌ، قال تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ**﴾*، واستخدموا (البيان) في معنى اللّسَن والفصاحة والفصاحة، فقالوا: فلان أبين من فلان، أي أفصح منه»[2].

ومن هنا يتضح لنا أنّ البيان هو الوضوح والاكتشاف، وهو علم لا يمتطيه إلا صاحب اللغة القوية والأسلوب الراقي الذي يفصح عما في خلجاته، وعما يريد وينوي بألفاظ ذات معان لا يفهمها ولا يفك شيفرتها إلا من شابهه في الدّهاء والذّكاء.

والبيان في الاصطلاح: «اسم لكلّ ما يكشف بيان المعنى بهدف حصول السامع على حقيقة ما يقال له، فهو طريقة لإفهام السامع عما يقوله القائل، وإذا اعتنى القائل بقوله أدّاه أداءً فنيا عن طريق التّشبيه، والاستعارة، والكنانة بناءً على أصول وقواعد، فالبيان اجتماع وضوح المعنى مع وضوح اللفظ، يؤديان بمنطق فصيح معرب عما في الضمير»[3].

---

[1] محمد ألتونجي، الجامع في علوم البلاغة، المعاني البيان والبديع، ص141.

* سورة إبراهيم، الآية 05.

[2] علي فراجي، محاضرات وتطبيقات في علم البيان، السنة أولى جامعي، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2010، ص33.

[3] محمد ألتونجي، الجامع في علوم البلاغة، المعاني البيان البديع، ص141.

وقد عرّف البيان كذلك بأنه «عبارة عن ملكةٍ يقتدر لها على إيراد المعنى الواحد بطرقٍ مختلفة في وضوح الدّلالة عليه، فلو علم أحدٌ إيراد معنى قولنا: زيدٌ جوادٌ، لم يكن لمجرّد ذلك عالما بهذا الفنّ حتى يُعرف ذلك في كلّ معنى يدخل تحت قصد المتكلم وإرادته»[1].

أما "**عبد القاهر الجرجاني**" فقد أبان حق هذا العلم وأكساه من فكرة ما يليق به من مفاهيم تضمنت ألفاظا جادت معانيها قائلا في كتابه "**دلائل الإعجاز**":« ثمّ إنّك لا ترى علما هو أرسخ أصلا، وأبسق فرعا، وأحلى جنى وأعذب وردا، وأكرم نتاجا، وأنور سراجا، من علم البيان، الذي لولاه لم تر لسانا يحوك الوشيَ، ويصوغ الحَلْيَ، ويلفظُ الدُرَ، وينفث السّحر، ويقري الشّهد، ويريك بدائع من الزّهر، ويجنيك الحُلوَ اليانعَ من الثّ والذي لولا تحقّيه بالعلوم، وعنايته بها، وتصويره إياها، لبقيت كامنة مستورة، ولما استبنت لها يدَ الدّهر صورة، ولاستمرّ السِّرار بأهلتها، واستولى الخفاء على جملتها إلى فوائد لا يدركها الإحصاء، ومحاسن لا يحصرها الاستقصاء»[2].

فمن خلال هذا المفهوم الذّي حاز عليه علم البيان من الشّيخ والعلامة "**عبد القاهر الجرجاني**" تأكدنا أنه لا تمرّ عليه ظاهرة إلا أحصاها وأعطاها حقها بالكامل وصورها أحسن تصوير، فكما أنه أبدع في تخريج معاني النّحو التي تصبّ اهتمامها على المعاني الكامنة في الألفاظ التي تجعل هذه اللفظة متعلقة بتلك وسببا من الأخر، فقد تفنن في علم البيان الذي يسلط الضوء على الجوهر المكنون في لبّ هذه المعاني شأنها أن تلج العقول والصدور ويجعلهم يتلذذونها ويُبَسِطون مراميها، فعلم البيان قد حاز على اهتمام كثير «ومن هنا كان امتنان الله سبحانه على الإنسان، بأنه (خلقه) و(علمه البيان)، وذلك في مطلع سورة (الرحمن)، قال سبحانه : ﴿**الرَّحْمَنْ. عَلَّمَ القُرْآنَ. خَلَقَ الإِنْسَانَ. عَلَّمَهُ البَيَانَ**﴾*، والمراد بالبيان هنا اللغة المبينة عما يرده هذا المخلوق، والقرآن هو أشرف ما حملته اللغة الإنسانية من بيان، وأعظم

---

[1] الشيخ محمد عبد الكريم المغيلي، شرح التبيان في علم البيان، درسه وحققه أبو أزهر بلخير هانم، مؤسسة البلاغ للنشر، ط5، 2013، ص247.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص05-06.

* سورة الرحمن، من الآية 1إلى 4.

ما تفيده هذه الآيات الأربع أنّ البيان والقرآن هما صنعة الله لكن من الواضح أنّ البيان كان وسيلة إلى تعليم القرآن، والقرآن غاية هذا البيان في أرقى مستوياته»[1].

«فالبيان هنا مستخدم بالمعنى الأخص الذي يعبّر عن القمة التي بلغتها اللغة في أداء مراد الله سبحانه، وهي قمة لم تبلغها أية لغة، في أي كلام أو فن من الفنون الإنسانية: شعرا ونثرا»[2].

ولهذا نجد أنّ "**الجرجاني**" قد تحدث عن هذا العلم وتناوله ضمن أهم مؤلف له، وهو "**دلائل الإعجاز**"، ومن أهم المسائل التي كونت أو تكونت من هذا العلم: الاستعارة والكناية والتشبيه وجميع ضروب المجاز، والتي لاحظنا أنه قد ربط بينها وبين النّظم والنّحو ونستدل ذلك من قوله: «وذلك لأنّ هذه ي التي هي الاستعارة والكناية والتمثيل، وسائر ضروب المجاز من بعدها من مقتضيات النّظم، وعنه يحدث و به يكون، لأنّه لا يتصوّر أن يدخل شيء منها في الكلام، وهي أفراد لم يُتوخَّ فيما بينها حكمٌ من أحكام النّحو، فلا يُتصوّر أن يكون ههنا فعل أو اسم قد دخلته الاستعارة، من دون أن يكون قد ألّف مع غيره. أفلا ترى أنّه إن قدِّر في "**اشتعل** "من قوله تعالى: ﴿**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**﴾* أن لا يكون الرأس فاعلا له، ويكون شيبا منصوبا عنه على التّمييز، لم يُتصَوَّر أن يكون مستعارا؟ وهكذا السّبيل في نظائر الاستعارة فاعرف ذلك»[3].

هذا وقد أخضع الجرجاني فيما قاله أساليب التّصوير لنظام البنية النّظمية، فقسم الكلام الفصيح إلى قسمين :«قسم يعزى إلى اللّفظ، وقسم يعزى إلى المعنى؛ فما كان للفظ يتناول: الاستعارة والكناية والمجاز وكلّ ما فيه عدول عن اللفظ، وما كان للمعنى هو ما توخى معاني النّحو وترتيب الألفاظ»[4].

---

[1] عبد الصبور شاهين، عربية القرآن، ص13-14.

[2] المرجع نفسه، ص15.

* سورة مريم، الآية 04

[3] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص393.

[4] أحمد عامر، اللغة الشعرية بين عبد القاهر الجرجاني ورومان جاكبسون، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه ل م د، إشراف بلحاج كاملي، 2016-2017، جامعة بلعباس، ص40.

فمن خلال هذا نستنتج أنّ الجرجاني قد جعل الألفاظ هي من يُستعار ويُكنّى ويشبه فيها، وأمّا المعاني فترتب ويُتوخى فيها أحكام النّحو ومعانيه، وبالإضافة إلى هذا فالمتتبع لمؤلفاته يجده قد خصص لهذا العلم الراقي-علم البيان- الذي يحْتكم إلى كلّ ما هو جميل في المعاني والألفاظ، كتابه "**أسرار البلاغة**"، والذي فصل فيه كلّ ما يتعلق بالبيان وفنونه، بالإضافة إلى كتابه "**دلائل الإعجاز**" الذي بثّ فيه القليل الكافي من هذا العلم، هذا وقد جعل الجرجاني علم البيان مستوى من مستويات نظريته النّظمية وضمنها إياه.

وبما أدرجه "**الجرجاني**" في "**دلائل الإعجاز**" سنكتشف بومضة ساحرة كيف تناول هذا العلم في نظريته بمختلف فنونه، ومن ذلك قوله: «اعلم أنّ لهذا الضرب اتساعا وتفنّنا لا إلى غاية، إلا أنّه على اتساعه يدور في الأمر الأعمّ على شيئين: "الكناية" و"المجاز"»[1].

يبين لنا صاحب النّظرية من خلال هذا أنّ هناك ألفاظا ظاهرها شيء وباطنها أمر آخر، إذ يراد بها الاتساع والتّفنن في إبلاغ الكلام، فمنها ما يدخل تحت باب **الكناية** كما قال: «والمراد بالكناية ها هنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللّغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود، فيومئ به إليه، ويجعله دليلا عليه، مثال ذلك قولهم: هو طويل النّجاد، يريدون طويل القامة وكثير رماد القدر، يعنون كثير القرى، وفي المرأة : نَؤُومُ الضُّحَى، والمراد أنها مترفة مخدومة، لها من يكفيها أمرها، فقد أرادوا في هذا كلّه، كما ترى معنى، ثم لم يذكروه بلفظه الخاص به، ولكنهم توصّلوا إليه بذكر معنىً آخر من شأنه أن يردفه في الوجود، وأن يكون إذا كان»[2].

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص66.

[2] المصدر نفسه، ص66.

وفي موضع آخر يشرح الجرجاني ما قاله عن الكناية، بقوله: «أَفَلاَ ترتى أنّ القامة إذا طالت طال النّجاد؟ وإذا كثر القرى كثر رماد القدر؟ وإذا كانت المرأة مترفة لها من يكفيها أمرها، رَدَفَ ذلك أن تنام إلى الضحى؟»[1].

وأما المجاز فهو كذلك أن تستعمل الكلمة أو اللفظة في غير موضعها الحقيقي، وذلك بقوله: « وأمّا المجاز، فقد عوّل النّاس في حَدِّه على حديث النّقل، وأنّ كلّ لفظ نُقل عن موضعه فهو مجاز»[2]، ذلك لأنه «أبلغ من الحقيقة فهو يقوم بتفخيم المعنى ويحدث الأثر العجيب في النّفوس، ولا يكون في اللّفظ بل في معناه وهو ما تمسك به الجرجاني في نظريته في نظم الكلام»[3].

از الذي جاء في صورة استعارة هو استعمال اللفظة في غير المعنى المتعارف عليه، وذلك لقرينة مانعة معنوية أو لفظية تصرف الذّهن من المعنى الأصلي إلى المعنى المجازي، وسنوضح ذلك في المثال التالي:

«**قال المتنبي حين مرض بالحمى:**

فَإِنْ أَمْرَضُ فَمَا مَرِضَ اصْطِبَارِي وَإِنْ أَحْمَمُ فَمَا حُمَّ اعْتِزَامِي

فالمجاز هنا هو "مرض" وسبب المجاز أنّ الاصطبار لا يمرض، فشبّه الشّاعر قلة صبره بالمرض والعلاقة المشابهة لما بينهما من دلالة على الضّعف، والقرينة لفظية وهي "اصطباري"، كما أنّه استخدم لفظة "حُمَّ" مجازا في العّجز لأنّ الاعتزام لا يحمُّ (لا يمرض) فالعلاقة هي المشابهة؛ فقد شبّه انحلال العزم بالإصابة بالحمى لما لكلّ منهما من التأثير السّيء، والقرينة هي "اعتزامي" التي مَنَعَت المعنى الحقيقي»[4].

الاستعارة: وهي بالنسبة للجرجاني كمثابة مسرح يستعرض فيه أسس نظريته، وبذلك تكون البنية النّظمية للكلام حصيلة التّركيب القائم في أساليب التّصوير فنون البيان، فيتكون من خلال هذا معنى خَفِيْ

[1] عبد القاهر الجرجاني،دلائل الاعجاز،ص66.

[2] المصدر نفسه، ص66.

[3] أحمد عامر، اللغة الشّعرية بين عبد القاهر الجرجاني ورومان جاكبسون، دراسة مقارنة، ص59.

[4] محمد ألتونجي، الجامع في علوم البلاغة المعاني البيان البديع، ص166.

وآخر ظاهر، يروق للنفس ويجعل العقل والذّهن محط الابداع والاكتشاف، والاستعارة من هذا كلّه «أن تريد تشبيه الشّيء بالشّيء، فتدع أن تفصح بالتشّبيه وتظهره، وتجيء إلى اسم المشبه به فتعيره المشبه وتُجْريهُ عليه، تريد أن تقول: رأيت رجلا هو كالأسد في شجاعته وقوة بطشه سواءً، فتدع ذلك وتقول: "رأيت أسدا"»[1]، وقال في موضع آخر: «وضرب آخر من الاستعارة، وهو ما كان نحو قوله: "إذ أصبحت بيد الشّمال زمامها"، هذا الضّرب، وإن كان النّاس يضمونه إلى الأولى حيث يذكرون الاستعارة، فليس سواءً، وذاك أنك في الأول تجعل الشيء الشيء ليس به، وفي الثاني للشيء الشيء ليس له، تفسير هذا: أنك إذا قلت: "رأيتُ أسداً"، فقد ادّعيت في إنسان أنّه أسدٌ، وجعلته إياه، ولا يكون الإنسان أسداً، وإذا قلت: "إذ أصبحت بيد الشّمال زمامها"، فقد ادعيت أنّ للشمال يداً، ومعلوم أنه لا يكون للريح يدٌ»[2].

فالاستعارة عند الجرجاني ضرب من ضروب المجاز وميزة اتسمت بها نظرية النظم ومن خلال هذا نجده طها بالمجاز اللغوي، وبذلك تكون الاستعارة هي «اللفظ المستعمل فيما شُبّه بمعناه الأصلي لعلاقة المشابهة كقولك: ، أسدا يرمي؟ وهي مجاز لغوي، لأنها موضوعة للمشبه لا للمشبه به ولا لأعمّ منهما»[3].

أما أصول التّشبيه عنده فهي على ضربين أحدهما: «أن تنزله منزلة الشّيء تذكره بأمر قد ثبت له، فأنت لا تحتاج إلى أن تعمل في إثباته وتزجيته، وذلك حيث تُسقط ذكر المشبه من البين، ولا تذكره بوجه من الوجوه، كقولك" رأيتُ أسداً»[4]

أما الوجه الثاني وهو: «أن تجعل ذلك كالأمر الذي يحتاج إلى أن تعمل في إثباته وتزجيته، وذلك حيث تُجري اسم المشبه به خيرا على المشبه، فتقول: "زيداً أسد"، و"زيدٌ هو أسدٌ، أو تجيء به على وجه يرجع إلى هذا كقولك: "إن لقيته لقيت به أسدا، وإن لقيته ليلقينّك من الأسد"، فأنت في هذا كلّه تعمل

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 67.
[2] المصدر نفسه، ص67.
[3] محمد عبد الكريم المغيلي، شرح التبيان في علم البيان، ص278.
[4] عبد القاهر الجرجاني،المصدر نفسه، ص 68.

في إثبات كونه "أسداً" أو "الأسدُ"، وتضع كلامك له، وأمّا في الأول فتُخرجه مخرج مالا يُحتاج فيه إلى إثبات وتقرير والقياس يقتضي أن يقال في هذا الضّرب: أعني ما أنت تعمل في إثباته وتزجيته: أنه تشبيه على حدّ المبالغة، ويقتصر على هذا القدر، ولا يسمى "استعارة"»[1].

فالتشبيه إذاً عملية فكرية إبداعية وفنية جمالية يقوم من خلالها المتحدث أو الكاتب بتشبيه شيء بشيء آخر قصد توضيح كلامه، وإيصال الفكرة التي يرمي إليها بوضوح أكثر، فتكون بذلك بنيته النّظمية والكلامية التركّيبية خاضعة لأساليب التّصوير، وبذلك يكون التّشبيه «للدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى مشترك بينهما، بإحدى أدوات التّشبيه المذكورة أو المقدرة المفهومة من سياق الكلام، وفائدة التّشبيه إيضاح المعنى المقصود مع الإيجاز والاختصار»[2].

أما التّمثيل: وهوكَفَن من فنون البيان تحدث عنه الجرجاني وأعطى من خلاله أمثلة تبين أطرافه والغاية منه قائلا: «وأما التّمثيل الذّ كون مجازا لجيئك به على حدّ الاستعارة، فمثاله قولك للرجل يتردّد في الشّيء بين فعله وتركه: "أراك تقدّم رجلاً وتؤخر أخرى"، فالأصل في هذا: أراك في ترددك كمن يقدّم رِجلا ويؤخر أخرى، ثم اختصر الكلام، وجُعل كأنه يقدم الرّجل ويؤخرها على الحقيقة، كما كان الأصل في قولك: رأيتُ أسداً، رأيتُ رجلاً كالأسد، ثمّ جُعل كأنّه الأسد على الحقيقة»[3].

وللتوضيح أكثر في هذه المسألة أَرْدَفَ مثالا آخر وفيه يقول: «"فلان يُقَرّدُ فلانا"، يعنى به أنه يتلطف له فِعْل الرجل ينزع القُراد من البعير ليُلِدَّه ذلك، فيسكن ويثبت في مكانه حتى يتمكن من أخذه، وهكذا كلّ كلام رأيتهم قد نحَوا فيه نَحْوَ التّمثيل، ثم لم يفصحوا بذلك، وأخرجوا اللّفظ مُخْرَجَهُ إذا لم يريدوا تمثيلا»[4].

---

[1] عبد القاهر الجرجاني،دلائل االعجاز، ص 68.

[2] علي فراجي، محاضرات وتطبيقات في علم البيان، ص35.

[3] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص68-69

[4] المصدر نفسه، ص69.

بهذا نكون قد لمحنا قليلا بما أجاد فيه "**عبد القاهر الجرجاني**" في "**معاني النحو وعلم البيان**"، اللذان ركّز عليهما في نظريته النّظمية، وجعلها ترتكز على بنيات نصية وتركيبية نظمية ذات علاقات متداخلة ومتآلفة، ترقى إلى ما توصل إليه الدّرس اللّغوي الحديث في اللّسانيات، إذ أننا وجدنا تقاطعات كثيرة ربطت بينها، إذا لم نقل أن نظرية النظم الجرجانية كانت الانطلاقة الأساسية التي أضحى يرجع إليها الكثير من الدّارسين والبّاحثين اللّغويين، بالإضافة إلى هذا نستنتج أنّ اللّغة عند الجرجاني ليست مجرد حشد من الألفاظ المتراصة جنبا إلى جنب، إنما هي سلك موحد من العلاقات توضع فيه المعاني التي تنبع من النفس مع الألفاظ المناسبة لها لتُخرج في النّهاية أرقى المعاني بأدق العبارات، كمثابة عقد اللؤلؤ والأحجار الكريمة، وهذه هي نظرية النّظم الجرجانية.

الفصل الثالث:

البنية النّصّية في الدّرس اللّغوي الحديث (في ضوء نظرية النّظم الجرجانية).

المبحث الأول: البنية النّصية عند فردينان دي سوسير في ضوء نظرية النّظم (البنية نظام تركيبي بين الانغلاق والانفتاح).

المبحث الثاني: البنية النّصّية عند تشومسكي في النّظرية التّوليدية في ضوء نظرية النّظم (مستويات البنية النّصية بين العمق والسّطح /المعنى ومعنى المعنى)

المبحث الثالث:البنية النّصّية في النّظرية التّداولية في ضوء نظرية النّظم (البنية نظام نصّي متكامل)

المبحث الأول: البنية النّصّية عند فردينان دي سوسير في ضوء نظرية النّظم (البنية نظام تركيبي بين الانغلاق والانفتاح):

إنّ لكلّ أمر بداية وبداية الدّرس اللّغوي الحديث كانت عبارة عن دراسات منفردة، كان أصحابها يدرسون اللّغة كلٌّ حسب ميولاتهم وحاجاتهم، فالهنود درسوها من أجل كتابهم المقدّس الفيدا، أمّا نحن العرب فرغبة منا للمحافظة على القرآن الكريم من اللحن والخطأ الذي شاب اللغة العربية بعد دخول العجم إلى الإسلام، إلى أن جاء **"فردينان دي سوسير"** " **Ferdinand de saussure**" (1857-1913) الذي آثر أن يدرس اللّغة من أجل اللّغة؛ ي في ذاتها ومن أجل ذاتها، فلم يتناولها على أنّها «مجموعة كلمات وإنّما درسها على أساس أنّها كلّ يتكون من مجموعة سر تربطها علاقات وهذه العلاقات لا تمنح العناصر معنى في ذاتها وإنّما معناها في ارتباطها ببعضها»[1]، وهذا كلّه من خلال مؤلفه "**cours de linguistique général**" الذي تُرجم إلى العربية بعناوين عدة من بينها "**دروس في اللّسانيات العامة**" وأيضا " **محاضرات في اللّسانيات العامة**"، وللتوضيح أكثر فقد سُمي بهذا العنوان لأنّه كان عبارة عن دروس ومحاضرات كان يلقيها رائد الدرس اللغوي الحديث، وأبو اللسانيات البنيوية "**دي سوسير**" على تلامذته، وبعد وفاته بثلاث سنين قام هؤلاء الطلبة بجمع ما كتبوه في كراساتهم ثم قاموا بنشره في كتاب واحد سنة 1916م، ومن هذا الوقت قسمت الدراسات إلى قسمين: ما قبل "**دي سوسير**" وما بعد "**دي سوسير**"، فاللغة عنده عبارة عن كيان قائم بذاته تجمعه مجموعة من العلاقات والروابط الداخلية المكوّنة للبنية.

وهذه نقطة اشتراك بينه وبين "**الجرجاني**" الذي طرح فكرة التعالق في نظريته النّظمية، فهما يركزان على الترابط والانسجام بين سائر العناصر، فإذا طرأ أيّ تغيير عليها أصاب البقية، فهي كالجسد الواحد الذي إذا تألم فيه عضو تداعت له سائر الأعضاء، فالنّظام الذي يجمع بينهما

[1] السعيد شنوقة، مدخل إلى المدارس اللسانية، الجزيرة للنشر والتوزيع، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط1، 2008، ص46.

هو ما يهتم به "**عبد القاهر الجرجاني ودي سوسير**"، وذلك بقول سوسير: «قيمة الكلّ هي في أجزائه كما أنّ قيمة الأجزاء تتأس من مكانتها في هذا الكلّ أو ذاك، ثم أضاف: فإنّ أهمية العلاقة التركيبية بين الجزء والكلّ كأهميتها بين الأجزاء فيما بينها»[1].

فالبنية النّصية عند "**دي سوسير**" هي النواة والأساس، وإن لم يستعمل لفظة البنية على الإطلاق في كتابه فقد عوّضها بالنّظام والنسق الذي عبّر عنها وعرف في كلّ ما جاء به، فالنّظام (البنية) إذاً هو تلك العلاقات والروابط التي تتلاحم من خلالها الجملة أو النّص.

ولهذا فإنّ اللسانيات هي عبارة عن نافذة استطعنا بفضلها أن نلج إلى إبداعات العالم الغربي، وإن كانت الترجمة العربية قد تأخرت عن الركب بكثير، إلاّ أنّنا وجدنا العديد –إن لم نقل الكل– من أوجه الشبه ونقاط الوصل بين الدرس اللغوي العربي القديم، والدرس اللغوي اللساني الحديث، وتكمن أهمية اللسانيات البنيوية في أنّها تسلط أضواءها على اللغة في حدّ ذاتها لا من أجل شيء آخر، وهي لا تميّز بين اللغات، لأنّ كلاً منها بالنسبة إليها يؤدي وظيفة لسانية هدفها التواصل والاتصال، ولها غاية سامية وهي أن تجعل اللغة البشرية عالمية لا تحدّها لا قوميات ولا لهجات، وهذا ما أتت به اللسانيات البنيوية التي أرسى مبادئها "**دي سوسير**"، الذي بنى فكرته هذه على أساس الثبات والوضوح لا التغيير والتحويل، هذا وقد شيّد "**فاردينان**" صَرْحَ اللسانيات البنيوية من خلال منطلقات وتصورات كان من أبرزها بأنّ ما هو موجود فهو بنية، وأنّ العناصر المكونة لها خاضعة لنظام رياضي «ومن خصائص البنية أنّها لا تتحدد استقرائيا، لأنّها بناء رياضي، ومعنى ذلك: أنّها ذات طبيعة ذهنية عقلية رياضية، لذلك يجب النظر إليها بالمعنى الرياضي، أي باعتبارها مجموعة من العناصر المجردة تقوم بينها علاقات متبادلة»[2].

---

[1] المرجع السابق، ص 46.

[2] محمد محمد العمري، الأسس الإبستيمولوجية للنظرية اللسانية "البنيوية والتوليدية"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن–عمان، ط1، 2012م، ص68.

ومن خلال هذا سنتعرف على البنيوية ومفهوم البنية عند "**دي سوسير**"، وأهم النقاط المشتركة بينه وبين الجرجاني:

لقد اتخذ الدرس اللغوي الحديث بفضل البنيوية السوسيرية منعطفا جدّ مهم في مساره للسّير قدما نحو التطور، واكتشافٍ أعمقٍ للغة، ورفض الجانب الخارجي الذي يستند إلى التطورات التاريخية والتعاقب الزمني، أي عزل اللغة عن سياقها والاهتمام فقط بنسقها اللغوي، «والنظر إلى "البنية" باعتبارها نظاما مكتفيا بذاته لا يحتاج في إدراكه إلى الإهابة بأية عناصر أخرى تكون غريبة في طبيعتها عليه»[1].

هذا وقد اكتسبت اللغة سمة العلمية بما جاء به "**سوسير**" في كتابه: "**دروس في اللسانيات العامة**"، وما حمله من مبادئ أطّرت لانطلاقة منهجية واضحة أساسها بنية اللغة ولا شيء غير اللغة، باعتبارها نظاما أو منظومة من العلامات، يقول "**دي سوسير**": «أمّا الواجب اللغوي فهو البحث عمّا يجعل من اللغة نظاما خاصا متميزا بين كتلة معطيات علم الإشارات»[2].

ويقول في موضع آخر: «فاللغة نظام من الإشارات system of signs التي تعبر عن الأفكار، ويمكن تشبيه هذا النظام بنظام الكتابة، أو الألفباء المستخدمة عند فاقدي السمع والنطق، أو الطقوس الرمزية أو الصيغ المهذبة أو العلامات العسكرية أو غيرها من الأنظمة، ولكنّه أهمها جميعا»[3].

ويبدو من هذه المفاهيم أنّ "**سوسير**" يُخرج اللغة من بوتقة اللسانيات التاريخية التي كان همها الوحيد معرفة تاريخها وتسليط الضوء على العلاقات التي تجمعها باللغات الأخرى، إلى جعلها نظاما

[1] زكريا إبراهيم، مشكلة البنية أو أضواء على البنيوية، ص26-27.
[2] فردينان دي سوسير، علم اللغة العام، ص34-35.
[3] المصدر السابق، ص34.

«عقليا أو نشاطا ذهنيا يهدف إلى إدراج الأشياء في نظم مفهومة معقولة، واضحة التركيب، بيّنة الوظائف محكومة في علائقها وارتباطاتها»[1].

فبهذا تكون اللغة قد سرت على مسار جديد يجعل منها «نظاما من الرموز بل إنها عدّة أنظمة داخلية متشابكة يجمعها نظام كليّ واحد يتسم بالتماسك والوحدة والمنطقية»[2]، فدراسة اللغة عند "**سوسير**" تكمن قيمتها في بنيتها اللغوية النّصية التي تنتج علاقات وارتباطات داخلية منسقة فهي عبارة عن «علامات ترتبط في علاقات ترابطا منتظما، ولا معنى للعلامة منفردة بمعزل عن النظام الذي تشكله مع غيرها؛ بل يتحدد معنى هاته العلامات من خلال تشكلها في نسق كليّ»[3].

وبعد إمعان النظر فيما قدّمه "**فاردينان**" كنقطة تحوّل فكري في تناوله للغة وبنياتها الداخلية نجده يستخدم لفظة "العلامة اللسانية" بدلا من الكلمة، و"القيمة" تعبيرا عن مكانة هذه العلامة داخل البنية النّصية، وتفسيرا للرابطة القوية التي تجمعها بالعلامات اللغوية اللسانية، وذلك إيحاءً «بوجود قيمة مشتركة بينها تحدّد قيام هذه العناصر بوظيفة واحدة»[4]، وبذلك تكمن قيمة العلامة اللغوية اللسانية في انسجامها مع العناصر المكونة للبنية الكلامية، وذلك ضمن علاقة منطقية وعقلانية لها ضوابطها وحدودها، فالبنية إذا ليست «هي صورة الشيء أو هيكله أو وحدته المادية، أو التصميم الكلّي الذي يربط أجزاءه فحسب، وإنما هي أيضا القانون الذي يفسر تكوين الشيء ومعقوليته»[5]، فكلّ بناء ينطوي على هندسة خاصة تضمن سلامة هياكله الداخلية، والبنيوية مؤسسة ليس همها الوحيد بيان تلك العلاقات الرابطة بين العلامات اللسانية أو العناصر في شكلها المادي الظاهري الذي يبرز للعيان، وهو ما يعرف بالبُنى السّطحية، بل هدفها الوصول إلى ما هو أعمق

[1] صلاح فضل، نظرية البنائية في النقد الأدبي، دار الشروق، ط1، 1998، القاهرة، ص18.

[2] بشير إبرير، رحلة البحث عن النص في الدراسات اللسانية الغربية، منشورات إتحاد الكتاب الجزائريين، الجزائر، ط1، 2009، ص54.

[3] ينظر: السعيد شنوقة، مدخل إلى المدارس اللسانية، ص2.

[4] فاردينان دي سوسير، علم اللغة العام، ص157.

[5] زكريا إبراهيم، مشكلة البنية أو أضواء على البنية، ص29.

من هذا وهي البنى التحتية المُشَكّلة لها، وذلك «للكشف عن النسق العقلي الذي يزودنا بتفسير للعمليات الجارية في نطاق مجموعة بعينها»[1].

وهذا ما يفسر القيمة اللغوية التي تكتسبها اللفظة داخل النسق والبنية النّصية، فلا يمكننا أو بالأحرى يصعب علينا تحديد قيمة العلامة (الكلمة) إلاّ بعد الرجوع إلى ما يحيط بها، فأهميتها تكمن ميزاتها لا يظهر في انفرادها بل يتبيّن ويتأتى من خلال ما تنتجه داخل زمرتها اللغوية «فاللغة نظام من العناصر المعتمد بعضها على بعض تنتج قيمة كلّ عنصر من وجود العناصر الأخرى في وقت واحد»[2]، والسبب في هذا هو أننا عادة «لا نتفاهم باستخدام إشارات فردية معزولة، بل باستخدام مجموعات من الإشارات، أو كتل منتظمة، هي في حدّ ذاتها إشارات، ففي اللغة يمكن إرجاع كلّ شيء إلى الفروق وكذلك إلى المجموعات، فجهاز اللغة الذي يتألف من التأثير المتبادل بين العناصر المتعاقبة، يشبه عمل محرك تقوم أجزاؤه بوظائفها، معتمدا بعضها على البعض الآخر، مع أنّ هذه الأجزاء مرتبطة في بعدٍ واحدٍ أي أنها على هيئة خط»[3].

وقد أوضح **الجرجاني** هذه المسألة بحديثه عن التعالق في كتابه "**دلائل الإعجاز**" بمقدمة كان من شأنها الحديث عن النظم وتعلق الكلم بعضها ببعض بقوله: «واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علما لا يعترضه الشكّ أنّ النّظم في الكلم لا يترتب حتى يعلق بعضها ببعض، ويُبْنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من النّاس»[4]

وتدعيما لهذا فقد طرح **فاردينان دي سوسير** مسألة جدُّ مهمة كانت ولازالت محط البحث والمتابعة من قِبَلِ أهل الاختصاص من باحثين ودارسين، وهي العلامة اللسانية بشقيها السمعي المادي والمفهوم الذهني المجرّد، بحيث أطلق عليها اسم ثنائية الدال والمدلول، فهما بمثابة الورقة النقدية التي لا

[1] المرجع نفسه، ص30.

[2] فاردينان دي سوسير، علم اللغة العام، ص134.

[3] المرجع نفسه، ص147-148.

[4] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص55.

يمكننا أن نفصل أي وجه عن الآخر، يقول **دي سوسير**: «الإشارة اللغوية، إذن، هي كيان سايكولوجي؛ له جانبان يمكن التعبير عنه بالرسم الآتي:

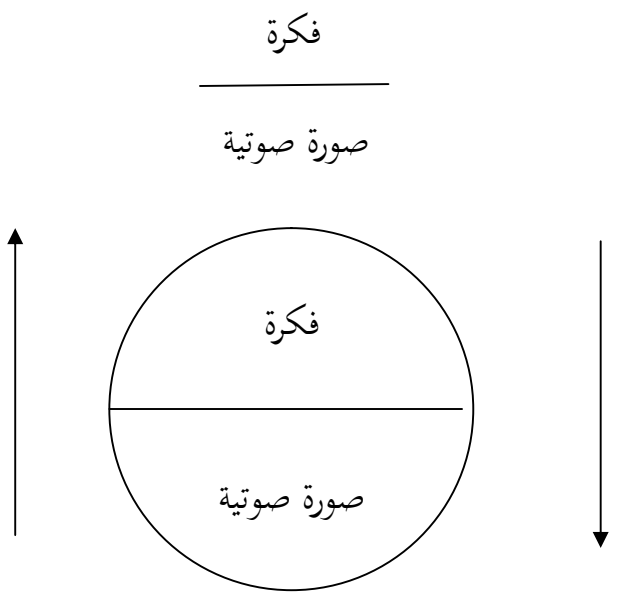

إنّ الصلة وثيقة بين الجانبين (العنصرين)، فكلّ منهما يوحي بالآخر، فسواء أردنا أن نجد معنى الكلمة اللاتينية "**arbor**" أو الكلمة التي تستخدمها اللاتينية للدلالة على فكرة "**الشجرة**"، فمن الواضح أنّ الارتباطات التي تقرها اللّغة، تبدو لنا هي وحدها مطابقة الحقيقة، وأما غير ذلك مما قد يخطر على بالنا فيهمل»[1]، وهذا يعني أنّ العلامة اللّسانية أو الإشارة اللّغوية هي ذلك الكلّ المتكامل الذي ليس باستطاعتنا فصله، فهو عبارة عن : (الصّورة السّمعية أو الصّوتية+ المفهوم الذي هو الفكرة المجردة)، وهذا يعني أنّ «الدال يشكل الجانب المادي من اللغة: وهو في حالة اللغة المحكية أي صوت ذي معنى يلفظ أو يسمع، وهو في حالة اللغة المكتوبة أي علامة ذات معنى تكتب على الصفحة، أما المدلول فهو الجانب الذهني من اللغة، وهو جانب كثيرا ما نعتبره غير مادي مع نّ من المؤكد أنّ المدلول في الدماغ هو أيضا حادث عصبي، والدّوال والمدلولات لا يمكن فصلها بهذه

[1] المرجع السابق، ص85-86.

الطريقة إلا من قبل المنظر اللغوي، أما في واقع الحال فهما لا ينفصلان، فالصوت الذي لا يعني شيئا حقا ليس إلا لأنه لا يدل إذ لا يمكن أن نحصل على دال دون مدلول»[1]، فهما وجهان لعملة واحدة والعلاقة التي تجمع بينهما «تدخل في نطاق اللغة هي عبارة عن تطابق بين الشارة signe والمعنى، ومن الطبيعي أن تؤلف مجموعة المعاني نظاما يرتكز على قاعدة من التمييزات والمقابلات؛ إذ إن هذه المعاني تتعلق ببعضها، كما تؤلف نظاما متزامنا إذ إن هذه العلاقات مترابطة»[2].

هذا وقد تحدث دي سوسير عن طبيعة العلاقة التي تربط بين القيمة التلفظية والصوتية للدال، وبين ما تحمله ويتضمنه المدلول، فقال: «الطبيعة الاعتباطية للإشارة أنّ العلاقة بين الدال signifier والمدلول signified اعتباطية، ولمّا كنت أعني بإشارة النتيجة الإجمالية للارتباط بين الدال، والمدلول، تهيّأ لي أن أقول بأسلوب أبسط: إنّ الإشارة اللغوية اعتباطية، ففكرة "**الأخت sister**" لا ترتبط بأية علاقة داخلية بتعاقب **s–o–r** التي تقوم بوظيفة الدال في اللغة الفرنسية: فهذه الفكرة يمكن التعبير عنها باستخدام أي تعاقب صوتي آخر، وخير دليل على ذلك اللغات المختلفة (التي تستخدم إشارات مختلفة) فالمدلول (**ثور**) له الدال **b–o–f**على طرف من الحدود (الفرنسية- الألمانية) وo–k–s (ochs) على الطرف الآخر»[3]، وللإشارة أكثر **فدي سوسير** يؤكد على العلاقة الاعتباطية بين الدال ومدلوله « تحتوي الشارة الشفوية، لكونها اصطلاحية، على علاقة جوهرية، بالتالي ثابتة مع معناها: إنه المبدأ الذي يعتبر بأنه ليس في ميزات الدال اللفظية ما يشير إلى قيمة أو مضمون مدلوله»[4].

[1] جون ستروك، البنيوية وما بعدها من ليفي شتراوس إلى دريدا، تر: محمد عصفور، عالم المعرفة، الكويت، 1996، ص14.
[2] جون بياجي، البنيوية، تر: عارف منيمية وبشير أوبري، منشورات عويدات، بيروت–لبنان، باريس، ط4، 1985، ص64.
[3] فاردينان دي سوسير، علم اللغة العام، ص87.
[4] جون بياجي، البنيوية، ص 65.

ويرجع **دي سوسير** في موضع آخر من كتابه "**دروس في اللسانيات العامة**" أو "**علم اللغة العام**" إلى توضيح مسألة الاعتباطية وشرحها وتوضيحها كي لا تلتبس، وذلك بقوله: «ثمّ إنّ كلمة الاعتباطية تحتاج إلى توضيح، فهذه الكلمة لا تعني أنّ أمر اختار الدال متروك للمتكلم كليا، (حيث ى أنّ الفرد لا يستطيع أن يغير الإشارة بعد أن تستقر هذه الإشارة في المجتمع اللغوي) بل أعني عتباطية أنها لا ترتبط بدافع، أي أنها اعتباطية لأنها ليس لها صلة طبيعية بالمدلول»[1]، وحصيلة القول التي ستُخْرجنا من هذا الباب الشاسع، فكما قال العالم اللساني **غريماس** في كتابه **علم الدلالة البنيوي**: «أنه لا يمكن لنا أن نعرف شيئا كدال ونمنحه اسما ما لم يكن هذا الشيء مدلولا حقا، بل وجود دال يفرض وجود مدلول»[2].

ومما يشدّ الانتباه ويجعلنا نضع صلة وصل بين دي سوسير والجرجاني، هو تحدثهما عن العلاقة الرابطة بين الدال والمدلول كما أشرنا إليه عند سوسير، واللفظ والمعنى الذي أوضحه الجرجاني بتأكيده أنّ كلّ منهما متلازمان لا يمكن فصلهما عن بعضهما، وأنّ الألفاظ أوعية وأجساد للمعاني، فكلاهما يتحدان ليُعطيان الفائدة والمقصد المرجو، وذلك بقوله: «فليعلموا –أي: محترفوا الشعر والنقد(أنهم لم يُوجبوا ما أوجبوا من الفضيلة وهم يعنون نطق اللسان وأجراس الحروف، ولكن جعلوا المواضعة فيما بينهم إن يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي تحدث في المعنى وخاصّة التي حدثت فيه»[3]

---

[1] فاردينان دي سوسير، المرجع نفسه، ص 87-88.

[2] Sémantique structurale a. JGREMAS , larousse, paris, 1966. نقلا عن عبد الجليل مرتاض، التحليل البنيوي للمعنى والسياق، دار هومة للنشر، الجزائر، 2010، ص83.

[3] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، اعتنى به: علي محمد زينو، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1426هـ-2015م، ص386.

يس بإمكان أي دارس أو باحث أن يلج صَرْحَ اللسانيات من دون أن يدُقّ بابها الواسع الذي خطت فيه اللغة أكبر خطواتها نحو التقدم، والذي تأسست معالمه كدراسة علمية ومنهجية من خلال ما قدمه الفيلسوف والعالم اللغوي واللساني **فاردينان دي سوسير**، والتي يعتبرها الكلّ نقلة نوعية، نـ ـت اللغة من مرتبة الخادمة إلى مرتبة السيدة، وذلك لكونها كانت قبل **سوسير** تُستخدم وتُستعمل من أجل تلبية أغراضهم فيما يخصّ محافظتهم على كتبهم المقدسة، كما قلنا سابقا، أما بالنسبة إليه فقد جعلها سيدة الدراسة ومحور البحث والتنقيب، فوضعها بمنزلة الصدارة، لكون ما جاء من لسانيات بنيوية ليس بالشيء الغريب، لأنها تبحث عن كلّ ما يخدم اللغة في ذاتها ومن أجل ـها، فاللغة بهذا الشكل هي عبارة عن خلية لا يمكن تفسيرها إلا بكشف البُنى المكنونة لها والتي لا تبرز لنا من الوهلة الأولى، يقول **دي سوسير**: «ـذن فاللغة تتميز بصفة بارزة غريبة، وهي أنها لا تملك كيانات يمكن رؤيتها منذ البداية... وأنّ هذه الصفة ولاشك تميز اللغة عن غيرها من أنظمة الإشارات»[1].

وبهذه التصورات كانت البنية النصية عند **فاردينان دي سوسير** عبارة عن نظام تركيبي مغلق بُنِي على أساس أنساق داخلية، وبنيات تُنظم وتُربط بعلاقات لا تمنح العنصر معنى بمعزل عن ارتباطه بالعناصر الأخرى المكونة للبنية التركيبية، وبالإضافة إلى هذا رفضها للسياق الخارجي المحيط ومناداتها بدراسة البنية النصية والتركيبية للغة ولاشيء غير اللغة، والجرجاني الذي اعتبرها بنية منفتحة تتعدد فيها المعاني بتعدد الصيغ النّظمية.

[1] فاردينان دي سوسير، علم اللغة العام، ص126.

المبحث الثاني: البنية النّصيّة عند تشومسكي في النّظرية التّوليدية في ضوء نظرية النّظم (مستويات البنية بين العمق والسّطح /المعنى ومعنى المعنى):

قبل أن نباشر في توضيح هذا العنصر، نريد التّنويه فقط إلا أنّ ما سنأتي على ذكره، ما هو إلا امتداد لخيط التّطور الذي عرفته اللّغة في حضن الدّرس اللّساني الحديث، وأنّ كلّ النّظريات الكبرى التي ظهرت على السّاحة اللّغوية إنّما جاءت على إثر ما حلفته السّابقة لها، فكلّ نظرية تأتي لملء الفّراغات التي غفلت عنها أو لم تتفطن لها النّظرية التي قبلها، فمثلا البنيوية: « نظرا لاهتمامها الوحيد والمفرط بالبنى اللغوية، قد أغفلت جانبا هاما من الدّراسة، وهو الظّواهر المتعلقة بالملكة أو القدرة اللّغوية التي مُنحت للإنسان على الكلام، كما أنها تناسب تماما النّظام الباطني للسان »[1]، ولكن هذا ليس إنقاصا من شأنها ولا يمكننا حتى أن نقول عيبا، وإنّما هو إغفال كان من شأنه نشوء صرح جديد أكثر حيوية وديناميكية، وأكثر عمق يصل حدّه إلى التّوليد والتّحويل في هذه البنى اللّغوية الثّابتة، وكان من حظ العالم الأمريكي **"نعوم تشومسكي chomsky avram naom"**المولود سنة 1928، أن يترأس ريادة هذا المشعل الجديد الذي كان بمثابة صُعُرات حرارية زادت من نشاط الدّرس اللّساني، فكانت النّتيجة أن أتى بالنّحو التّحويلي التّوليدي وما يعرف بالكفاية والأداء، وهو أيضا صاحب مقولة "**الطفل يولد صفحة بيضاء**" يكتسب ما هو بحاجة إليه من خلال والديه واحتكاكه بما يحيط به، هذا وقد درس تشومسكي النّحو العربي وتأثر به واكتشفنا هذامن خلال ما قاله في جوابه لرسالة د. "**معصومة عبد الصّاحب محمد حسن**"، وذلك بقوله «وبالمصادفة فإنني قد درست نحو سيبويه قبل 45 عاما، وقد كنت الطّالب الوحيد وذلك أثناء دراستي لمقرر متقدم في اللّغة العربية في مدرسة للدّراسات العليا بجامعة بنسلفينيا مع الدكتور فرانز روزنثال»[2].

وهذا ما يجعلنا نقول إنّ الأصول العّلمية والفّكرية لتشومسكي قد تضمنت النّحو العربي في علاقة تأثير وتأثر، إضافة إلى تراكمات علمية وفلسفية، بنى عليها دراسته فيما يخصّ ما ذكرناه وكذلك ما اشتُهرت

[1] لطفي بوقرة، محاضرات في اللسانيات التطبيقية، جامعة بشار، ص6.

[2] معصومة عبد الصاحب، الجملة الفرعية في اللغة العربية بين تحليل سيبويه ونظرية تشومسكي التوليدية التحويلية، ص 14.

به نظريته (البنية العميقة والبنية السّطحية)، ومن خلال هذه التّوضيحات الطفيفة سنستعرض أهم جوانب البنية النّصّية التي تعرض إليها تشومسكي في نظريته التّوليدية هذه الأخيرة التي انبنت على قواعد تحويلية تعتبر «أية قواعد تعطى لكل جملة في اللغة تركيبا باطنيا وتركيبا ظاهريا، وتربط بين التركيبين بنظام خاص كن أن تكون قواعد تحويلية ولو لم تصف نفسها بهذا الوصف، فإن وصف العلاقة بين التكيب الباطني والتّركيب الظاهري يسمى تحويلا أو قانونا تحويليا، والعلاقة بين التّركيبين تشبه عملية كيمياوية يتمّ التّعبير عنها بمعادلة أحد طرفيها (المواد قبل تفاعلها) والطرف الآخر هو (الناتج بعد التّفاعل)، إنّ التّركيب الباطني يعطي المعنى الأساسي للجملة، وهذا التّركيب هو تركيب مجرد وفرضي يتوقف عليه معنى الجملة وتركيبها بعد أن تصبح تركيبا ظاهريا وبذلك يكون التّركيب الظّاهري حقيقة فيزيائية ملموسة ونستعمله إذا تكلمنا أو كتبنا...»[1].

إذا فالقواعد التّوليدية التّحويلية هي نظام تأسس على قواعد وقوانين مجردة في الذّهن يتأتى لنا منها تركيب باطني يتم من خلاله معالجة الجمل التي ستعبر عن الأفكار المراد التّكلم بها أو كتابتها، وتركيب سطحي يتم من خلاله إظهار الفكرة بصيغة صحيحة سليمة، لتؤدي معنى مفيد،" **فتشومسكي**" إذا قد اعتمد في نظريته على أهم ثنائية، وهي البنية السّطحية والبنية العميقة اللتان تمثلان الجانب الخارجي والجانب الباطني للجملة (الفكرة)، ومن هنا يتضح لنا أنّ تشومسكي كانت انطلاقته عقلية رياضية تحيلنا إلى ما أشار إليه الجرجاني بقوله: «فليس النّظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النّحو»[2].

هذا وقد كانت دراسة تشومسكي مبنية على أساس نحوي بَحْت، غايته فيها توليد عدد غير متناه من الجمل وتحويلها تحت أطرٍ منهجية عقلية يتم من خلالها معالجة اللغة من منطلق علمي تُرَجّح فيه الكفة العليا لكلّ ما يستند للعقل والتحليل العميق المتضمن لقدرات وكفاءات لغوية تُترجم النمو الفطري للجمل

[1] الخولي محمد علي، قواعد التحويلية للغة العربية، دار المريخ للنشر، الرياض، ط1، 1981، ص21.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص81.

«فالكفاية اللغوية هي المعرفة الضمنية باللغة، في حين أنّ الأداء الكلامي هو الاستعمال الآني للغة ضمن سياق معين»[1] .

وحسب هذه الكليات فإنّ النّظرية التّوليدية التّحويلية قد ركزت على الطّفل باعتباره صفحة بيضاء، وباستطاعته أن « يطوّر لسانه بناء على رأسمال انتقل إليه وراثيا، والواقع أن هذا التّطور يؤدي إلى الاكتشاف التّدريجي للقواعد الخاصة التي تسمح بتحويل البُنى العميقة الفطرية في بنى السّطح للسان ما، أي لسان الوسط الذي يولد فيه الطفل»[2].

ومثل هذه الفرضية تأسس عليها فكر "**تشومسكي**" في تحليل البنية النّصّية في نظريته اللّغوية بحيث أصبحت «ركنا أساسا يعتمد عليه المبنى كلّه، إذ قادته هذه الفرضية إلى فرضية أخرى تتعلق بها، وهي أنّ هذه الفطرة الذّهنية قائمة على عدد من الكليات النّحوية (القواعد الكلية) التي تقوم بضبط الجمل المنتجة وتنظيمها بقواعد وقوانين لغوية عامة تخضع لها الجمل التي ينتجها المتكلم، يختار ما يتصل بلغته من قوالب وقواعد بين الأطر الكلّية العامة في ذهنه والتي هي كلّية شمولية عالمية (universal) متساوية عند بني البشر، وتكون في الإنسان منذ ولادته»[3].

بمذا يعني أنها مثل المادة الخام تولد فطريا مع الإنسان «ثم يقوم بملئها بالتّعابير اللّغوية من المجتمع الذي يعيش فيه، فتتضح وتقوى بالتّدريج، وكلما اكتسب الإنسان ما يملأ به هذه الكليات الفطرية، ازداد النّمو الدّاخلي والتّنظيمي للقواعد الكلّية في ذهنه، في جزئية منها، وهي تلك المسؤولة عن بناء الجمل وتركيبها في لغته، فتتكون لديه القدرة على توليد الجمل وبنائها مضبوطة بقواعد وقوانين تسمى القواعد التّوليدية "**generative rules**"»[4] .

---

[1] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ط2، 1976، ص7 .

[2] مشارل بوتون، اللسانيات التطبيقية، تر: قاسم المقداد ومحمد رياض المصري، دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق،دط،دس، ص23.

[3] أحمد كاظم العتابي، رؤية في المنهج التحويلي، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد06، ص32.

[4] المرجع السابق، ص32.

إذن فالبنية النّصّية والتّركيبية للجملة عند **تشومسكي** مبنية على قاعدة ذهنية خصبة تضبطها قوانين نحوية وقدرات لغوية مسؤولة عن توليد بُنى كلامية سليمة لا حصر لها، ثم تقوم بتحويلها إلى نتاج ظاهري – وهو ما يسمى بالبنية السّطحية– يترأسه الأداء الذي يعتبر واجهة مهمة تتدخل فيه العديد من العوامل النّفسية والاجتماعية والسّياقية، والذّهنية وهو يختلف من شخص إلى آخر «لكن دراسة الكفاية اللّغوية والأداء لابد أن تسعى إلى معرفة ما يسميه **تشومسكي** (بالنحوية) في اللغة (**grammaticality**) أي: القواعد التي على أساسها تكون جملة ما مقبولة لدى صاحب اللغة؛ ومعنى ذلك أن هدف النّحو هو أن يميز كل ما هو نحوي مما ليس كذلك في اللغة، أي: أن النحو ينبغي أن ينتظم كلّ الجمل التي تكون مقبولة نحويا فحسب»[1].

ويتبين لنا من هذا كله أن النّظرية التّوليدية التّحويلية قائمة «على أساس أنّ لكل تركيب إسنادي (جملة أو وحدة إسنادية وظيفية) بنيتين: إحداهما عميقة والأخرى سطحية، وكان لابد من التحويل بقواعده المختلفة لكي يقوم بدور نقل البنية العميقة من عالم الفكرة المجردة إلى عالم التحقق الصوتي»[2]، إذ الجانب المهم في هذه النظرية أنها تهتم باللغة على أنها قدرة لغوية أو كفاءة معرفية فطرية بدل اللسان والكلام «فمن وجهة نظر التوليديين، لا يمكن فهم ما تتميز به الألسن عامة من خصائص، مثل اللبس وإمكانية تعدد بنى الجملة الواحدة، ونحوية أو لا نحوية الجمل وغيرها من الخصائص، دون فهم ما يجري في ذهن المتكلم، حيث تعتبر دراسة اللغة، من هذا المنظور، وسيلة للوصول إلى معرفة البنيات الذهنية للفرد، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا ببناء نظرية مفسرة تتجاوز حدود الملاحظة والوصف، نظرية تقترح تفسيرا للحدس اللغوي للمتكلم»[3]، وهذا ما نجده عند الجرجاني بقوله: «وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كلّ باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيدٌ مُنْطَلِقٌ، زيدٌ يَنْطَلِقُ، مُنطَلِقٌ زَيدٌ»[4].

---

[1] المرجع نفسه، ص33.

[2] رابح بومعزة، التحويل في النحو العربي، مفهومه– أنواعه– صوره (البنية العميقة للصيغ والتراكيب المحولة)، عالم الكتب الحديث، ط1، 2008، ص46.

[3] محمد محمد العمري،الأسس الابستيمولوجية للنظرية اللسانية، "البنيوية والتوليدية"، ص225.

[4] عبد القاهر الجرجاني دلائل الإعجاز، ص81.

وقد اشتهر **تشومسكي** كثيرا بالعمق والسطحية في البنى التركيبية المكونة للجملة، هذان المبتدآن اللذان يعتبرهما مهمان في بناءها « فالبنية العميقة هي التركيب الباطني المجرد، الموجود في ذهن المتكلم وجودا فطريا، وهي أول مرحلة من عملية الإنتاج الدلالي للجملة، إنها التركيب المستتر الذي يحمل عناصر التفسير الدلالي (**l'inteprétation sémantique**)، أما البنية السطحية، فهي تتمثل في التركيب سلسلي السطحي للوحدات الكلامية المادية، المنطوقة أو المكتوبة، إنها التفسير الصوتي للجملة (**son interprétation phonétique**) »[1] .

إذ من خلال هذا الرسم سنقدم صورة توضيحية للنظرية تبين لنا أهم مكوناتها:«

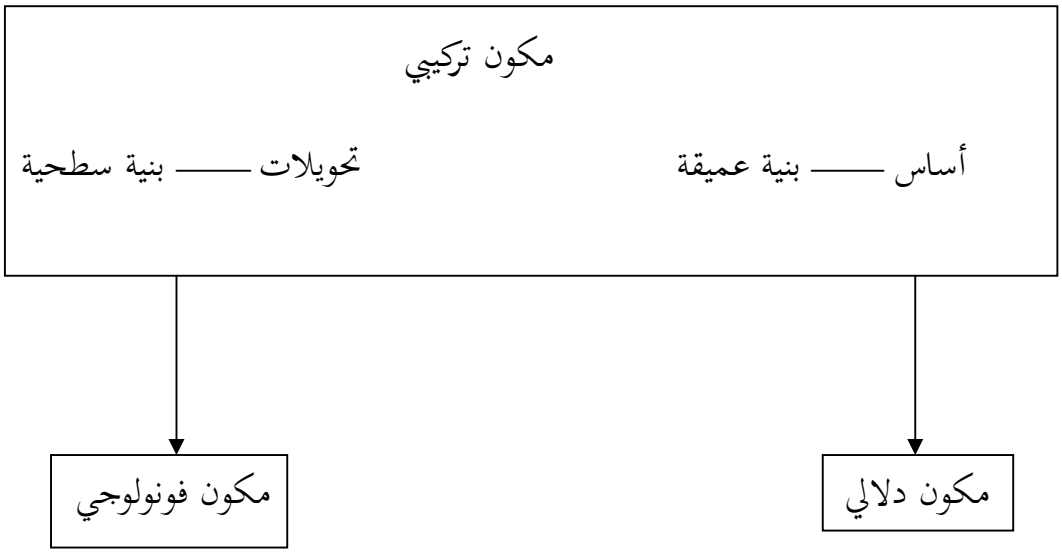

حيث يتكون المكون التركيبي من مكونين هما:

أ- **الأساس base**: وفيه تستخدم رموز الفصائل (**category symbols**) نحو: م ف (**مركب فعلي**)، م س (**مركب اسمي**) والعلاقات النحوية، مثل المسند والمسند إليه، والعلاقات النسقية، نحو:

ج ←ـــــ م ف+ م س

[1] شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص52-53.

ويحتوي هذا الأساس على ثلاثة قواعد: **القواعد التفريعية** (**branching rules**) التي تنتج شجرة من الأبواب تخطط البنية العميقة للجملة والقواعد التفسيرية، وهي تحدد الطريقة التي من خلالها يمكن للمفردات المعجمية (**lexical rules**) أن ينضم بعضها إلى بعض، وذلك من أجل تفسير التركيب دلاليا»[1] وأما «**القواعد المعجمية** فتوضح المفردات والعناصر المعجمية التي تحل في بنى التركيب وفق قواعد خاصة، ولكلّ عنصر من هذه العناصر سمات فونولوجية وتركيبية ودلالية تميزه عن غيره، فكلمة "رجل" مثلا: اسم عاقل مذكر حسي معدود.

ب- **المكون التحويلي** : ويقوم بنقل البنية العميقة إلى بنية سطحية، وتحتاج البنية السطحية إلى المكونين التأويليين: الصرفي- الفونولوجي، الذي يربط بين البنية السطحية والمستوى الصوتي وفق قواعد خاصة بكلّ لغة، والمكون الدلالي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالبنية العميقة التي تحدد التفسير الدلالي للجملة»[2].

هذا وقد خصت البنية العميقة بالميزات التالية:

«أ. إنها البنى الأولى المولدة في قاعدة النحو (عن طريق القواعد المركبة والقواعد المعجمية).

ب. إنها المجال الوحيد للملء المعجمي (LEXICAL INSERTION).

ج.إنها البنى التي تؤول دلاليا.

د.إنها البنى التي يمكن أن تحول بواسطة تحويلات إلى بنى سطحية سليمة البناء»[3].

بناءً على هذه التحولات التي شهدتها نظرية تشومسكي اللغوية ابتداءً بكتابه "**البنى التركيبية سنة 1957م**"، الذي كان كفاتحة لعهد جديد، يؤرخ بظهوره لفكر لساني ولغوي زاهر، إذ اعتبر «الدستور

[1] عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية (بنية الجملة العربية) التراكيب النحوية والتداولية علم النحو وعلم المعاني، دار ومكتبة الحامد، عمان، (د.ط)، (د.ت)، ص 80-81.

[2] المرجع نفسه، ص81.

[3] عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية)، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 1985، ص68.

الأول للنظرية التي جاء بها تشومسكي، بحيث أحدثت هذه النظرية ثورة في الدراسات اللغوية في أمريكا وإلى حدٍ أقل في أوروبا وأتت بمفاهيم لغوية جديدة منها أنّ نظام القواعد (كما يسميه تشومسكي في بعض الأحيان) هو قدرة المرء على الاستعمال غير المحدود لوسائل محدودة، والاهتمام بالصفات العامة المشتركة في اللغات بدلا من التأكيد على الفروق بين اللغات»[1].

أما المرحلة الثانية فكانت سنة 1965 فقد اعتبرت مرحلة تجديدية، استدرك فيها تشومسكي العديد من النواقص التي شابت نظريته بكتاب عنونه بـ "**جوانب من نظرية النحو**" «وكان من أكثر التجديدات ثراء ضم المكون الدلالي، وربطه بمكونات النحو الأخرى»[2]، وفي هذا الكتاب طرح مسألة القدرة اللغوية والأداء المتعلقتان بطبيعة الحال بالبنية العميقة والبنية السطحية بحيث أضاف إليهم لمسة جمالية، وذلك بربطهم بالمعنى الدلالي، على غرار ما تناوله في كتابه الأول الذي من خلاله اعتبر الجملة صحيحة نحويا، إن اكتملت عناصرها وترتبت ترتيبا سليما، وإن كان ذلك على حساب معناها ودلالتها، وبذلك يمكننا القول: «إنّ جملتين مختلفتين ظاهريا (بنية سطحية) يعودان إلى البنية نفسها العميقة المشتركة بينهما قبل التحويل، والعكس صحيح أيضا، إذ يمكن لجملتين متشابهتين ظاهريا أن تكون لهما بنيتان عميقتان مختلفتان وكمثال على ذلك، الجملتان « pierre permet à marie de venir » et « pierre promet à marie de venir » (وعد زيد هندا بالمجيء وسمح زيد لهند بالمجيء)، فهما ظاهريا متشابهتان (البنية السطحية نفسها) لكنهما مختلفتان في العمق (إحداهما تتحدث عن مجيء زيد والأخرى عن مجيء هند)»[3].

ومن خلال هذا نتأكد أنّ إضافات وتصحيحات تشومسكي كانت في محلها إذ إنه لا يمكن لأي جملة أن تجدي نفعا إذا لم يكتمل معناها ومبناها.

---

[1] نوم تشومسكي، البنى النحوية، تر: يؤيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1987، ص5.

[2] خالد خليل هويدي، نعيمة دهش الطائي، محاضرات في اللسانيات، مكتب نور الحسن للطباعة، بغداد، 2015، ص184.

[3] ماري آن بافو، جورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى، من النحو المقارن إلى الذرائعية، تر: محمد الراقي، المنظمة غربية للترجمة، بيروت، ط1، 2012، ص278-279.

وملخص القول:« إن لكل جملتين بنيتين: بنية عميقة وبنية سطحية، أما البنية العميقة فهي شكل تجريدي (**abstract**) داخلي يعكس العمليات الفكرية، ويمثل التفسير الدلالي الذي تشتق منه البنية السطحية من خلال سلسلة من الاجراءات التحويلية، وأما البنية السطحية فتمثل الجملة كما هي مستعملة في عملة التواصل؛ أي في شكلها الفيزيائي بوصفها مجموعة من الأصوات والرموز، وحسب التحويليين فإنّ هاتين الجملتين "كتب أحمد الرسالة" و"كُتبت الرسالة من قبل أحمد"، لا تختلفان إلا من الناحية التركيبية: أي على مستوى البنية السطحية، ولكنهما مرتبطان ارتباطا وثيقا –إن لم نقل متطابقان– على مستوى البنية العميقة»[1].

وبهذا نكون قد لمّحنا بعض الشيء عن الأسس الإبستيمولوجية التي انبنت وارتكزت عليها النظرية التشومسكية المتمحورة حول التوليد غير المتناهي للعبارات والجمل المفيدة والتحويل الذي يمس البنى العميقة والسطحية لها، فالنحو التوليدي إذا هو « تلك المعرفة اللاواعية بنظامها التركيبي، الدلالي والفونولوجي، والذي يسمح للمتكلم بإنتاج عدد غير محدد من الجمل الصحيحة نحويا ودلاليا، بفضل الطاقة الترددية (récursive) لقواعدها... وبهذا يصبح النحو التوليدي نموذجا لسانيا للمتكلم المثالي»[2].

ومن خلال ما قدمناه عن البنية العميقة والسطحية في النظرية التوليدية عند تشومسكي أحالت إلى ما تحدث عنه الجرجاني في قضية المعنى ومعنى المعنى، «فقد تبيّن لنا أنّ البنية السطحية عند الجرجاني تتمثل في الكلام الظاهر الناتج الذي لا يفهم منه المتلقي إلا معنى سطحي، وقد تضمن الكناية والاستعارة والمجاز، فقد كشف لنا (الجرجاني) عن الفرق بين (المعنى) و(معنى المعنى)، فالمعنى هو كلّ ما يتبادر إلى الذهن من خلال القراءة الأولية للفظ، وهو ما نصطلح عليه بالبنية السّطحية، والذي يوظّفه السامع أو المتلقي

[1] أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005، ص212.

[2] شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص41.

للوصول إلى (معنى المعنى) الذي يفسر المعنى الأوّل لقصد المتكلم، والذي يمثل البنية العميقة عند تشومسكي»[1].

[1]فاطمة الزهراء نايلي، المصطلح اللساني عند عبد القاهر الجرجاني من خلال كتابه "دلائل الإعجاز" دراسة في ضوء النظريات الحديثة، دراسات لسانية، مجلد 2، العدد 9، جامعة البليدة2، 2018، ص103.

المبحث الثالث: البنية النّصية في النّظرية التّداولية في ضوء نظرية النّظم (البنية نظام نصّي متكامل):

بعدما كانت البنية نظام تركيبي مغلق في اللسانيات البنيوية عند "**دي سوسير**"، وتوليدية وتحويلية من بنية عميقة إلى بنية سطحية عند "**تشومسكي**"، ودراستهم للغة في ذاتها ومن أجل ذاتها، باعتبارها بُنى تركيبية نسقية، ترفض كلّ ما هو سياقي خارجا عن النّظام الداخلي للجملة، هذه الأخيرة التي كانت محط الدراسة والتحليل، ومنطلق كلّ النظريات والمدارس آنذاك، فإنّ التداولية هذا المولود الجديد، الذي فكّر بصوت عالٍ فأخرج اللغة من ضيق الجملة إلى نور النّص، هذا العالم الواسع الرّحب، إذ يعني هذا أنّ «التداوليات النّصية تعاملت مع الخطاب ككلية عضوية منسقة ومنسجمة، بل اعتبرته جملة نصّية كبرى، يمكن التعامل معها كالتعامل مع الجملة اللسانية»[1].

وبهذا تكون اللسانيات والدراسات اللغوية قد فتحت صفحة أرحب تسعى إلى كلّ ماهو نفعي براغماتي ووظيفي عملي يجعل اللغة تكسر قيود البنيوية، حتّى وإن عيب على هذا الاتجاه في سنوات السبعينات من القرن الماضي، ووصل الأمر أن عُرِفت «التداولية بأنّها (قمامة اللسانيات) " la poubelle de linquistique" هذا التعريف الذي يحمل في طيّه استعارة جارحة، كان يعني وقتها أنّ مهمة التداولية معالجة المشاكل اللغوية الهامشية marginaux التي لم تعالجها اللسانيات (الفونولوجيا والتركيب والدلالة)»[2].

ولكن هذا التعريف لم يلق رواجا كبيراً، لأنّ التداولية تتعامل مع النّص كبنية ونظام نصِّي متكامل كلية عضوية، وأنّ كل نظرية تنهض على أنقاض النظرية التي سبقتها لتملأ فراغاتها، هذا وقد شهدت التداولية تذبذبا في ترجمة اسمها، وإيجاد تعريف موحدٍ لها لصلتها بالعديد من العلوم.

---

[1] جميل حمداوي، التداوليات وتحليل الخطاب، مكتبة المثقف، ط1، 2015، ص13.

[2] إدريس مقبول، الأسس الإبستيمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2006، ص265-266.

هذا ويقابل « **pragmatic** » «في اللغة الفرنسية المعنيان التاليان: "**محسوس**" و"**ملائم للحقيقة**"، أمّا في الانجليزية، وهي اللغة التي كتبت بها أغلب النّصوص المؤسسة للتداولية، فإنّ كلمة "**pragmatic** " تدل في الغالب على "**ما له علاقة بالأعمال والوقائع الحقيقية**"»[1]، أمّا الترجمة العربية له فقد كانت عديدة "البراكماتية"، "النفعية"، "الوظيفية" والتداولية" نجدها عند "**أحمد المتوكل**"، و"الذرائعية" عند "**سعد البازعي**" و"**ميجان الرويلي**"، وإذا انتقلنا إلى "**محمد محمد يونس علي**" فنجده يستعمل مصطلح "علم التخاطب"[2]، وهذا ما عرف كلّه بفوضى المصطلح، ولكن المتعارف عليه والأكثر شهرة واستعمالا هو مصطلح "**التداولية**" الذي يسلط الضوء على الجانب الإنجازي والاستعمالي المنفعي، ويأخذ السياق والمخاطِب (المتكلم) بعين الاعتبار، وبهذا يمكننا أن نربط بين البنية اللغوية، ومجال استعمالها كي نقول: إنّ التداولية «علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، ويدمج، من ثمّ مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة "التواصل اللغوي وتفسيره"، وعليه، فإنّ الحديث عن "التداولية" وعن شبكتها المفاهمية" يقتضي الإشارة إلى العلاقات القائمة بينها وبين الحقول المختلفة؛ لأنّها تشي بانتمائها إلى حقول مفاهمية تضمّ مستويات مُتداخلة كالبنية اللغوية، وقواعد التخاطب، والاستدلالات التداولية، والعمليات الذهنية المتحكمة في الإنتاج والفهم اللغويين ، وعلاقة البنية اللغوية بظروف الاستعمال»[3].

وفي إطار هذه المفاهيم يجب أن نقرّ بأنّ «قضية التداولية هي "إيجاد" القوانين الكلية للاستعمال اللغوي والتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي، وتصير "التداولية"، ومن تمّ جديرة بأن تسمى

---

[1] فليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر، ط1، 2007، ص17.

[2] ينظر: جميل حمداوي، التداولية وتحليل الخطاب، ص7.

[3] مسعودي صحراوي، التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي)، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005، ص16.

"**علم الاستعمال اللغوي**"»[1]، وقد عرّفها "**تشارلز موريس 1938م**" بأنّها «دراسة العلاقة بين العلامات ومفسريها»[2] وهذا يعني بأنّ اللغة تُدرس على أساس أنّها نشاطا كلامي ذات طابعٍ تواصلي إنجازي وكان نتيجة هذا أن نقلت الدراسة اللغوية من الجملة إلى النّص، وقد عوُمل باعتباره «خطابا يحمل في طياته وظائف ومقاصد سياقية، فكلّ ما يوجد في النّص يدلّ بشكل من الأشكال، ويحيل على أدوار تداولية ومقاصد مباشرة وغير مباشرة، فليس هناك في النّص ما هو مجاني وزائد بل ترتبط الدلالة بالمعاني السياقية والرسائل الظاهرة والمضمرة، بمعنى لم يعد النّص الأدبي علامات وبنيات داخلية مغلقة، كما كانت تقول البنيوية اللسانية والسيميائيات، بل النّص الأدبي بنية ودلالة وتركيب ووظيفة سياقية قبل كلّ شيء، لذا لابدّ من مراعاة السياق والوظيفة في تحليل النّصوص والخطابات الأدبية، ولاسيما الشعرية منها»[3].

إذ يحيلنا هذا إلى أنّ «كلّ ما في النّص يحل ويحيل ويحمل وظائف سياقية متنوعة، سواء أكانت نصّية داخلية أو مقامية خارجية»[4]، وهذا ما نجده عند "**عبد القاهر الجرجاني**" عندما تحدث عن معاني النحو التي تترتب في النفس والتي يمكننا التصرف فيها بتغيير مواقع عناصر التركيب، وذلك لأغراض تداولية تواصلية قبل التلفظ بها، وعليه فالنّص مجموعة من الجمل البسيطة والمركبة تربطها علاقات مقامية وسياقية شريطة أن تكون ذات قصدية أو مقصدية تداولية وظيفية، تأخذ المتلقي بعين الاعتبار وبهذا تكون الوظائف التداولية« ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياق في بعديه المقامي والمقالي، خاصة بعلاقة التخابر التي تقوم

[1] مسعودي صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص16 -17.

[2] خالد خليل هويدي، نعمة دهش الطائي، محاضرات في اللسانيات، ص134.

[3] جميل حمداوي، التداولية وتحليل الخطاب، ص14.

[4] المرجع نفسه، ص15.

بين المتخاطبين في موقف تواصلي معين، بتعبير آخر، يرتبط إسناد الوظائف التداولية بكمٍّ ونوعية المعلومات التي يعتقد المتكلم أنّها متوافرة في مخزون المخاطب حين عملية التخاطب»[1].

وإنّ أهمّ ما جاءت به النظرية التداولية هي نظرية الأفعال الكلامية التي أصبحت أساس «ونواة مركزية في الكثير من الأعمال التداولية وفحواه أنّه كلّ ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري، وفضلا عن ذلك، يعدّ نشاطاً مادياً نحوياً يتوسل أفعالا قولية ACTES LOCUTOIRES لتحقيق أغراض إنجازية ACTE ILLOCUTOIRES (كالطلب والأمر والوعد والوعيد...إلخ)، وغايات تأثيرية actes perlocutoires يخُذُ ردود فعل المتلقي (كالرفض والقبول). ومن ثمّ فهو فعل يطمح إلى أن يكون فعلا تأثيريا، أي يطمح إلى أن يكون ذا تأثير في المخاطب، اجتماعيا أو مؤسساتيا، ومن ثمّ إنجاز شيء ما»[2].

ومن خلال هذا نتلمس البعد التداولي للنظرية النّظمية **للجرجاني** في إنجاز الأشياء بالكلام، وجعل اللغة ذات طابع تأثيري تواصلي، وذلك بمعالجته لظواهر عديدة منها المسند والمسند إليه، والتقديم والتأخير مثلا وتحليلها تحليلا تواصليا إبلاغيا لمراد المتكلم، والتي أصبحت في التداولية أفعالا كلامية انجازية هذا العلم الذي أصبح موضوعه هو «الإنسان نفسه وهو يباشر أدواره الاجتماعية، وفي إعادة صياغة أخيرة نقول إنّ "المقاربة التداولية هي "علم المواضع السياقي" فهي "علم المواضع" أي "وجهة نظر"»[3].

وخلاصة القول، أنّ التداولية هي ذلك الارتباط بين اللغة والسياق الذي تنبني عليه دراسة تواصلية تأثيرية بين كلّ من المتكلم و السامع أو الكاتب والمتلقي في إطار تداولي منفعي وبراكماتي يُهَيْمِن عليه المقام

[1] أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، 2001، ص109.

[2] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص40.

[3] فليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، ص185.

السياقي وهذا ما يؤكد «أنّ الدرس التداولي نشأ في أجواء معرفية انكبت على اللغة دراسة وفهما وتوضيحا، ت إسهاما واضحا في فتح فضاءات لدراسة ظواهر دلالية وتداولية كانت توسم بأنّها مهملة أو مهمّشة، إذ تمّ الانتقال من الإرث ا وسيري وتأثيرات المدرسة البنيوية للغة في تهيئة الأجواء لبروز اللسانيات التداولية وما صاحبها وانبثق عنها من اتجاهات لسانية وظيفية أعطت الدرس اللغوي روحاً جديدة لم يألفها من قبل بطريقة ممنهجة وعلمية»[1].

وبهذا فقد مرّ الدرس اللغوي الحديث بعدّة مراحل كانت بمثابة مصعد كهربائي انتقلت من خلاله اللغة إلى طوابق تلي الأخرى كلّ طابق مثّل صرحاً أو علماً قائماً ذاته يأخذها في جولة حول ذاتها لتكتشف بناها الداخلية، ويريها متتاليات من الثنائيات التي تكمن في جوهرها، وآخر زاد من طاقتها، فجعلها تتولد وتتحول على حسب متطلبات متكلّميها وحاجاتهم، وثالثاً حسب دراستنا فكّ قيودها وجعلها حرَّة تنفتح على العالم الخارجي لتكون انطلاقتها تواصلية منفعية واستعمالية، وهذا كله يمزج بين النسق والسياق في أطرٍ علمية ومنهجية تأخذ اللغة نحو التطور والتقدم والازدهار.

[1] خالد خليل هويدي، نعمة دهش الطائي، محاضرات في اللسانيات، ص 137.

خاتمة

خاتمة:

إنّ دراستنا للبنية النّصّية في نظرية النّظم عند **عبد القاهر الجرجاني** كشفت لنا عن أوجه المقاربة اللّسانية بين كتاب **دلائل الإعجاز** وبعض النّظريات اللّسانية الحديثة، والتي تبيّن لنا من خلالها أنّ **الجرجاني** قد درس في كتابه أغلب القضايا اللغوية التي تطرقت إليها المدارس اللسانية الحديثة، وأنّ له السّبق الزمني في التّعرض إليها، وهذا ما يعكس الفكر اللّساني الأصيل عنده، ويمكن أن نجمل ما توصلنا إليه في هذا البحث في النقاط الآتية:

- إنّ النّظم قد ارتبط **بعبد القاهر الجرجاني** ارتباطا وثيقا في إطار نظرية ذات حدود وضوابط تقوم على أسس ومقومات علمية ولغوية ارتقت إلى مرحلة النّضج، فأصبحت مدار الدّراسات اللّسانية الحديثة.
- إنّ البنية النّصّية عند **عبد القاهر الجرجاني** من خلال نظريته النّظمية تضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو.
- إنّ نظرية النّظم الجرجانية ترتكز على مقام العلاقة القائمة بين اللّفظ والمعنى في النّفس وذلك كي يتعلق الكلم بعضها ببعض ويجعل بعضها بسبب من بعض.
- إنّ المعاني والأفكار هي المطلوبة أولا عند عبد القاهر، أما الألفاظ فهي أوعية و أجساد للمعاني والأفكار.

- إنّ **الجرجاني** لا يعطي أهمية للفظ المفرد المنعزل بل يولي اهتمامه للعلاقة الرابطة بينه وبين ما قبله وما بعده في إطار توخي معاني النّحو.
- إنّ **الجرجاني** قد اشترك و**دي سوسير** رائد الدّرس اللّساني الحديث في فكرة التّعالق والتّرابط بين الألفاظ، فقيمة الألفاظ عندهما تكمن في دراسة العلاقات والرّوابط الجامعة بينهما.
- إنّ اللّغة عند كلّ من **عبد القاهر** و**دي سوسير** نظام تركيبي من العناصر المعتمد بعضها على بعض؛ إذ تنتج قيمة كلّ لفظ عندهما من وجود الألفاظ و العناصر الأخرى في وقت واحد.
- إنّ **عبد القاهر الجرجاني** جعل النّظم أساسا للنقد ومرجعا لبيان القيمة الفنية في العمل الأدبي.
- إنّ **عبد القاهر الجرجاني** جعل من النّظم قوانين ترشد الذّوق العربي إلى الكشف عن مرتبة الكلام، وقد بذل أقصى جهده لتستقرّ فكرته في العقول.
- إنّ **عبد القاهر الجرجاني** صنع ميزانا يستطيع النّاقد أن يزن به جماليات النّص الأدبي، ويردّ عناصرها البلاغية إلى طريقة النّظم والتأليف مع توخي معاني النّحو والتركيب.
- إنّ **عبد القاهر الجرجاني** قد تحدث عن نظريته في النّظم كأساس لفهم فضيلة الكلام وبلاغته، ولفهم إعجاز كتاب الله كذلك.

- إنّ الجرجاني قد درس اللّغة في إطار عقلي تترتب فيه المعاني في النّفس لتخرج الألفاظ متناسقة ومنتظمة التأليف، وهذا ما نجده عند تشومسكي في نظريته التّوليدية بدراسته للبنية العميقة والسطحية.
- إنّ الجرجاني قد اهتم في نظريته النّظمية بالأغراض والمقاصد، وهذا ما يحيلنا إلى التّداولية التي تولي اهتمامها بكلّ ما هو نفعي استعمالي في اللغة.

ولم يبق لنا إلا أن نسأل الله السداد والتوفيق، وأن نكون قد وفينا الموضوع ولو بالقليل الذي نتمنى أن يكون كافيا، ومؤديا لغاية هذه الدراسة.

وشكرا

مكتبة البـــحث

- القرآن الكريم، رواية ورش عن نافع.

1- المصادر:

- ابن سنان الخفاجي الجلي، سرّ الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1402.
- ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف للنشر، 1041هـ- 1981م، النيل- القاهرة.
- أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، ج1، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1392هـ- 1972م.
- أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، ج1، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القسم الأدبي، المكتبة العلمية.
- أبو بكر الباقلاني، إعجاز القرآن، دار المعارف، مصر، 1971.
- إديث كريزيويل، عصر البنيوية، تر: جابر عصفور، دار سعاد الصباح، القاهرة، ط1، 1993.
- بول ريكور، من النص إلى الفعل، تر: محمد برادة وحسان بورقية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية للنشر، القاهرة، ط1، 2001م.
- جان بياجي، البنيوية، تر: عارف منيمنة وبشير أوبري، منشورات عويدات، بيروت- باريس، ط4، 1985.
- جون ستروك، البنيوية وما بعدها من ليفي شتراوس إلى دريدا، تر: محمد عصفور، عالم المعرفة، الكويت، 1996.
- الرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، دخائر العرب ثلاثة رسائل في إعجاز القرآن، في الدراسات القرآنية والنقد الأدبي، تح: محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر،، ط3،
- رولان بارت، لذة النص، تر: فؤاد صفا والحسين يبحان، دار توبقال للنشر ، الدار البضاء، المغرب، ط1، 1988،.
- سيبويه، الكتاب، ج1، تح: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1395هـ- 1975م.

- الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة.
- عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، شرحه وضبطه محمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية.
- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر.
- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، اعتنى به: علي محمد زينو، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط1، 1426هـ-2015م.
- فاضل صالح السمرائي، معاني النحو، ج1، دار الفكر للنشر والطباعة والتوزيع، ط1، 1420هـ- 2000م.
- فردينان دي سوسير، علم اللغة العام، تر: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة، مالك يوسف، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، بغداد، 1985.
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولة، ط2004، مصر.

2- المراجع:

- أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ج1، دار الكتاب العلمية، بيروت، 2008، ط1.
- حمد أحمد بدوي، من بلاغة القرآن، نهضة مصر للطباعة والنشر، 2005.
- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، 2001.
- أحمد سيد محمد عمار، نظرية الإعجاز القرآني وآثارها في النقد العربي القديم، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1998.
- أحمد عثمان عبد الفتاح عفيفي، فاعلية استراتيجية مقترحة في ضوء نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني في تنمية مهارات التعبير الكتابي لدى طلاب المرحلة الإعدادية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2013، الاسكندرية.

- أحمد عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، الطبعة الأولى، 2001، القاهرة.
- أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005.
- إدريس مقبول، الأسس الإبستيمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2006.
- الأزهر الزناد، نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصّا، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1993.
- أسعد خلف العوادي، سياق الحال في كتاب سيبويه، دراسة في النحو والدلالة، دار الحامد، الأردن، ط1، 2011.
- بشير إبرير، رحلة البحث عن النص في الدراسات اللسانية الغربية، منشورات إتحاد الكتاب الجزائريين، الجزائر، ط1، 2009.
- بلمليايي بن عمر، تراث ابن جني اللغوي والدرس اللساني الحديث دي سوسير أنموذجا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
- بوطارن محمد الهادي، رتيمة محمد العيد، المصطلحات اللسانية والبلاغية والأسلوبية والشعرية انطلاقا من التراث العربي والدراسات الحديثة، دار الكتاب الحديث، 1428هـ- 2008م.
- تمام حسان، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النحو، فقه اللغو، البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ-2000م.
- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، طبع 1994.
- توتاي سيف الله هشام، شعرية الانزياح في بنية القصيدة العربية، المنهل، 2017.
- جميل حمداوي، التداوليات وتحليل الخطاب، مكتبة المثقف، ط1، 2015.
- حبيب عز الدبك، خصائص اللغة العربية بحث في اللغة العربية الفصحى والعامية وما يقابل خصائص الفصحى في غيرها من اللغات، المطبعة العصرية بمصر، القاهرة، 1935.
- حسام سعيد النعيمي، بن جني عالم العربية، أعلام الفكر العربي، ط1، 1990م، بغداد.

- حسن إسماعيل عبد الرزاق، خصائص النظم في (خصائص العربية) لأبي الفتح عثمان بن جني، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط1، 1987م.
- حسن عبد الغني جواد الأسدي، مفهوم الجملة عند سيبويه، دار الكتب العلمية للنشر، بيروت، ط1، 2007.
- خالد خليل هويدي، نعيمة دهش الطائي، محاضرات في اللسانيات، مكتب نور الحسن للطباعة، بغداد، 2015.
- الخولي محمد علي، قواعد التحويلية للغة العربية، دار المريخ للنشر، الرياض، ط1، 1981.
- رابح بومعزة، التحويل في النحو العربي، مفهومه- أنواعه- صوره (البنية العميقة للصيغ والتراكيب المحولة)، عالم الكتب الحديث، ط1، 2008.
- زكريا إبراهيم، مشكلة البنية، مكتبة مصر للنشر، (د.ط)، (د.ت).
- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، 1987.
- سعيد حسن بحيري، علم اللغة النص نحو آفاق جديدة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2007،
- السعيد شنوقة، مدخل إلى المدارس اللسانية، الجزيرة للنشر والتوزيع، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط1، 2008.
- سناء حميد البياني، قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، دار وائل للنشر، ط1، 2003.
- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط3، 1988، ج1.
- شارل بوتون، اللسانيات التطبيقية، تر: قاسم المقداد ومحمد رياض المصري، دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق.
- شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعارة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، ط1، 2004.
- الشيخ محمد عبد الكريم المغيلي، شرح التبيان في علم البيان، درسه وحققه أبو أزهر بلخير هانم، مؤسسة البلاغ للنشر، ط5، 2013.
- صلاح فضل، النظرية البنائية في النقد الأدبي، دار الشروق، ط1، 1998م.

- صلاح فضل، نظرية البنائية في النقد الأدبي، دار الشروق، ط1، 1998، القاهرة,
- عبد الجليل مرتاض، التحليل البنيوي للمعنى والسياق، دار هومة للنشر، الجزائر، 2010.
- عبد الجليل مرتاض، الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، دار هومة، ط2، 2009.
- عبد الصبور شاهين، عربية القرآن، مكتبة الشباب للنشر، (د.ت)، (د.ط).
- عبد القادر الفاسي افهري، اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ولالية)، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 1985.
- عبد القادر شرشال، تحليل الخطاب السردي وقضايا النص، منشورات دار القدس العربي، وهران، ط1، 2009.
- عدنان أجابة، من قضايا الدلالة والنحو في كتاب سيبويه، مركزية سيبويه الثقافة العربية أعمال الندوة العلمية الدولية، مطبعة الهداية، تطوان، 2017.
- علي فراجي، محاضرات وتطبيقات في علم البيان، السنة أولى جامعي، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2010.
- عماري عزالدين، أثر البلاغة العربية في الدرس اللساني الحديث- نظرية النظم أنموذجا، جامعة المسيلة.
- فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، دار بن خرم، ط1، 1421هـ- 2000م.
- فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، دار المفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2000م، الأردن.
- فليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر، ط1، 2007.
- فوزية عزوز، المقاربة النصية من تأصيل نظري إلى إجراء تطبيقي، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، 2016.
- لطفي بوقرة، محاضرات في اللسانيات التطبيقية، جامعة بشار.
- لطفي عمر بن الشيخ أبو بكر، أثر التقديم والتأخير في المعنى عند النحويين، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، 2003.

- ماري آن بافو، جورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى، من النحو المقارن إلى الذرائعية، تر: محمد الراقي، المنظمة غربية للترجمة، بيروت، ط1، 2012.
- محمد أبو موسى خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني دار التضامن للطباعة، مكتبة وهبة القاهرة، ط2، 1980.
- محمد ألتونجي، الجامع في علوم البلاغة المعاني البيان البديع، دار العزة والكرامة للكتاب، ط1، 2013، وهران، الجزائر.
- محمد عبد الشافي العوصي، عبقرية اللغة العربية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، 1437هـ-2016.
- محمد عزام، النص الغائب، تجليات التناص في الشعر العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001.
- محمد محمد العمري، الأسس الإبستيمولوجية للنظرية اللسانية "البنيوية والتوليدية"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، ط1، 2012م.
- محمد وهابي، من النص إلى التناص، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، بيروت، ط1، 2016.
- مسعودي صحراوي، التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي)، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005.
- معصومة عبد الصاحب، الجملة الفرعية في اللغة العربية (بين تحليل سيبويه ونظرية تشومسكي التوليدية التحويلية)، دار بدار غريب للطباعة، القاهرة، 2008.
- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2. 1976.
- نوم تشومسكي، البنى النحوية، تر: يؤيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1987.
- وليد محمد مراد، تطور الجهود اللغوية في علم اللغة العام، دار الرشيد دمشق، بيروت، ط1، 1984.

3- رسائل التخرج:

- أحمد عامر، اللغة الشعرية بين عبد القاهر الجرجاني ورومان جاكبسون، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه ل م د، إشراف بلحاج كاملي، 2016-2017، جامعة بلعباس.
- سعد حسن ضاروب، التقدير النحوي عند سيبويه، الجامعة الأمريكية في بيروت، شباط، 1996.
- عبد الحليم عبد الله، الأصول في كتاب سيبويه، دراسة في الأصول النحوية والصرفية في الكتاب، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2005 .
- عبد المجيد الطيب عمر، منزلة اللغة العربية بين اللغات المعاصرة (دراسة تقابلية)، بحث مقدّم لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية، قسم الدراسات النحوية واللغوية، 1431هـ- 2010م.
- مي اليان الأحمر، التقديم والتأخير بين النحو والبلاغة، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان، أيار2001.
- هنادي رشيد ديّة، العلاقة بين الكثرة والحذف في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1992.

4- **المجلات:**

- ابتسام أحمد حمدان، أسس نحوية ولغوية في التفكير الباغي عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة دراسات في اللغة ع وآدابها، فصلية محكمة، العدد3، خريف 389، 2010.
- أحمد كاظم العتابي، رؤية في المنهج التحويلي، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد06.
- بيان شاكر جمعة، ومهند محمد شبيب، قراءة في نظرية النظم، مجلة جامعة الأنبار الإسلامية، المجلد الأول، العدد1، آذار، 2009.
- جعفر دك الباب، مدخل إلى اللسانيات مدخل إلى اللسانيات العامة والعربية، المنهج الوصفي الوظيفي، دمشق، مجلة الموقف الأدبي، اتحاد الكتاب العرب، عدد (135و136) 1982م.
- جمعة العربي الفرجاني، مفهوم الكلام والجملة والتركيب عند القدامى والمحدثين، مجلة الجامعة، جامعة الزاوية، العدد15، مجلد2، 2013.
- خليفة عبود، التشكيل الفرعي للجملة وأسراره الوظيفة عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة دراسات، ديسمبر 2015.

- فاطمة الزهراء نايلي، المصطلح اللساني عند عبد القاهر الجرجاني من خلال كتابه "دلائل الإعجاز" دراسة في ضوء النظريات الحديثة، دراسات لسانية، مجلد2- العدد9، جامعة البليدة2، 2018.
- فائز طه عمر، ابن جني بلاغيا في كتابه (الخصائص)، مجلة كلية الآداب، العدد 68، جامعة بغداد
- كريم حسين ناصح، مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، مجلة المورد، المجلد 30، العدد الثالث، 2002.

الفهـــرس

فهرس المحتويات:

-**إهداء**

-**كلمة شكر وعرفان**

-**مقدمة**: .....أ -د

-**مدخل**: طبيعة اللّغة العربية إفرادا وتركيبا.....01-13

الفصل الأول: البنية النّصّية في التّراث اللّغوي العربي.

-**المبحث الأول**: مفهوم البنية والنّص من النّاحيتين اللّغوية والاصطلاحية.....15- 21

-**المبحث الثاني**: إرهاصات مفهوم البنية اللّغوية في التراث العربي 22- 49

الفصل الثاني: البنية النّصّية في نظرية النّظم الجرجانية.

-**المبحث الأولّ**: مفهوم البنية والنّص في نظرية النّظم عند عبد القاهر الجرجاني الحدود والضوابط.....51- 61

-**المبحث الثاني**: مستويات البنية النّصّية في نظرية النّظم.....62- 81

الفصل الثالث: البنية النّصّية في الدّرس اللّغوي الحديث (في ضوء نظرية النّظم الجرجانية)

- **المبحث الأوّل**: البنية النّصّية عند فاردينان دي سوسير، في ضوء نظرية النّظم (البنية نظام تركيبي بين الانغلاق والانفتاح).....83-91

- **المبحث الثاني**: البنية النّصّية عند تشومسكي في النّظرية التّوليدية في ضوء نظرية النّظم (مستويات البنية النّصّية بين العمق والسّطح /المعنى ومعنى المعنى).....92-100

- **المبحث الثالث:** البنية النّصّية في النّظرية التّداولية، في ضوء نظرية النّظم (البنية نظام نصّي متكامل).....101-105

-**خاتمة** 107- 109

-**قائمة المصادر والمراجع** 111-118

-**الفهرس**.....120-121